كلية الدراسات العليا

برنامج التاريخ

جامعة الخليل

الانقسام الفلسطيني 2007 ، الظروف والتداعيات

The Palestinian division 2007, Conditions and Repercussions

إعداد:

آية زهير جادالله

إشراف:

د. عماد البشتاوي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل

1441هـ/2019 م

إجازة الرسالة

"الانقسام الفلسطيني 2007، الظروف والتداعيات "

إعداد الطالب:

آية زهير جادالله

إشراف:

د.عماد رفعت البشتاوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت يوم الخميس بتاريخ 26/ 12 /2019 من أعضاء لجنة المناقشة:

1. د.عماد رفعت البشتاوي مشرفاً ورئيساً .....
2. د.عبد القادر اسماعيل الجبارين ممتحناً داخلياً .....
3. د.حسن صالح علي أيوب ممتحناً خارجياً .....

2019م

الاهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر . . . . . يا من يرتعش قلبي لذكرك . . . . . يا من أودعتني لله . . . . . أهديك هذه الأطروحة أبي رحمه الله

إلى حكمتي وعلمي . . . . . إلى أدبي و حلمي . . . . . أمي الغالية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله . . . إلى من آثروني على نفسهم . . . . . إلى من علموني علم الحياة . . . . إخوتي

إلى فلذات كبدي ونور حياتي . . . . . أولادي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات . . . . . إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني . . . . . زملائي

شكر وتقدير

قال تعالى: "لَئِن شَكَرتُم لأَزِيدَنَّكُم" (سورة إبراهيم:7)

فالشكر بالبداية لله سبحانه وتعالى، ومن بعده أتقدم بالشكر والعرفان إلى :

الدكتور عماد البشتاوي على تفضله بقبول الإشراف على هذه الاطروحة، ولما قدمه لي من نصح وارشاد وتوجيه لتصل الاطروحة إلى ما وصلت إليه.

كذلك أتقدم بجزيل الشكر إلى زوجي العزيز الذي كان سنداً ودعماً بكل ما تحمل الكلمة من معنى عمر القواسمة.

والشكر موصول لكل من ساهم في تقديم يد العون والمساعدة لتصل الاطروحة إلى ما هي عليه وأخص بالذكر مدقق اللغة العربية الدكتور اسحق الجعبري والزميل فايز عمرو، والزميل حمزة الوحوش، والزميل شحادة غريب.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
المحتويات	ج – هـ
الملخّص	و – ز
Abstract	ح – ط
المقدمة	ي – ف
الفصل الأول: التقلبات السياسية في السلطة الفلسطينية (2004–2007)	
❖ النظام السّياسيّ الفلسطينيّ	2 – 3
❖ اجتماعات القاهرة ونتائجها	3 – 5
❖ الانتخابات الرئاسّية والتشريعية (2005 – 2006م)	6 – 7
❖ الانتخابات الرئاسية (2005م)	8 – 10
❖ الانتخابات التشريعية(2006م)	11– 12
❖ دوافع حماس في خوض العملية الانتخابية التشريعية الثانية	13– 15
❖ دوافع فتح في خوض العملية الانتخابية التشريعية الثانية	16– 17
❖ نتائج الانتخابات التشريعية لعام(2006م)	18
❖ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية	19 – 22
الفصل الثاني: ظروف انقسام(2007م) وأسبابه	
❖ أسباب الانقسام الفلسطينيّ	24 – 35
❖ أحداث الانقسام	36– 44
❖ آثار الانقسام السياسية	44– 47

❖ آثار الانقسام الاجتماعية	47- 50
الفصل الثالث: موقف الفصائل الفلسطينية من الانقسام	
❖ أولاً: حركة فتح	53- 56
❖ ثانياً: حركة حماس	57- 59
❖ ثالثاً: الجهاد الإسلاميّ	59- 61
❖ رابعاً: الجبهة الشعبية	62- 65
❖ خامساً: الجبهة الديمقراطية	66-69
❖ سادساً: حزب الشعب	69- 72
❖ سابعاً: المبادرة الوطنية الفلسطينية	73- 75
❖ ثامناً: الأسرى	76- 77
الفصل الرابع: موقف الدول الإقليميّة والعربية والدولية من الانقسام الفلسطينيّ	
❖ المواقف الإقليمية من الانقسام الفلسطيني	
❖ أولاً: الموقف الإسرائيليّ	79- 83
❖ ثانياً: الموقف التركيّ	83- 86
❖ ثالثاً: الموقف الإيرانيّ	86- 92
❖ مواقف الدول العربية من الانقسام الفلسطيني	
❖ أولاً : موقف جمهورية مصر العربية	94- 99
❖ ثانياً: الموقف السّعوديّ	99- 101
❖ ثالثاً: موقف المملكة الأردنية الهاشميّة	102- 105
❖ رابعاً: موقف جامعة الدول العربية	106- 109
❖ خامساً: موقف قطر	109- 112

❖ **المواقف الدولية من الانقسام الفلسطيني**	
❖ أولاً: موقف الولايات المتّحدة الأمريكية	113- 116
❖ ثانياً: الموقف الروسيّ	117- 120
❖ ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبيّ	120- 121
❖ رابعاً: موقف الأمم المتحدة	121- 122
الخاتمة	123- 126
الملاحق	
❖ وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني	128-130
❖ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني، القاهرة، 2011/5/4	131- 132
❖ أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية	132-134
❖ ثانياً: الانتخابات	134- 135
❖ ثالثاً: الأمن	135- 143
❖ رابعاً: المصالحة الوطنية	143- 146
❖ خامساً: اللجنة المشتركة	146- 149
❖ سادساً: المعتقلون	149- 151
قائمة المصادر والمراجع	152- 168

الملخّص

تناولت الدراسة الانقسام الفلسطينيّ (2007م)الظّروف والتداعيات، وانطلقت الدراسة من الانتخابات الرئاسيّة(2005 م)، وفاز بها مرشّح حركة فتح (محمود عباس)، الذي استلم _من خلال هذه الانتخابات_ زمام السّلطة الفلسطينية، متعهّداً بالالتزام بخريطة الطريق، فيما باتت المقاومة السّلمية سمةً لصيقةً لتعهّداته الدولية فيما بعد، و على صعيدٍ آخر، كان لا بدّ من إجراء الانتخابات التشريعية(2006م)؛ لاستكمال ترتيب النظام السّياسيّ الفلسطينيّ بعد استشهاد (ياسر عرفات).

فالانقسام لا يعود فقط إلى عام (2007م)؛ إذ إنّ التنافس أو الاختلاف على الصلاحيات القانونية والسياسية يعود إلى ما قبل ذلك من حيث التنافس ما بين مشروعين وأيديولوجيتين مختلفين ما بين فتح وحماس، وخاصّة ما بعد اتفاقية أوسلو (1993م).

وعلى الرغم من كون هذا الانقسام هو فلسطينيّ داخليّ، إلا أنّ ثمّة ظروفاً طرأت، وعوامل إقليمية ودولية أسهمت في ديمومته؛ وذلك بما يخدم تحقيق مصلحتها العليا، هذا بالإضافة إلى أنّ أحداث الانقسام شهدت مواجهاتٍ ما بين فتح وحماس، وانتقلت من حالة الصراع الأيديولوجيّ والسياسيّ إلى العسكري، وشهد الانقسام –لأول مرة– انقساماً جغرافياً بين شطري الوطن، كذلك يختلف هذا الانقسام عن حالات الانقسام والانشقاق التي شهدتها الساحة الفلسطينية من كونه انقساماً داخل الوطن، وكذلك انقسام في النظام السياسيّ الفلسطينيّ، وفي الشّرعيّة الفلسطينية؛ لذلك ترك هذا الانقسام آثاراً مدمّرةً على المجتمع الفلسطيني على جميع الأصعدة: السياسيّة والاجتماعيّة والإعلاميّة وغيرها.

إنّ الأثر السلبيّ الكبير للانقسام أنه منحَ فرصةً كبيرةً لإسرائيل للتهرّب من استحقاقاتها وواجباتها تجاه الشّعب الفلسطينيّ، فما أدى هذا الصراع إلا إلى دمارٍ شاملٍ للشّعب، وضياعٍ للقضيّة الفلسطينية، وسلبٍ لحقوق اللاجئين بالعودة إلى فلسطين.

وبالنسبة لموقف الفصائل، فقد اتسم موقفها بالضعف وعدم الفعالية، إذ إنّ هناكَ من عارض الانقسام وطعن به، وهناكَ من تحفظ على رأيه ولم يعبّر عن أيّ موقف يفيد المصالحة أو إنهاء الوضع القائم، ونتيجة أخرى تتعلّق بالمواقف الإقليمية والعربية والدولية، مفادها أنّ لكل دولة من هذه الدول مصالحها الاستراتيجية والخاصّة بها، ولهذا ثَمّة من كان يريد ويؤيد هذا الانقسام؛ لأنّ ذلك يخدم مصالحه، سواء أكانت هذه المصالح سياسيّةً أو اقتصاديّة أو جغرافيّةً.

أما فيما يتعلّق بالمنهجية المستخدمة في هذه الدراسة، فقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي لتتبع مراحل استفحال الانقسام الفلسطينيّ، ومنهج الوصف التحليليّ للتعرف على ظاهرة الدراسة وفهمها، بالإضافة إلى أنه ساعد على تفسير جميع الظروف المحيطة بالظاهرة الدراسيّة.

Abstract:

This study tackled the Palestinian division that happened in (2007), its conditions and repercussions. The study started from the presidential elections (2005), which was won by Fatah's candidate (Mahmoud Abbas) who became afterwards in charge of the Palestinian Authority (PA), and undertook be committed to the Road Map.However, peaceful resistance remained a constant feature of Abbas' international pledges. On the other hand, there was a need to conduct the legislative elections in (2006) to complete the organization of the Palestinian political system, especially after the martyrdom of *Yassir Arafat*.

The division not only goes back to (2007) since competition or disagreement over legal and political powers, but also goes back to before that in terms of competition between two different ideological projects, Fatah and Hamas, especially after the Oslo Accords (1993).

Despite the fact that this is an internal Palestinian division, there were conditions, regional and international factors that contributed to its sustainability, in a way that achieves their best interests. Furthermore, the events of division have seen confrontations between Fatah and Hamas, and has moved from ideological and political to a military conflict, and for the first time, the division witnessed a geographical division between the two parts of the country.

This division is different from other divisions that occurred in the Palestinian arenabecause it is an internal division in the Palestinian political system and in Palestinian legitimacy.

Therefore, this division has had devastating effects on Palestinian society at all levels: political, social, media and others.

The great negative impact of the division gave Israel a great opportunity to evade its entitlements and obligations towards the Palestinian people. As a result, this conflict led to mass destruction of the people, loss of the Palestinian cause, and the deprivation of the rights of refugees to return to Palestine.

Factions' position was weak and ineffective. There were those who opposed and challenged the division, or those who have reserved their opinion and have not expressed any position that would benefit reconciliation or the end of the status quo; in addition to another outcome that concerns regional, Arab and international positions, which indicate that each country has its own strategic and private strategies. There were different parties who wanted and supported this division because it serves their interests, whether these interests are political, economic or geographic.

As for the methodology, the researcher used the historical method to trace the stages of exacerbation of the Palestinian division, in addition to the analytical description methodology to identify and understand the phenomenon of the study, which also has helped to interpret all conditions that surround the study.

المقدمة

بسبب التّغيير الذي طرأ على بنية النظام السياسيّ الفلسطينيّ؛ بعد استشهاد الرئيس الراحل (ياسر عرفات)، كان لا بّد من إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وتمّ ذلك من خلال انتخاب (محمود عباس) مرشح حركة فتح لإدارة زمام السلطة، وإعادة ترتيب البيت الفلسطينيّ من جديد، وكانت المفاجأة فوز حماس في الانتخابات التشريعية التي كانت قد قاطعت انتخابات (1996م)، فبدأت هنا صراعات على السلطة بين أكبر فصيلين على السّاحة الفلسطينية؛ إذ كان كلّ فصيل يتبنّى فكرةً معينةً وأيديولوجيةً خاصّة به أصبحت تتعارض مع بعضها البعض، هذا وكان برنامج الحركة الإسلامية يقوم على المقاومة من أجل تحرير الأراضي المحتلة لعام (1967م) فلسطين، بينما حركة فتح كان برنامجها يقوم على المنهج السلميّ والتسوية مع إسرائيل للوصول إلى حالة من السلام يتعايش معها الشّعب الفلسطينيّ، ومن هنا تولدت نتيجةٌ واحدةٌ، ألا وهي الاقتتال بين الطرفين، وانشطار فلسطين إلى قسمين: الضّفة تحت سيطرة حركة (فتح)، وقطاع غزة تحت حكم (حماس)، وكان لذلك آثار سلبية وسيّئة انعكست على الشّارع والشّعب الفلسطيني، سواء من الناحية السّياسيّةِ أو الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ، وكان لذلك ردود فعل على جميع الأصعدة عربياً واقليمياً ودولياً، وهذا ما ستتناوله الدراسة خلال فصولها.

أهمّية الدراسة

تجدر الإشارة إلى أنّه على الرّغم من أنّ الانقسام قد ظهر في الحقيقة في عام(2007م) إلا أنّ جذوره تعود إلى بدايات الانتفاضة الفلسطينية الأولى أواخر عام (1987م)، وبالتحديد مع نشأة حركة المقاومة الإسلامية حماس، في ظلّ بيئةٍ فصائليةٍ يغلب عليها الطابع اليساريّ والعلمانيّ، وأخذَ الخلاف بالازدياد بين فتح وحماس مع ازدياد القاعدة الشّعبية لحركة حماس على

حساب باقي الفصائل، وبالتحديد حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي تقود فصائل منظمة التحرير، وتعمقت الفجوة أكثر بعد توقيع اتفاق أوسلو عام(1993م).

فالواضح أنّ الانقسام الفلسطينيّ كان له بدايات وجذور وتداعيات قبل عام(2006م)، مع فوز حركة حماس في الانتخابات، ولكنّ هذه الانتخابات عمّقت الشّرخ، وفجّرت الوضع، فحدث الانقسام على الساحة الفلسطينية.

تنبع أهمّية الدراسة من محاولة التعرف على إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، والوقوف على حقيقة هذه الإشكالية وأسبابها، ومدى الأثر الذي تركته هذه الإشكالية على الشعب الفلسطينيّ، كما تكمن أهمّية الدراسة في حقيقة أنّ الشّعب الفلسطينيّ ما زال يرزخ تحت الاحتلال، وهو بحاجة إلى جهودٍ مشتركةٍ، وعلاقاتٍ إيجابيةٍ بين جميع الفصائل؛ وذلك من أجل التخلّص من حالة التنافس والتنافر التي تؤثر سلباً على المشروع الوطني الفلسطيني وآماله في تحقيق الدولة الفلسطينية والتحرر من الاحتلال.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التطورات والتغيّرات المفاجِئة التي حصلت في فلسطين بعد استشهاد الرئيس (ياسر عرفات)(2004م) والانتخابات التشريعية الفلسطينية عام(2006م)، ومشاركة حماس بها، التي نتج عنها فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعيّ، وتشكيل الحكومة العاشرة، بالإضافة إلى حدوث تطورات متتابعة ومتسلسلة؛ وذلك من خلال حدوث اشتباك مسلّح بين الفصيلين (فتح وحماس)، وتلا ذلك سيطرة حماس بالكامل على قطاع غزة، وبعد ذلك انشطر قسم الضفة عن القطاع، ممّا أفضى إلى ولادة حكومتين للشّعب الفلسطينيّ.

أسئلة الدراسة

1) ما هي الأسباب التي أدت إلى الانقسام الفلسطيني ووقوع الخلاف بين أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية؟
2) ما هي الأحداث التي تلت الانقسام الفلسطيني؟ وهل جرت أيّ عمليات تقييميّة من قِبل فتح وحماس لما جرى من أحداث في القطاع ؟
3) ما هي الآثار التي تركها هذا الانقسام على الشعب الفلسطيني؟
4) ما هو موقف الفصائل الفلسطينية من الانقسام؟
5) هل بذلت جهود جادة من أجل إنهاء الانقسام رسمياً وشعبياً؟
6) ما هو موقف الدول الإقليمية والعربية والدولية من هذا الانقسام؟

فرضيّة الدراسة:

إنّ حركتي فتح وحماس تسودهما علاقة توترٍ واضطرابٍ، وتتسم العلاقة فيما بينهما بالمشاحنات والصراعات، متمّثلة بالصّراع على السلطة، فلم تكن العلاقة بينهما تكاملياً ومتوازنةً؛ وهذا التنافر بين كلتا الحركتين كان له تأثير سلبيّ كبير على مسار الحياة السّلمية للشّعب الفلسطينيّ، وضياع حقوقه، وكذلك منحَ فرصةً كبيرةٌ لإسرائيل للتهرّب من استحقاقاتها وواجباتها تجاه الشّعب الفلسطيني، فما أدى هذا الصراع إلا إلى دمار للشّعب، وضياع للقضيّة الفلسطينية وحقوق اللاجئين بالعودة إلى فلسطين.

وتفترض الدراسة أنّ الانقسام السياسي وتبعياته من الانقسام الجغرافي بين حركتي فتح وحماس وجناحي الوطن الضفة وقطاع غزة، أثر سلباً على مسار القضية الفلسطينية، وساهم في

تقدم خطة الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على الأرض في الضفة الغربية وإنهاء حل الدولتين وإنشاء كيان فلسطيني معين في غزة فقط، وهذا ما أثبتته الدراسة في مجمل فصولها.

منهجية الدراسة

أما فيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة في هذه الدراسة، فقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي لتتبع مراحل استفحال الانقسام الفلسطينيّ، ومنهج الوصف التحليليّ للتعرف على ظاهرة الدراسة وفهمها، بالإضافة إلى أنه ساعد على تفسير جميع الظروف المحيطة بالظاهرة الدراسيّة.

الحدود الزمنية للدراسة

تناولت الدراسة الانقسام الفلسطيني لسنة (2007 م)، وذلك لأنها تعتبر السنة الحاسمة لما سبقها وما لحقها من أحداث التي تركت آثاراً هامة على القضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني.

أهداف الدراسة

1) التعّرف على أسباب الخلاف الحاصل بين فتح وحماس.
2) التعّرف على أسباب مشاركة حماس في الانتخابات التي كانت تعارضها في عام (1996م).
3) التعّرف على آثار الانقسام على مسار العملية السّلمية والديمقراطية في فلسطين.
4) التعرف على ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية على الانقسام.

الدراسات السابقة

1) دراسة (رامي منسي نَصّار): الانقسام السّياسيّ الفلسطينيّ والدور الرقابيّ للمجلس التشريعيّ

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأداء الرقابيّ للمجلس التشريعيّ الفلسطينيّ خلال فترة الانقسام في قطاع غزة (2007–2014)؛ وذلك لاستعراض الأدوات الرقابيّة للمجلس التشريعيّ، وتقييم إلى أيّ مدى تمّ استخدام هذه الأدوات خلال الانقسام، والوقوف على أهم معيقات العمل البرلمانيّ بصورة عامة والرقابة البرلمانية بصورة خاصّة، دون أن تتطرق هذه الدراسة إلى أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه المُعيقات التي كانت تقف دائماً بوجه عمل البرلمان بشكل مفصّل، بالإضافة إلى أنّ هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على مدى إسهام الرقابة البرلمانية في تطوير عمل الوزارات والمؤسّسات الحكوميّة وتعزيزها في قطاع غزة، ولكن لم تتحدث عن الصّراع الحاصل بين الفصيلين، الذي كان دوماً سبباً من أسباب تعطيل عمل هذه المؤسّسات، ولم تفصل أيضاً الأسباب التي أدت إلى هذا الصراع والخلاف الذي أدى إلى انشقاق الفصيلين، ومن الملاحظ أن هذه الدراسة اقتصرت بالحديث عن انعكاس الانقسام على المجلس التشريعي ودوره، ولم توضح دور ومواقف الدول الإقليمية والعربية والدولية من هذا الانقسام، وهذا ما سأتناوله في دراستي بشكل مفصّل هذا وبالإضافة إلى أن الدراسة تناولت حقبة زمنية معينة وهي سنة (2007م) فقط ولم تتناول حقبة زمنية طويلة كما في الدراسة السابقة.

2) دراسة (سامر بني عودة): تداعيات الانقسام السّياسيّ الفلسطينيّ على السيّاسة الخارجية الفلسطينية (2007-2016م)

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمّ المخاطر التي يُسبّبها الانقسام السّياسيّ الفلسطينيّ على السّياسة الخارجية الفلسطينية، والتي تُعتبر حجر الزاوية في بناء العلاقات السياسيّة الدولية والعالميّة الداعمة للقضيّة الفلسطينية، وكذلك تحديد أهمّ ركائز السياسة الخارجيّة لتحقيق المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، وعلاقة زوال آثار الانقسام السياسيّ على هذه الركائز، ومن الملاحظ أن هذه الدراسة ركزت فقط على السياسة الخارجية ولم تتعمق بالحديث عن الظروف الداخلية والأسباب التي أدت إلى الانقسام.

3) دراسة (طلال أحمد أبو ركبة): التحوّلات السّياسيّة في فلسطين وتداعياتها على قِيم التسامح في المجتمع الفلسطينيّ (1994-2014م)

هدفت الدراسة إلى تقديم مراجعة في مسيرة النظام السياسيّ الفلسطينيّ الناشئ عقب أوسلو في ضوء مآلاته، واستناداً للوقائع التي حدثت، أي أنها مراجعة من داخل التجربة الفلسطينية، وتناولت التداعيات التي رسمتها التحولات السياسيّة التي عصفت بالقضيّة الفلسطينية على قِيم التسامح.

فتحدثت الدراسة فقط عن جزئية التسامح، مركزة على الجانب الاجتماعي بشكل كبير من، وتناولت حقبة زمنية طويلة تحدثت فيه عن تفاصيل النظام الفلسطيني، وما وصل إليه الوضع الفلسطيني من خلال التسلسل الزمني لهذه الدراسة.

4) دراسة بحثية (إبراهيم ابراش): جذور الانقسام الفلسطينيّ ومخاطره على المشروع الوطنيّ

تشير الدّراسة إلى أنّ الانقسام لم يبدأ مع الانقلاب الذي أقدمت عليه حركة حماس في (2007م) وسيطرتها على القطاع، وما ترتّب عليه من قطع التواصل المؤسّساتيّ الرّسميّ بين الضّفة وغزة، وتشكيل حكومتين وسلطتين متعاديتين، صحيح أنّ انقلاب حماس كان أسوأ مشاهد الخلافات الفلسطينية، وأخطرها إلا أنّ للانقسام جذوراً أعمق من ذلك، فما جرى في غزة هو صيرورة لخلافاتٍ قديمةٍ ذات أبعاد استراتيجية واجهت النظام السّياسيّ الفلسطينيّ منذ تأسيسه باعتباره مشروع حركة تحرّر وطنيّ، قبل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية ثمّ تعمّقت وازدادت أشكاله مع وجودها، ووصلت إلى مرحلة التفجّر مع انقلاب حركة حماس.

ناقشت هذه الدراسة التطور التاريخي للانقسام ولم تتطرق هذه الدراسة إلى مواقف الفصائل الفلسطينية الأخرى، ومواقف الدول الإقليميّة، والدوليّة، والعربيّة من الانقسام الفلسطينيّ، ولذلك جاءت هذه الدراسة مكملة لهذه الدراسات حتى تتضح الصورة أمام المهتمين حول هذا الموضوع.

خطّة الدّراسة

تناول الفصل الأول الانتخابات الرئاسية والتشريعية (2005–2006م)، وتم الحديث بشكل موجز عن التقلّبات السياسيّة في السلطة الفلسطينية لعام (2006–2007م)، فتحدّث عن النظام السّياسيّ الفلسطينيّ، ثمّ تحدّث عن اجتماعات القاهرة ونتائجها، بالإضافة إلى الحديث عن الانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة (2005–2006م)، كما تضمّن دوافع حماس في خوض

العمليّة الانتخابيّة التشريعيّة الثانية، وتطرق إلى نتائج الانتخابات التشريعية لعام (2006م)، وانتهى بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وإبرام اتفاق مكة وبنودها.

تطرق الفصل الثاني لظروف انقسام (2007م)، وأسبابه، وتناول في طياته أيضاً أحداث الانقسام وآثاره السّياسيّة والاجتماعيّة.

أما الفصل الثالث، فتحدّث عن موقف الفصائل الفلسطينية من الانقسام، من ضمنها موقف حركة فتح وحركة حماس، بالإضافة إلى مواقف حركة الجهاد الإسلاميّ والجبهة الشّعبية والجبهة الديمقراطية، وحزب الشّعب، وانتهى بموقف الأسرى من هذا الانقسام.

واستعرض الفصل الرابع مواقف الدول الإقليميّة والعربيّة والدوليّة من الانقسام، فالإقليمية تضمنت موقف إسرائيل والموقف التركيّ، بالإضافة إلى الموقف الإيرانيّ، أما بالنسبة لموقف الدول العربية فقد تضّمن مواقف مصر، وقطر، والسّعوديّة، والأردن وموقف جامعة الدول العربية، وانتهى هذا الفصل بالمواقف الدولية من الانقسام وتضمنت الدول الآتية: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والاتحاد الأوروبيّ، وهيئة الأمم المتّحدة.

المصادر والمراجع

تنوعت المصادر والمراجع التي استعانت بها الباحثة لتغطية الدراسة من كتب، ودوريات، بالإضافة إلى استخدام الصّحف والمجّلات وبعض المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى إجراء المقابلات الشخصيّة التي قامت بها الباحثة مع المسؤولين والقيادّيين الفلسطينيين إضافةً إلى استخدام بعض المقالات الواردة في بعض المواقع الإلكترونية.

واستفادت الباحثة أيضاً من الدوريّات كمجلّة شّؤون فلسطينية، ومجلّة الدراسات الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على العديد من الصّحف مثل جريدة القدس والأيام والحياة، بالإضافة إلى استخدام بعض المصادر الأجنبية وغيرها.

الفصل الأول: التقلبات السياسية في السلطة الفلسطينية (2004-2007م)

- النظام السّياسيّ الفلسطينيّ.
- اجتماعات القاهرة ونتائجها.
- الانتخابات الرئاسّية والتشريعية(2006-2005م).
- الانتخابات الرئاسية(2005م).
- دوافع حماس في خوض العملية الانتخابية التشريعية الثانية.
- الانتخابات التشريعية(2006 م).
- نتائج الانتخابات التشريعية لعام(2006م).
- تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

الفصل الأول:

التقلبات السياسية في السلطة الفلسطينية (2004-2007)

برزت هذه التقلبات منذ استشهاد الرئيس ياسر عرفات وما تركه من فراغ في النظام السياسيّ الفلسطينيّ، وصولاً إلى إجراء انتخابات رئاسّية لتغطية الشاغر الذي تركه الرئيس الراحل وتعيين خلفٍ له، ومن ثمّ إجراء انتخابات تشريعية ثانية بمشاركة جميع القوى السياسية؛ وذلك من أجل إنهاء حالة الفساد والفوضى والإرباك التي كانت سائدة في النظام السياسّي الفلسطيني، وهذا ما سأوضّحه خلال هذا الفصل.

النظام السّياسيّ الفلسطينيّ

من المعروف أنّ النظام السياسيّ الفلسطيني[1] الذي تأسس بعد اتفاق أوسلو عام (1993م) كان من المفروض أن يطرأ عليه بعض التغيرات والتعديلات بعد استشهاد عرفات، حيث كان هو الذي يقوم بصنع القرارات جميعها سواء أكانت سياسّية أم إدارية[2]. لقد ترك استشهاد ياسر عرفات أثراً بالغاً في حياة الشّعب الفلسطينيّ ومؤسّساته، حيث إنّ شخصيته مكّنته من السّيطرة على الحركة الوطنية الفلسطينية، فعندما استُشهِد أدى ذلك إلى تعرّض النظام السياسيّ الفلسطينيّ إلى عدة أزمات شديدة كان من نتائجها:

1. نشوب صراعات وخلافات بين الفصائل الفلسطينية على أجهزة السلطة الفلسطينية[3].
2. ازدياد حدة الصراع بين أقطاب السلطة الوطنية من ناحية، وبعض قادة فتح من ناحية أخرى، فقد ترك استشهاده مجموعة من التحدّيات للقيادة الجديدة على صعيد السلطة الوطنية

---

[1] فالنظام السياسي الفلسطيني منذ عام (1964م) مر في ثلاث مراحل، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وصعود الفصائل الفلسطينية، وتميزت هذه المرحلة بالقيادة المنفردة للرئيس الراحل ياسر عرفات، وأما المرحلة الثانية، فقد تم فيها تشكيل السلطة الفلسطينية، والثالثة كانت بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام (2006م).
عودة، سامر رشيد، **تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني**،24.

[2] جقمان، جورج، **النظام السياسي والأثر الذي تركه وفاة عرفات**،51-52.

[3] القصاص، طه، **الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية**،37.

الفلسطينية من ناحية، وعلى حركة فتح من ناحية أخرى[1]. ونتج عن استشهاده فراغ سياسيّ وقانونيّ فرض معطياتٍ ضرورية لا يمكن تجاوزها، وأهمها عقد الانتخابات الرئاسية الثانية للسلطة الفلسطينية[2].

3. أفضت وفاته إلى حدوث تغييرات في نظام الانتخابات، ومشاركة حماس في هذه الانتخابات.

فهذا كلّه أدى إلى تغير في الوضع السياسي الفلسطيني؛ لأنّ جميع الدلائل والمعطيات تشير إلى ذلك؛ وهذا ما جعل الفصائل الفلسطينية تتجه إلى القاهرة من أجل الحوار والتوصّل إلى اتفاق فيما بينهم، فَعُرف هذا الاتفاق باتفاق القاهرة لعام (2005)م، حيث أسّس هذا الاتفاق لمرحلة جديدة من مراحل النظام السياسيّ الفلسطينيّ، وتفعيل منظّمة التحرير الفلسطينية، ومن النتائج المباشرة لهذا الاتفاق بدأت التحضيرات الجادة للانتخابات التشريعية الثانية[3].

اجتماعات القاهرة ونتائجها

اجتمع الرئيس محمود عباس مع الرئيس المصري حسني مبارك على هامش اجتماعات الحوار الوطني الفلسطينيّ الذي افتُتِح في القاهرة، وحضرَ الاجتماع رئيس المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان راعي الحوار الفلسطيني[4]، إذ كانت القاهرة منذ سنة (2005م) مسرحاً للحوارات بين الفصائل، وبدأت هذه الحوارات بين فتح وحماس، وبعد ذلك توسعت هذه الحوارات فأصبحت تشمل الفصائل المختلفة، فقد شارك في حوارات القاهرة اثنا عشر فصيلاً فلسطينياً[5]، ونتج عن هذه الحوارات

---

[1] ناصر، عمر رشاد سليم، **حركة فتح الإشكاليات والتحديات**،102.
[2] عامر، باسل احمد ذياب، **أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي**،103.
[3] القصاص، طه خالد، **الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية**،38.
[4] **جريدة الأيام**،2005/3/17، العدد 3287،1.
[5] حزب الشعب الفلسطيني، حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية، الجبهة العربية الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني- القيادة العامة، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **دولة فلسطين/ منظمة التحرير الفلسطينية**، http://www.plo.ps/category/112/1/%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84

ما يُعرف في الحياة السيّاسية باسم (وثيقة القاهرة) التي صدرت في (17/مارس / 2005م) وتضّمنت الوثيقة الآتي:

1. التمسّك بالثوابت الفلسطينية من دون أيّ تفريط، والاتفاق على تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها[1]، وحق الشعب الفلسطيني بالمقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، والتمسّك بحقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.
2. تحديد الإجراءات والضوابط التي تتعلّق بالانتخابات التشريعية الثانية، وضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في المجالات كافة[2]؛ لتأسيس مرحلةٍ سيّاسية جديدة، وأوضحت حماس أنّ قرارها لخوض الانتخابات لا يستند على مبادئ أوسلو الذي انتهى عمليا بعد محادثات كامب ديفيد الثانية، واندلاع انتفاضة الأقصى، وبالتالي فإنّ قرارها يستند إلى اتفاق القاهرة؛ لأنه المرجعية السياسّية التي تحكم السلوك السياسي للقوى الفلسطينية في المرحلة المقبلة[3].
3. الاتفاق على برنامج سياسي ينصّ على التهدئة، وضرورة التزام إسرائيل بذلك ووقف أشكال العدوان كافة[4]، والإفراج عن جميع الأسرى[5].
4. الطلب من المجلس التشريعي اتخاذ الإجراءات كافة من أجل تعديل قانون الانتخابات التشريعية، من حيثُ اعتماد المناصفة في النظام المختلط، وبتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلّية من خلال التمثيل النسبي.
5. تفعيل منظّمة التحرير الفلسطينية وتطويرها وفق أسس يتمّ التراضي عليها، بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل الفلسطينية؛ لأنّ منظمة التحرير هي الممثل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطينيّ؛ وتوصّل المشاركون إلى اتفاق ينصّ على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس.

---

[1] أبو دية، أحمد، **الأزمة السياسية في فلسطين (تقارير جلسات السياسات العامة)**،60.
[2] أبو عرب، خليل، **أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني**،72.
[3] عمير، ميسون، **النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية**،78-79.
[4] فتح، **مفوضية الإعلام والثقافة، المصالحة الوطنية الفلسطينية**،8.
[5] عثمان، عثمان؛ وقاسم، عبد الستار وآخرون، **دراسات فلسطينية**،270-271.

6. الاتفاق على أن الحوار هو الوسيلة للتعامل بين القوى كافة دعماً للوحدة الوطنية، ووحدة الصف الفلسطينيّ، واحترام حقوق المواطن الفلسطينيّ وعدم إلحاق أيّ ضرر بها، واستكمال هذا الحوار خلال الفترات المقبلة يُعَد من الضرورات الأساسّية وَلمّ الشّمل نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية[1].

مهّدت حوارات القاهرة إلى بدايةِ حقبةٍ جديدةٍ في العمل السياسيّ الفلسطينيّ، سواء فيما يخصّ العلاقة الفلسطينية–الفلسطينية، أو فيما يخصّ علاقة الفصائل الفلسطينية بإسرائيل، فعلى الصّعيد الداخلي تم الاتفاق على ترتيب البيت الفلسطينيّ بالكامل، من حيث إعادة بناء منظّمة التحرير الفلسطينية وإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، أما على صعيد العلاقة مع الاحتلال فقد قدمت الفصائل الفلسطينية هدنة من طرف واحد[2].

[1] عثمان، عثمان؛ وقاسم، عبد الستار وآخرون، **دراسات فلسطينية**، 270-271.
[2] **نفسه**،271.

الانتخابات الرئاسّية والتشريعية (2005-2006م)

حدّد قانون رقم (9)[1] بشأن الانتخابات العامة لسنة (2005) عدد مقاعد المجلس التشريعيّ، حيث تمثل (132) مقعداً، وحدّد أيضاً مدة ولاية المجلس بأربع سنوات من تاريخ انتخابه على أن تجرى الانتخابات كلّ أربع سنوات بصورة دورية، وقد أقرّ قانون الانتخابات نظاماً انتخابيّاً مختلطاً مناصفةً لعدد مقاعد المجلس التشريعي (50%-50%) بين نظام الأغلبية (ذو الدوائر المتعدّدة غير المتساوية) والنظام النسبي (أو نظام القوائم)، باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرةً انتخابيةً واحدةً[2]، بحيث يتمّ انتخاب (66) نائباً على أساس نظام (تعدّد الدوائر)، موزّعين على الدوائر الانتخابية الستّ عشرة حسب عدد السّكّان في كلّ دائرة[3]، وبما لا يقل عن مقعدٍ واحدٍ لكلّ دائرة، و(66) نائباً يتمّ انتخابهم على أساس نظام التمثيل النسبيّ (القوائم)، فيقوم الناخب بالتصويت على اللائحة التي تضمّ أسماء جميع المرشّحين، ويعتمد هذا الأسلوب أصلا على وجود الأحزاب وما تقوم به من أعداد لهذه القوائم[4]، وحدّد القانون أيضاً التزامن في الانتخابات الرئاسّية والتشريعية في الوقت نفسه[5].

أقرّ القانون الفلسطيني نوعين من الكوتا(تخصيص مقاعد مضمونة) الأول للمرأة، والثاني للمسيحيين في المجلس التشريعيّ، حيث خُصّصت ستة مقاعد للمسيحيين ضمن المقاعد المخصّصة لنظام الدوائر يتمّ تحديدها بمرسوم رئاسيّ، وفرض القانون على القوائم الانتخابية تخصيص مقاعد مضمونة للمرأة في القوائم المترشحة على مستوى الوطن، بحيث لا يقل عن امرأةٍ واحدةٍ من بين كلّ من:

---

[1] تضمّنت المادة (8) من قانون رقم (9) لسنة (2005م) بشأن الانتخابات، أحكاماً تتعلق بالتصويت الشخصي ومنع التوكيل في التصويت لاختيار النائب، وبما أن اختيار النائب ممنوع فيه التوكيل، فمن باب أولى منع النائب توكيل غيره في التعبير عن الرأي داخل المجلس التشريعي. (جامعة بير زيت، **أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون**،28.)

[2] Muqtafi.birzeit.edu

[3] شجعت الولايات المتحدة الأمريكية عملية الانتخابات، وكذلك بالنسبة إلى إسرائيل والدليل على ذلك أنّ إسرائيل لم تقم بتعطيل الانتخابات في دائرة القدس، وكذلك أمريكا أصرت على إجراء هذه الانتخابات في موعدها المحدد، ولكن هناك جزء من قيادة فتح كانوا مع تأجيل هذه الانتخابات؛ وذلك لاعتقادهم أن إجراءها في ظل وجود الاحتلال جريمة سياسية ووطنية، أما بالنسبة لعمليات التهدئة التي نصّ عليها اتفاق القاهرة فكانت حماس تؤيدها أكثر من فتح وكانت أكثر التزاما بهذه العمليات، وذلك بشهادة المسؤولين الإسرائيليين إذ قالوا: "إن حماس كانت الأكثر التزاما، وإن فتح الأقل التزاما بالتهدئة ".فتح، حركة التحرير الوطني الفلسطيني، **مفوضية الإعلام والثقافة**،8.

[4] عبد الحميد، رائد، **الانتخابات في فلسطين والاعتبارات القانونيّة والسياسية**،120.

[5] نصار، رامي منسي، **الانقسام السياسي الفلسطيني**،15.

1. امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.

2. امرأة ثانية من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.

3. امرأة واحدة في كلّ خمسة أسماء تلي ذلك[1].

---

[1] نصار، رامي، **الانقسام السياسي الفلسطيني**، 15.

2 النظام الانتخابي الفلسطيني: يقوم على نظام الأغلبية التعددية الذي يمكن تعريفه على أنه نظام بديل لتصويت الكتلة أو ما يعرف بالتصويت المحدود، يعمل به في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إن تصويت الكتلة أو التصويت المحدود: عبارة عن توظيف نظام الفائز الأول في الدوائر الانتخابية متعددة العضوية، وسيتم العمل بهذا النظام في الانتخابات القادمة، وهو يقوم على تعدد عضوية الناخبين ويمنح كل ناخب عددا من الأصوات وقوائم مفتوحة تفسح المجال لإمكانية انتخاب مرشّحين من أحزاب مختلفة، ويمنح الناخبون في كلّ دائرة انتخابية الفرصة للتصويت لعدد المقاعد التي سيتمّ شغلها، ويمكن استخدام صوت واحد أو جميع الأصوات، وذلك حسب رغبتهم. لجنة الانتخابات المركزية "فلسطين"، **دليل الانتخابات الرئاسة الفلسطينية**، 6.

الانتخابات الرئاسية (2005م)

ينص القانون الأساسّي الفلسطيني على أنه في حال أصبح هناك شاغر بمنصب الرئيس يتولى الرئاسة رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني فقد تولى هذا المنصب (روحي فتوح) وبعد ذلك يتمّ الإعداد لانتخابات رئاسّية خلال ستين يوماً، وجرت هذه الانتخابات بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات بستين يوماً، حيث بدأت في التاسع من يناير (2005م)، لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلفاً للرئيس الراحل ياسر عرفات، وهذه الانتخابات هي الانتخابات الثانية التي حصلت بعد الانتخابات التي جرت في عام (1996م)، وقاطعت هذه الانتخابات ثلاثة أحزاب فلسطينية، كان من أبرزها حركة حماس، حيث قاطعت الانتخابات الرئاسية ترشيحاً وتصويتاً[1]، وذلك لأنها كانت تعتقد أنّ هذه الانتخابات لم تعقد بصورة متزامنة مع الانتخابات المحلّية والتشريعية في إطار رزمة واحدة، فإسماعيل هنية (رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية "حماس")[2] قال:" إنّ مطلب حماس يستند إلى المطلب الشعبيّ الفلسطينيّ الذي يدعو إلى إحداث تغييراتٍ ديمقراطيةٍ حقيقية وأن تكون هناك قرارات مشتركة من أجل صنع القرار الفلسطينيّ، وأنه يجب أيضاً عدم التفرد بالقرارات السياسية التي تخص الساحة الفلسطينية، وأنه يجب تشكيل اتفاق عام على رؤية سياسية جديدة تناسب المرحلة الراهنة ومقتضياتها"، فدعا هنية إلى إجراء انتخابات تكون شاملة رئاسية وبرلمانية وبلدية (محلية) في آن واحد[3].

أما الجبهة الشّعبية، فقد قاطعت الانتخابات؛ مبررة ذلك بعدم وجود التنسيق على إجراء الانتخابات بشكلٍ وطني موسع، وإنما الذي قام بتنسيقها هو طرف واحد وهو حركة فتح، فالجبهة الشعبية أعلنت أنها لن تشارك، وأبقت الباب مفتوحاً لدعم أيّ مرشّح، ولكن بشرط أن يتمسّك بثوابت القضّية في حقّ العودة، وتقرير المصير وصيانة الوحدة الوطنية وترسيخها على أسسٍ ديمقراطيةٍ تحترم

---

[1] عثمان، عثمان، وقاسم، عبد الستار وآخرون، **دراسات فلسطينية**،268.

[2] **Wafainfo.ps/ar-page**

[3] عيسى، مجدي، **المشاركة السياسية لحركة حماس**، 269.

التعددية، أما حركة الجهاد الإسلاميّ فقد أعلنت رفضها وعدم مشاركتها في أي نوع من الانتخابات، وهذا موقف ثابت للحركة، مبررة أن الأجواء التي جاءت في ظلها الانتخابات الجديدة بعد استشهاد الرئيس(ياسر عرفات)، وتعطل عملية السلام مع إسرائيل شكلت دوافع للمعارضة الفلسطينية لإعادة تقويم موقفها، والمعارضة جاءت من قبل حركة المقاومة الإسلامية والجهاد الإسلامي بعد أن قررت الجبهتان الشعبية والديمقراطية المشاركة في الانتخابات[1]

جرت الانتخابات الرئاسية، حيث تنافس سبعة أشخاص من المرشّحين[2] بعد انسحاب ثلاثة منهم، فجرت هذه الانتخابات في جوّ ديمقراطيّ، وحسب النتائج التي أفرزتها الانتخابات فاز مرشح حركة فتح محمود عباس (أبو مازن)[3]، فحصل على (62,32%) من الأصوات كنتيجة نهائية للعملية الانتخابية[4].

حظي فوز محمود عباس بترحيب كبير على الساحة الدولية، واهتمت الأطراف كافةً باستمرار العملية الانتخابية لتشمل الانتخابات المحلّية والتشريعية من أجل دمج حركة حماس في العملية السلمية، باعتبارها جزءا من النظام السياسيّ الفلسطينيّ.

فالرئيس عباس كان أسلوبه مغايراً لأسلوب ياسر عرفات؛ إذ أنه أصرّ على الالتزام فقط بمسار التسوية السلمية على عكس ياسر عرفات الذي نهج نظاماً متوازياً في دعم مساري التسوية والمقاومة، وعند تسلّم عباس منصبه تعهّد بالالتزام بخريطة الطريق ومكافحة العنف، فيما باتت المقاومة السلمية سمة لصيقة لتعهداته الدولية فيما بعد[5].

---

[1] أبو دياك، ماجد، المعارضة ترى في الدعم الدولي لعباس تأكيداً على الالتزامات المطلوبة منه امنياً، https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2005/1/11

[2] هم مصطفى البرغوثي، ومحمود عباس، وبسام الصالحي، وتيسير خالد، وعبد الكريم نايف شبير، وعبد الحليم حسن الأشقر، وحسين بركة، لجنة الانتخابات المركزية فلسطين، **دليل الانتخابات الرئاسة الفلسطينية**،31-33.

[3] عثمان، عثمان، وقاسم، عبد الستار وآخرون، **دراسات فلسطينية**،269.

[4] **جريدة الأيام**،2005/1/11،3225،17.

[5] القصاص، طه خالد، **الأداء السياسيّ للسلطة الفلسطينية في ظلّ الانقسام (2007-2016)**،38.

استطاع الفلسطينيون في تلك الظّروف الصّعبة إنجاح العملية الانتخابية، وهذا دليل على التزامهم بشكل جدّيّ بالعملية الديمقراطية والتمسّك بها، فحركة حماس كان لديها استعداد كبير لتقبل أيّ تطور جديد فقد أيقنت أنّ عليها أن تستغلّ المواقف وتثبِّت موقعها بأن تكون شريكةً في صنع القرار السياسيّ.

جرت بين (أبو مازن وحماس) عدة حوارات قبل إجراء الانتخابات، وكان نتيجة هذه الحوارات الشّراكة السياسّية المقبولة على الطّرفين من حيثُ المبدأ والوصول إلى عملية التهدئة[1].

أصبح الرئيس الفلسطيني(محمود عباس) رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية عبر الشّرعية الانتخابية، ولكنّ الظّروف كانت متخلخلة وغير مواتية في ذلك الوقت، حيث كان لديه منهجية للعمل تقوم على رفض عسكرة الانتفاضة، وكان يرفض الانفلات الأمني والعمليات التفجيرية[2].

---

[1] داود، محمد، **الصراع السياسي الفلسطيني،36.**

[2] أبو ركبة، طلال، **التحولات السياسية في فلسطين،**86.

الانتخابات التشريعية (2006 م)

بعد انتخابات المجلس التشريعي الأولى سنة (1996م) كان مقرراً أن تجري الانتخابات الثانية عام (2000م)، ولكنها تعطلت؛ وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتم الاتفاق في إعلان القاهرة في عام (2005م) بين الفصائل الفلسطينية كافة وبحضور رئيس السلطة الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية من العام نفسه، إلا أن الانتخابات تأجلت حتى عام(2006م)، وجرت هذه الانتخابات في هذا العام[1].

لقد كان لهذه الانتخابات أهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي؛ وذلك بسبب عدة ظروف وعوامل أجريت خلالها الانتخابات هي:

1. أنّ هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها التي تمت بمشاركة معظم القوى والفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية، فقد أدى ذلك إلى حدوث قدرٍ كبيرٍ من المنافسة بين الفصائل والأحزاب ضمن التعددية السياسية، وذلك بعكس الانتخابات الأولى عام (1996م)، بحيث شاركت فيها حركة فتح والفصائل المتحالفة معها، ولم تشارك بها حركتا الجهاد وحماس والجبهتان الديمقراطية والشعبية[2].
2. أنّ هذه الانتخابات اعتبرت نقلة نوعية وتغيراً واضحاً في طبيعة النظام السياسيّ الفلسطينيّ الذي اعتمد لفترة طويلة على نظام الكوتا "المحاصصة الفصائلية"، أو نظام الزعيم التاريخي، أو نظام الشرعية الثورية في امتلاك الشرعية السياسية، والتمثيل السياسيّ للشعب الفلسطينيّ، إذ تحول النظام السياسيّ الفلسطينيّ في هذه الانتخابات إلى نظام يقوم على أساس المشاركة الشعبية، التي تستمد فيه الشرعية السياسية من الشرعية التمثيلية والانتخابية بالاحتكام والرجوع إلى صناديق الاقتراع.

---

[1] عياش، حسن، **المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية**،81.
[2] نفسه ،82.

3. أنّ هذه الانتخابات منحت الفرصة الكافية لجميع القوى الفلسطينية؛ لكي تعرف مدى حجمها وأهليتها لقيادة الشعب الفلسطيني، من خلال كسب الشرعية الشعبية بواسطة صناديق الاقتراع[1].

4. أنّ الانتخابات أكدت أنها جاءت من أجل تلبية مطالب الشعب، وأنها جاءت من أجل إنهاء الفساد، والتردي الأمنيّ والاقتصاديّ والتضخم الوظيفي[2]، الذي كان المواطن ضحيته الأولى؛ فلذلك أجريت هذه الانتخابات للتخلص من جميع تلك الأوضاع السيئة.

هذا بالإضافة إلى أن الرئيس (محمود عباس) كان مُصراً على إجراء هذه الانتخابات رغم الضغوط الداخلية والخارجية حيث كان يريد مشاركة جميع فصائل المقاومة فيها وذلك لأنه يريد ويحث على الحل السلمي، وكان يرى أنه من الضروري دمج جميع فصائل المقاومة في العملية السياسية[3].

ولكن ثمّة رأي آخر بالنسبة لقيادي في حركة فتح وهو (عزام الأحمد) فيما يتعلق بهذه الانتخابات حيث قال: "كنت منذ البداية ضد إجراء انتخابات تشريعية ثانية، وهي خطيئة سياسية خاصة مع وجود الاحتلال الإسرائيلي، لكنني التزمت بتنظيمي وما أقره"[4].

أمّا الدكتور (نبيل شعث) فكان له رأي مغاير لذلك، حيث قال: "إننا ملتزمون بخيار الشعب الفلسطيني وعندما سيتم إعلان النتائج الرسمية للانتخابات، فإنه سيطلب من الحزب الأكبر في المجلس التشريعي تشكيل الحكومة"[5].

---

[1] عياش، حسن ، **المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية**، 83.
[2] أبو مطر، محمد، **إصلاح النظام السياسي الفلسطيني**،286.
[3] سعد، وائل، **الحصار**،34.
[4] www.raya.ps/news,2014/2/25
[5] **جريدة الأيام**،2006/1/27،21.

دوافع حماس في خوض العملية الانتخابية التشريعية الثانية

أعادت حركة حماس التفكير بالمشاركة في الانتخابات والدخول في النظام السياسي والذي تمثله السلطة الفلسطينية، ومنظّمة التحرير الفلسطينية، حيث جاء ذلك بعد الاتفاق الذي وصلت إليه الحركة من خلال الاجتماع الذي عقد بالقاهرة، فقد رفعت شعار "شركاء في الدم، شركاء في القرار"، فقررت الدخول في الانتخابات من أجل المحافظة على التضحيات وإصلاح النظام السياسيّ الفلسطينيّ الذي كان مليئاً بالفساد والإرباك والتخبط حسب وجهة نظر الحركة[1].

ونستنتج مما سبق أنّ حماس لم تشارك في انتخابات عام (1996م)؛ لأنّ ظروف تلك الفترة كانت لا تسمح بمشاركتها والدخول في السلك السياسي، اذ تعّد مشاركتها في تلك الفترة تأييداً لاتفاقية أوسلو والقَبول بالوجود الإسرائيليّ في فلسطين، بالإضافة إلى أن فكر حماس كان موجهاً فقط باتجاه المقاومة، وأن دخولها في العملية الانتخابية سوف يعرقل مسيرة المقاومة الفلسطينية، ولكن قبولها لهذه الانتخابات ومشاركتها فيها جاء بناءً على رغبتها بالإصلاح وتنفيذاً لمطلب الشعب الذي كان متعطشاً لإحداث أيّ تغيير في السلطة.

وفي عام (2006م) حيث أجريت الانتخابات التشريعية الثانية اختلفت الظروف عليها، فالواقع السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ كان مشجعا لها للدخول في المجال السياسي، إذ كان هناك تأييد متزايد لحركة حماس من قبل الشعب على الأصعدة كافة، فهذا ما شجعها على المشاركة في العملية الانتخابية لهذا العام، وبناءً على طلب الشّعب في إصلاح الأوضاع المتردية في المجتمع.

على الرغم من أن الشيخ (أحمد ياسين) الزعيم الروحي لحركة حماس، كان قد صرح سابقاً: "بأنّ الدخول في الانتخابات خير من عدمه إذا كان المجلس يملك صلاحية التشريع؛ لأننا نعارض ما

---

[1] أبو صلاح، إياد، **إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح**، 52.

يجري في الشّارع، فلماذا لا نعارض في قلب المؤسسة التشريعية التي ستجعل من حقها في المستقبل تمثيل الشّعب الفلسطيني"[1].

تجدر الإشارة إلى أنّ حركة حماس لم تشارك عام (1996م) في الانتخابات؛ وذلك لأنها كانت متخوفة من اتفاقية أوسلو في ذلك الوقت، حيث اعتقدت أن المشاركة في الانتخابات يعدّ البداية لتطبيق اتفاقية أوسلو؛ وذلك ما كانت تخشاه الحركة، بينما مشاركتها في عام (2006م) بالانتخابات اعتبرته استفتاء على مشروعها المقاوم ضد الاحتلال، فالفوز الذي حققته في انتخابات عام (2006م) يعدّ دليلاً على تمسك الشعب الفلسطيني بخيار المقاومة بكافة أشكالها وعلى رأسها المقاومة المسلحة، هذا بالإضافة إلى أنّ الانتخابات جرت بعد انتفاضة الأقصى، فبهذا كانت أوسلو ميتة بالنسبة لحماس، على العكس من عام (1996)[2].

هذا بالإضافة إلى أن حماس تريد الحفاظ على برنامج المقاومة من خلال منبر المجلس التشريعي، وكان لديها دوافع داخلية جعلتها تشارك في هذه الانتخابات ومنها: محاولتها للخروج من الضغوط التي تمثلت في اتهامها بالإرهاب، وذلك من قبل إسرائيل وأمريكا خاصة بعد أحداث (11/أيلول/2001م) حيث مورست ضدها ضغوطٌ اقتصاديةٌ، وسياسيةٌ، وأمنيةٌ، كبيرة أدت إلى اغتيال بعض قاداتها، فاعتبرت حماس أن دخولها النظام السياسي الفلسطيني من خلال صناديق الاقتراع سيمنحها الحصانة اللازمة لمواجهة الضغوط الخارجية والتحديات[3].

لا شكّ في أنّ حركة حماس معنية ببرنامج إصلاح شامل في الحياة السياسيّة الفلسطينية، إصلاح شامل يُحارب كلّ أشكال الفساد الماليّ والإداريّ والأخلاقيّ ومظاهره، بحيث يتمّ بناء مجتمعٍ نظيفٍ، ومجتمعٍ حرٍّ، تتجسد فيه العدالة والتكافل وإعطاء الفُرص للجميع، وفيه توفير متطلبات الحياة اليوميّة، والاقتصاد المنعتق من التبعية للاقتصاد الصّهيونيّ، ويكشف هذا البرنامج الإصلاحيّ العمل

---

[1] عبد الحميد، رائد، **الانتخابات في فلسطين والاعتبارات القانونية والسياسية**،111.
[2] Palestine.Paldf.net/news/2016/11/28
[3] أبو صلاح، إياد، **إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح**، 55.

على بناء علاقات متوازنة مع المحيط العربيّ والإسلاميّ، والمحافظة على كرامة الإنسان الفلسطينيّ وحرّيته في التعبير وفي النقد والمعارضة[1].

[1] حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **الكتاب الأبيض**، 15

دوافع فتح في خوض العملية الانتخابية التشريعية الثانية

أعلن الرئيس (محمود عباس) عن نيته بتنظيم الانتخابات التشريعية والمشاركة فيها وذلك لعدة أسباب منها:

1. تجديد الشرعية الفلسطينية .
2. الاستعداد للمرحلة المقبلة التي تعتبر من أهم المراحل التي تواجه القضية الفلسطينية، إذ تطلب هذه المرحلة قيادة جديدة تكون قادرة على قيادة المشروع الوطني، وتتحدى الصعوبات التي تواجه القضية الفلسطينية .
3. "واقع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وما وصلت إليه عملية التسوية فهذا يفسر جزئيا مسعى رئيس السلطة لإجراء الانتخابات، فالسلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي ومنذ سنوات تعاني من فراغ سياسي يسند شرعيتها، ويبقى على أسباب وجودها[1].
4. شاركت حركة فتح في هذه الانتخابات؛ وذلك لأن السلطة مشروع فتحاوي بالأساس، فمن الطبيعي أن تشارك حماس في حكومتها.
5. ويجب أن تشارك فتح بالانتخابات؛ لأن جميع القيود والعقبات المفروضة على النظام السياسي الفلسطيني هي من إنتاج اتفاق أوسلو الذي وقعته فتح؛ ولأن مشروع باستحقاقاته، وبالأخص المالية منها تحول إلى عبئ على النضال الوطني الفلسطيني بدلا من أن يكون وسيلة وخطوة نحو تحقيق الأهداف الوطنية؛ ولأن فتح تتحمل مسؤولية الفساد المالي والترهل الإداري الذي تعاني منه السلطة بوزاراتها ومؤسساتها المختلفة، بدليل أن هذا الفساد والترهل كان أحد أسباب خسارتها للانتخابات[2].

---

[1] www.rawabetcenter.com/archives، دوافع الذهاب للانتخابات، 2019.

[2] فلسطين اليوم، **متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني**، 31.

6. يجب أن تشارك فتح؛ لأنه يخشى إن ظهرت بوادر لنجاح الحكومة القادمة، دون مشاركتها فيها، أن يدفعها هذا النجاح إلى العمل على إفشال هذه الحكومة الناجحة، ووضع العقبات والعراقيل في وجهها، حتى لا تتمكن حماس من تقديم نموذج في الحكم والإدارة لم تستطع فتح أن تقدمه فيما مضى، وهو ما يعني زيادة في شعبية حماس وانخفاض إضافي في شعبية فتح[1].

فهذه بعض الأسباب التي أدت إلى جعل حركة فتح المشاركة في الانتخابات التشريعية عام (2006م)، ويمكن القول أن فتح أرادت المشاركة في العملية الانتخابية لكي لا تنفرد حماس بالسلطة والحكم والسيطرة، هذا بالإضافة إلى أن حركة فتح أرادت أن تضم حركة حماس تحت جناح منظمة التحرير الفلسطينية من جديد وأن تصبح تابعة وخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية من جديد لذلك قد يكون هذا هو السبب الرئيسي والدافع للمشاركة بالانتخابات التشريعية.

[1] فلسطين اليوم، **متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني**، 31

نتائج الانتخابات التشريعية لعام (2006م)

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية في (2006/7/29) النتائج النهائية بحضور ممثلي القوائم الانتخابية، فقد بلغت نسبة التصويت (77,69%) في جميع الدوائر الانتخابية وذلك بعد إقفال باب الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية[1]، وكانت على النحو الآتي:" حصلت قائمة الإصلاح والتغيير (حماس) على (74) مقعداً، وقائمة حركة فتح على (45) مقعداً، وقائمة أبو علي مصطفى، (الجبهة الشعبية) على (3) مقاعد، وقائمة البديل (تضم تحالف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب "الشيوعي" وحركة فدا) على مقعدين[2]، وقائمة فلسطين المستقلة على (مقعدين) وقائمة الطريق الثالث على(مقعدين)، أما المرشحون المستقلّون على مستوى الدوائر فقد حصلوا على (4) مقاعد[3].

شكل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية تحولاً هاماً في النظام السياسيّ الفلسطينيّ على المستوى الفلسطينيّ والإقليميّ والدوليّ، وشكل مفاجأة لحماس نفسها[4]، والتي أصبحت قادرة على تشكيل الحكومة منفردة ووضع برنامج الإصلاح والتغيير موضع التطبيق العملي[5].

وكانت نتائج الانتخابات تشكل عنصراً مفاجئاً أثار ردود فعل قوية، فثمة من رحب بهذه النتيجة، وثمة مَنْ رفضها كإسرائيل التي رفضت التفاوض مع حكومة فلسطينية برئاسة حماس أو مشاركتها[6]، وفريق ثالث متحفظ برأيه.

---

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، **حماس تستلم السلطة من فتح**، 4.
[2] **لجنة الانتخابات المركزية**، 1.
[3] الدجني، حسام، **فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في (2006م)**، 84.
[4] **نفسه**، 85.
[5] أبو النمل، حسين، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها (2006-2007م)**،26.
[6] **جريدة الأيام**،2006/1/27،1.

تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

بعد ظهور نتائج انتخابات عام (2006م) أبدت جميع الأطراف رغبتها العلنية بقبول النتائج والبدء بالخطوات اللازمة لإنجاح التجربة وتشكيل الحكومة، فقد أكد الرئيس (محمود عباس) التزامه باحترام نتائج الانتخابات، وتمسكه بالتزامات السلطة، والقيام بالمشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة الفلسطينية[1].

ولم يستبعد نبيل شعث إمكانية انضمام حركة فتح إلى حكومة وحدة وطنية في حال تم الاتفاق على البرنامج السياسي للحكومة مشيراً إلى أنّ القرار النهائي بإمكانية الانضمام إلى ائتلافٍ وطنيّ حكوميّ من عدمه هو أمر يعود إلى قرار الحركة وليس لرغبات الأفراد[2].

من جانبها دعت حركة حماس مختلف القوى الفلسطينية بما فيها حركة فتح في حكومة وحدة وطنية، وقال هنية:" إن حماس آمنت بالشّراكة السّياسية، وفتح الباب واسعاً أمام الطاقات والكفاءات لتعمل على إنقاذ الوضع"، وسرعان ما دخلت حماس في حوار مع مختلف القوى الفلسطينية لتعمل على إيجاد قواسم مشتركة من أجل تشكيل حكومة وطنية[3].

على الرغم من كل الجهود والمساعي التي بذلتها حماس من أجل التوصل إلى قواسم مشتركة مع الفصائل الأخرى، إلا أنها لم تنجح في تشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ، فقد رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدخول في الحكومة، وسبب رفضها هو عدم وجود نصّ صريحٍ وواضحٍ عند حركة حماس ينصّ على أنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعيّ والوحيد للشّعب الفلسطينيّ[4].

---

[1] **جريدة الأيام**،2006/1/27،1.
[2] **نفسه**،21.
[3] سعد، وائل أحمد، **الحصار**،27.
[4] **نفسه**، 28.

أما كتلة البديل[1] فقد اعتذرت عن المشاركة في الحكومة، إلى حين تضمين برنامج الحكومة إشارة واضحة حول مرجعية وثيقة الاستقلال، ومنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشّعب الفلسطينيّ، والتمسك بقرارات الشّرعية الدولية[2].

أما حركة الجهاد، فقد رفضت منذ البداية المشاركة في الحكومة على اعتبار أنّ الانتخابات التي جرت هي من إفرازات أوسلو التي ترفضها، لكنها أكدت أنها ستتعاون مع حركة حماس، وستقدم لها كل الدعم الممكن دون المشاركة في الحكومة.

كان من الواضح أن فصائل منظمة التحرير الفلسطيني امتنعت عن المشاركة في الحكومة؛ لأن حركة حماس رفضت الاعتراف بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ورفضت وثيقة الاستقلال الوطني كما رفضت الاعتراف بالقانون الأساسي للسلطة الوطنية، وبالاتفاقات التي عقدتها السلطة الوطنية وكذلك رفضت قرارات الشّرعية الدولية[3].

أما حركة فتح فأوضحت أنّ حركة حماس لا تريد حكومة وحدةٍ وطنيةٍ وشراكة، بل تريد ائتلافاً مع حركة فتح ليجعلوا من فتح واسطة للوصول إلى السّلطة والمنظّمة، بالإضافة إلى أنّ حماس تريد الاستفادة من خبرة فتح في إقناع الفصائل فقط[4].

بعد فشل كلّ الجهود في تشكيل حكومة وحدة وطنية، لجأ رئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية إلى تقديم تشكيلة الحكومة إلى الرئيس محمود عباس والذي بدوره وافق عليها في (25آذار/مارس 2006م) مع التأكيد على عدم الرضا عن برنامج الحكومة[5].

---

[1] كان تحالف انتخابي للعديد من الجماعات الاشتراكية الفلسطينية وهما: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني والمستقلون، في انتخابات المجلس التشريعي في يناير (2006م) جاء في المرتبة الرابعة بنسبة 2,92 % من الأصوات الشعبية، كان له نائبين وهما: قيس عبد الكريم، وبسام الصالحي، كان أفضل تصويت لهما في محافظة بيت لحم ثم في محافظة رام الله والبيرة، وتم حل التحالف في أوائل عام (2007م)، **www.maan news agency,4/3/2016**

[2] **وكالة الأنباء الفلسطينية– وفا** (17آذار /مارس 2006) .

[3] **الحياة الجديدة** (21آذار/ مارس 2006م).

[4] مفوضية الإعلام، **المصالحة الوطنية الفلسطينية**،10.

[5] سعد، وائل، **الحصار**،30.

نالت الحكومة ثقة المجلس التشريعي بغالبية (71) صوتاً مقابل (36) ضدّها، وامتناع نائبين عن التصويت، وقد تألفت الحكومة الجديدة بقيادة حماس من (24) وزيراً، (14) من الضفة الغربية و(10) من قطاع غزة بينهم امرأة ومسيحيّ، وقد غَلَبَ على هذه الحكومة طابع المهنية والتكنوقراط فقد ضمت الحكومة العديد من أصحاب الشهادات العليا والمتخصصين والعاملين في المجال السياسي[1]، فقد كان هناك إجماع بين مختلف القوى الفلسطينية على أنّ تشكيل مثل هذه الحكومة يمكن أن يشكل مخرجا للوضع الفلسطيني الذي يشهد استقطابا حاداً بين التيارين الأساسيين على الساحة الفلسطينية (فتح وحماس)[2].

إن المشاورات من أجل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية كانت تعاني من التعثر مع استمرار الفلتان الأمني، بالإضافة إلى تشديد الحصار الإسرائيليّ والدوليّ؛ وبسبب هذه الأجواء دعا ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز في (2007/1/29م) إلى حوار بين فتح وحماس في مكة المكرمة، ولقيت هذه الدعوة ترحيباً من كلا الطرفين، وانعقدت اجتماعات مكثفة في هذه الفترة، انتهت باتفاق مكّة بين فتح وحماس[3].

من بنود اتفاق مكة:

1. التأكيد على حرمة الدم الفلسطينيّ.
2. تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية.
3. تطوير منظّمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها.
4. التأكيد على مبدأ الشراكة السياسية، وقاعدة التعددية السياسّية.

ركز هذا الاتفاق على كيفية تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ وأخذ كلّ فصيل حصته في هذه الحكومة ولكن على الرغم من الاجتماعات التي كانت قائمة مع حركة حماس، إلا أنها تمردت، وأخلت

---

[1] سعد، وائل، **الحصار**، 30.
[2] أبو دية، أحمد، **الأزمة السياسية في فلسطين تقارير جلسات السياسة العامة**،61.
[3] صالح، محسن محمد،www.alzaytouna.net/5

بالموازين والحوارات التي جرت مع حركة فتح، فانتهى اتفاق مكة وانتهت معه حكومة الوحدة بسبب انقلاب حماس الذي تم في (14/حزيران/2007)، والبعض يعدّه تمرداً عسكرياً وليس انقلاباً، أو حسماً عسكرياً، فالرأي الغالب على أنه تمرد عسكري؛ وذلك لأن فئة مسلحة سيطرت بالقوة العسكرية على جزء من البلد واختطفته[1].

فمشكلة حماس تكمن في أنها وافقت على المشاركة بالانتخابات، ومن ثم تأليف حكومة لسلطة لا تعترف بمرجعيتها ولا بالشروط التي وضعتها، فإن سياسات حماس عادت بالضرر عليها وعلى القضية الفلسطينية، فحماس رفضت أي حل ديمقراطي سواء أكان استفتاء أم انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة لحل ازدواجية السلطة، وإنما فضلت الاقتتال من أجل حسم الخلافات الداخلية وتكريس هيمنتها الأحادية[2]، فرفع شعار المقاومة لا يعني أن أغلبية فئات الشعب ليس لها دور في المقاومة، كما أنّ رفع شعار المفاوضات لا أهمية له لأنها تدار في الغرف المغلقة[3].

وترى الباحثة أنّ تشكيل الحكومة من قبل حماس لم يكن سوى وسيلة لتحقيق أهدافها؛ لذلك لم تستطيع حماس التوفيق بين برنامجها السياسيّ وبرنامج الحركة المنافسة لها، فهذا أدى إلى فشل تشكيل الحكومة والدخول في صراعاتٍ داخلية أثرت على المستوى والأداء السياسيّ للحكومة.

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني، **المصالحة الوطنية الفلسطينية**،11.
[2] كيالي، ماجد، **الدراسات الفلسطينية**،167-168.
[3] هلال، جميل، **الدراسات الفلسطينية**،62.

الفصل الثاني: ظروف انقسام(2007م) وأسبابه

- أسباب الانقسام الفلسطينيّ
- أحداث الانقسام
- آثار الانقسام السياسية
- آثار الانقسام الاجتماعية

الفصل الثاني:
ظروف انقسام(2007م) وأسبابه

أسباب الانقسام الفلسطينيّ

العوامل الداخلية للانقسام :

اولاً: اتفاقية أوسلو

تعددت أسباب الانقسام الفلسطينيّ، والتي بدأت بالواقع منذ توقيع اتفاقية أوسلو جذور موغلة[1]؛ إذ بتوقيع الاتفاقية تمّ الانتقال من مشروعٍ وطنيٍّ مستقلٍّ نسبياً ومقاومٍ لمشروعٍ وطنيٍّ خاضعٍ لشروط تسوية غير متوازنةٍ، أو تسويةٍ مغامرةٍ، مما أدى إلى حدوث تصدّع للإجماع الوطنيّ حول هذا المشروع، وبالتالي غياب لاستراتيجيةٍ فلسطينيةٍ واضحةٍ وغدا المشروع الوطنيّ رهينة عمليةٍ تسويةٍ سلميةٍ انحرفت عن مسارها وأنتجت اتفاقيات لا تسمن ولا تغني من جوعٍ والأخطر من ذلك أنّ النظام السياسيّ الذي مثّلته السلطة أصبح أسير الموافقة الإسرائيلية، فمنذ توقيع الاتفاقية عارضها الكثير من التنظيمات الوطنية والإسلامية، وسعت حركة حماس إلى إسقاطه، ومن هنا ظهرت بوادر الانقسام الفلسطينيّ، فمنذ توقيعها ظهرت حالة من التشرذم والانقسام الذي بدأ يتّسع يوماً بعد يوم بين حركتي فتح وحماس[2]؛إذ إنّ المنظّمة اختارت الحلول السلمية، وطالبت بعقدٍ مؤتمرٍ دوليٍّ للسلام، وأعلنت عن استعدادها للمفاوضات مع إسرائيل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، بينما استمرت حماس في رفض الحلول السلمية، حيث اعتبرت أنّ التفريط في أيّ جزء من فلسطين، هو تفريط في جزء من الدين، فمن هذا المنطلق لم تعترف حماس بالبرنامج السياسيّ لمنظّمة التحرير، ورفضت العملية السلمية وشكلت مشروعها التنافسيّ مع منظّمة التحرير.

---

[1] Brown, N. J. (2010). The Hamas-Fatah Conflict: Shallow but Wide. Fletcher F. World Aff., 44

[2] عودة، سامر، **تداعيات الانقسام الفلسطيني**، 40؛ وانظر: ابراش، إبراهيم، **مفهوم الانقسام الفلسطيني**، 2009/6/10.

ثانياً: استشهاد ياسر عرفات وتجاوزات السلطة

وأدى استشهاد الرئيس ياسر عرفات إلى تراجع شعبية حركة فتح[1]، إضافة إلى تفاقم حالة الانقسام والتشرذم الداخليّ لها، ولكنها في المقابل عمدت جاهدةً إلى إعادة الحركة إلى مجدها وعطائها وحيويتها وإصلاح وضعها الداخلي، وذلك من خلال وضعها في مساراتٍ تنظيميةٍ ومؤسسيةٍ جديدة وإن لم تطبق، ولكنّ ذلك كله من الافتراضات الرئيسيّة التي كانت بعين الاعتبار للنّهوض بالحركة من جديد، ولكي تتمكن فتح من استكمال دورها؛ بصفتها التنظيم الأساسيّ لا بدّ من إعادة تهيئة الحركة لهذا الدور؛ نظراً لوجود منافسٍ قويٍّ لها على السّاحة الفلسطينية، وكان هذا المنافس في بعض الأحيان يوازي قوة فتح، وأحياناً أقوى منها، فإنّ عدم اهتمام حركة فتح بالأخذ بهذا الوضع الجديّ قد أفضى إلى مزيد من التراجع والتآكل والانقسام[2].

وهذا ما أكده إبراهيم أبو النجا (عضو الهيئة الحركية العليا لحركة فتح)، فقال:" نحن كنا نعرف أننا كفلسطينيين نسير بالاتجاه غير الصحيح، نتيجة أننا أصبحنا عبارة عن مجموعات مسلّحة لا تأتمر بأمر قائدٍ واحدٍ، ولا تنفذ مشروعاً واحداً، ولا تلتف حول مشروع واحد، وبداية الخلافات برزت مع ظهور من يريد أن يفلت من عباءة الوطنية الكبرى، وأن يشكل لنفسه لوناً، وأن يكون له رؤيةً خارجيةً عن رؤية الإجماع الفلسطيني"[3].

ثالثاً: وصول حماس إلى السلطة

فالإسلام السياسي كان ينمو ويتطور[4]، "وكانت فتح غير مدركة إلى أيّ مدى سيصل هذا النموّ فكانت معتمدةً على تاريخها وعلى سلطتها من جهةٍ وعلى العالم الذي يريدها من جهةٍ أخرى

---

[1] وهذا ما بدا واضحاً من خلال انتخابات (2006)، وذلك من خلال فوز حركة حماس على حركة فتح وحصولها على أغلبية أصوات الشعب الفلسطيني.

[2] ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية**،150.

[3] مرزوق، علاء، **الانقسام الفلسطيني وأثره على البيئة الاجتماعية**، 71.

[4] Brown, N. J. (2010). The Hamas-Fatah Conflict: Shallow but Wide. Fletcher F. World Aff., 45.

ولكنّ كلّ ذلك لم يشفع لها أمام تصاعد الإسلام السياسيّ ونجاحه في أن يسحب البساط من تحت أقدام فتح؛ فتمّ ذلك باستغلال حماس ضعف فتح، إضافةً إلى الثغرات الكثيرة التي كانت موجودة في بنائها وسياساتها، والثغرات التي شابت تجربة السلطة الفلسطينية في بداياتها من قضايا الفساد التي كانت متداولة كثيراً في قضايا ما وصف بالتنازلات أمام الإسرائيليين، ومن ثم بعض المظاهر الفاشلة للسلطة التي كانت موجودة كقضايا الفساد والفلتان الأمنيّ، كلّ ذلك تجمع ليصب في طاحونة حماس، فاستغلت ذلك بشكل جيد، وأقصت السلطة عن الصّيغة التي أتت بها، فحماس أخذت السلطة من يد السلطة التي هي أنشأت السلطة، فهذا شيء عجيب غريب بأن فتح هي التي أقامت السلطة بكل مؤسساتها وهي التي ملأت الشوارع، وهي التي شكلت الحكومات، وهي التي شكلت جهاز الأمن، فجاءت حماس وقالت لها في انتخابات حرة ونزيهة: أنت تنحي جانباً، وبالطبع تحقق لحماس ما رسمته وما خطّطت له؛ فهذا سببه أن فتح لم تكن منتبهة جيداً لذاتها، نظراً لوجود صراعاتٍ داخليةٍ وقويةٍ جداً بين رجالها وقادتها، إضافة إلى التنافس على السلطة من جهةٍ والتنافس على الغنائم من جهةٍ أخرى، كل هذا قادها في نهاية المطاف إلى أن تخلق تربة مواتية لأي انقسام"[1].

ومن ضمن الخلافات التي نشبت بين الطرفين اعتبار فتح أنها الوريثة الوحيدة لكرسي السلطة؛ وذلك باعتقادها بأنها هي التي جلبت السلطة الوطنية وأقامتها في ظلّ جثوم الاحتلال الإسرائيلي على البلاد والعباد؛ لذلك كانت فتح تنظر إلى حماس على أنها فقط حركة مقاومة لا يحق لها التدخل في السياسة والعمل السياسي، وأن عليها البقاء فقط في خندق المقاومة.

وفي محاولة من حركة حماس تبرير ما حدث عام(2007م) أكد عضو المجلس التشريعي والقيادي في حركة حماس نزار رمضان أن: "هناك أسباب اعتمدت عليها حركة حماس في ما تطلق عليه (حسم) وفي ما يطلق عليه الآخرون (انقلاب)، فحماس اعتبرت نفسها حركة منتخبة انتخاباً حراً

[1] مقابلة مع الدكتور: **نبيل عمرو(مستشار الرئيس عرفات ووزير إعلام سابقا)**، رام الله، الساعة: العاشرة صباحاً، 26/2/2019.

نزيهاً شهد له العالم، وحصدت قرابة ثلثي الأصوات في المجلس التشريعيّ، وهي تشعر أنها لم تتمكن من أخذ دورها السياسيّ، ويعني ذلك حقها في إدارة الشّعب الفلسطيني لكن تم التغول عليها، وتم أيضاً إطلاق النار على رئيس الوزراء(إسماعيل هنية) من خلال اعتراض موكبه في أكثر من مرة، وأصيب مستشاره الشخصي الدكتور (أحمد يوسف) بإطلاق نار من شباب فتح، وقطع إبهامه الأيمن، ثمة أحداث كثيرة تعتقد حماس أنها كانت انقلاباً على الشّرعية الانتخابية وصندوق الانتخابات من قبل فتح"[1].

وأضاف نزار رمضان قائلاً: " إن فتح تعتقد بأن السلطة ملكها وحدها، ولا يجوز لأيّ كان أن يسلبها منها، فأخذت تفرض قوة وضغوطاً هائلة على حركة حماس، وبدا واضحاً استياء عناصر حماس من قوة السلطة المفرطة في حقهم بقطاع غزة، فعندما يُعتقل الدكتور (محمود الزهار) وتحلق لحيته، وعندما يُعتقل الدكتور (إبراهيم المقادمة) مؤسس كتائب عزّ الدين القسام، وما رافق ذلك من تعذيب وإذلال وقهرٍ، مما حدا بأهل غزة إلى التفكير بتغيير هذا الوضع المؤلم، ويضيف نزار رمضان في هذا الصدد: "سألت قيادات من غزة، وقالوا إنه ما جرى لنا فرض علينا أن نبحث عن السلطة بأي وسيلةٍ كانت لحماية أنفسنا، فجاءت الانتخابات ولم يسلموا لها بتاتاً، وكانت حماس تبحث عن حكومة وحدة وطنية... ولكن كنت أنا معارضاً لهذه الحكومة، وكنت أتمنى على حماس أن تبقى في صفوف المعارضة لا في عباءة الحكومة؛ لأن الحكومة لها ما بعدها من تبعات واستحقاقات حكومة في ظل دول مانحة، وفي ظلّ رعاية أميركا، وفي ظل رعاية أوروبا وعالم آخر لا تستطيع حماس أن تقود هذه الحكومة ضمن هذه المعطيات، فكانت هذه نظرتي الشّخصّية".

وقال أيضاً: "على صعيد قطاع غزة كان هناك ثمة مشروع يقوده محمد دحلان لإفساد المجتمع الفلسطيني في الوقت الذي كان فيه (محمد دحلان) مستشار الرئيس أبو مازن الأمني وكان

[1] مقابلة مع الدكتور: **نزار رمضان(عضو مجلس تشريعي منتخب عن حركة حماس)**، الخليل، الساعة الحادية عشر صباحاً، 3/3/2019.

رئيس جهاز الأمن الوقائي، وكان عضو لجنة المركزية في فتح، وهذا يعني أنه كان على رأس عمله في تلك الفترة، وكما أنه كان يقترف أعمالاً لا يتصورها عقل عندما يعذب كبار قادة حركة حماس، ويزجهم في السجون فهذا كان قبيل الانتخابات، فنجح في خلق حالةٍ نفسيةٍ مرضيّةٍ وقال أيضاً: "جذور الانقسام لم تكن وليدة شهر (2007/6م)، بل ولدت قبل ذلك، عندما كان دحلان قد أسس فرق موت، متخصصة في إحداث الانقلابات وتنفيذ الاغتيالات، وقال: أنا التقيت في السجن مع شخص اسمه (شيبوب حلس)، وقال لي إني كنت أعمل مع فرق الموت عند دحلان"[1].

وهذا ما أكدته لجنة تقصي الحقائق[2] التي شكلت لبحث الوضع وتقصيه في غزة؛ فقد أشارت هذه اللجنة إلى أن حركة فتح كانت تضم تياراً بقيادة محمد دحلان الذي كان ذا تأثيرٍ ونفوذ كبيرين في الثالوث الكامل: الحركة والسلطة والرئاسة الفلسطينية، وكلها معادية لحماس وكان يرغب في إزاحة حكومة الوحدة الوطنية، كما تشير الأخبار والتعليقات كافةً إلى تعاون هذا التيار مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ويسيطر هذا الجناح من فتح على الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وكذلك عمد هذا التيار وفق أخبار حماس إلى إقصاء أعضاء من ذوي اللحى وأئمة المساجد وغيرهم من المنتمين لحماس[3].

من جهةٍ أخرى اعتبر الرئيس (أبو مازن) أنّ المفاوضات هي الحل الوحيد للوصول إلى تسويةٍ شاملةٍ وعادلةٍ، وهذه النظرة مخالفةً تماما لنظرة الرئيس الراحل (ياسر عرفات)، إذ كان يوازن بين المفاوضات والمقاومة، ولكن (أبو مازن) هو شخص آخر، وليس بديلاً عن عرفات، ولكل منهما استراتيجيته وفلسفته وأدواته في حل القضية[4].

---

[1] مقابلة مع الدكتور: **نزار رمضان(عضو مجلس تشريعي منتخب عن حركة حماس)**، الخليل، الساعة الحادية عشر صباحاً، 3/3/2019.

[2] هي عبارة عن لجنة شكلتها السلطة الفلسطينية للتحقيق في إخفاقات الأجهزة الأمنية في مواجهة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة، وأوصت بتنزيل رتب عدد كبير من الضباط في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والاستغناء عن خدمات عدد آخر منهم، **www.arab48.com**

[3] محمد، عبد العليم، **القضية الفلسطينية في مفترق طرق**،49.

[4] الأشعل، عبدالله، **مخاطر الشقاق على القضية الفلسطيني**،10.

وهكذا ظهر الخلاف ثم الصراع بين منهجين وطريقين لا يمكن التقاؤهما، فكانت (المقاومة) هي كلمة السر المساندة لحماس، أما عبارات (الشرعية الدولية) فهي التي ساندت (أبو مازن) للقضاء على حماس والحصول على الحكم والسلطة[1].

ومن أسباب الانقسام الذي غدا حقيقةً واقعةً وملموسةً ومعيشةً على الأرض الفلسطينية هو شعور حركة فتح بأن بساط السلطة بما تشمله من تشريعي ونواب ووزراء ورئيس حكومة وبلديات ومؤسسات قد أصبح ملكا لحركة حماس بعد الانتخابات، وهذا ما أكده نبيل عمرو حيث قال:" فتح تعودت على مدى نصف قرن أن تقود الساحة الفلسطينية في صورة مطلقة وأن المعارضات التي كانت تنشأ لمعارضة قياداتها كانت محدودة للغاية؛ إذ كانت فصائل صغيرة وبعض الشخصيات المستقلة ولكن ثمة تكريس عميق وشامل لدور فتح القيادي في الثورة الفلسطينية، وفي منظمة التحرير، وحتى في مرحلة السلام مع إسرائيل"، وأضاف في هذا الصدد أيضاً:" كانت حماس تخطط للانقلاب وللاستئثار بالسلطة تحت عين وبصر فتح التي كانت تملك في غزة (ثلاثين ألف) مقاتل، فبالتالي فتح كانت ترى أن هنالك سعياً إسلامياً حمساوياً للاستئثار بالسلطة ولو فقط في قطاع غزة من خلال الأعمال التي يقومون بها تمثلت في استقطاب إسرائيل للضغط على السلطة من خلال الصواريخ التي كانت تطلق على إسرائيل، وترد إسرائيل عليها، كل ذلك كان يشكل إحراجاً للسلطة وعدم القدرة من جانب السلطة على الرد؛ لذلك أعتقد أن فتح بحكم أزماتها الداخلية، وبحكم عدم نجاحها في إدارة السلطة بشكل جيد خسرت الجولة أمام حماس"[2].

رابعاً: الاختلاف الأيديولوجي

من أسباب الانقسام أيضاً أن لكل فصيل الأيديولوجية الخاصة به، فركزت حركة فتح منذ تأسيسها على فكرة تحرير فلسطين، وركزت أيضاً على الهوية الوطنية، واستقلالية القرار الفلسطيني

---

[1] الأشعل، عبدالله، **مخاطر الشقاق على القضية الفلسطيني**، 145.

[2] مقابلة مع الدكتور: **نبيل عمرو(مستشار الرئيس عرفات ووزير الإعلام سابقا)، رام الله، الساعة: العاشرة صباحاً**،26/2/2019.

واستبعاد الأيديولوجيات من هوية الحركة[1]، لكي يتوحد الجميع في معركة التحرير وفتح المجال أمام مختلف الأفراد من كافة الفصائل الفكرية والسياسية كافة للانضمام إليها وذلك بعد أن ينفصلوا عن تنظيماتهم السابقة، فاتسمت حركة فتح بالمرونة، فاعتمدت على الكفاح المسلح حين الحاجة إليه، واعتمدت العمل السياسي عندما يتطلب الأمر ذلك[2].

وأعطت حماس صراعها وتنافسها على الحكم مع حركة فتح بُعداً أيديولوجياً حيث تعتبر أن المادة الأولى من ميثاقها، وهي أن "الإسلام منهجها" وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، وتشترط على حركة فتح أن تتبنّى هذا المنهج كما تطالبها بالتراجع عن التنازلات السياسية التي قدمتها لإسرائيل، فعندما تقوم حركة فتح بذلك سوف تصبح حركة المقاومة من جنود حركة فتح، فحركة فتح اتبعت منهج العلمانية وهي منهجية متناقضة مع حماس[3].

نفى نبيل عمرو أن يكون الخلاف أيديولوجياً بين الفصيلين، فكما حركة فتح علمانية قال أيضاً:" إن حماس علمانية، ولكنها تنكر ذلك وقال:" إن العلمانية هي البراغماتية في أداء مهام السلطة، وهم براغماتيون أكثر من فتح، وهم الذين يقيمون الآن حواراً عبر طرف ثالث مع إسرائيل، وهم الذين دخلوا أوسلو بعد أن حرموها وهذا يعد براغماتية، وهم الذين أقاموا سلطة استبدادية في غزة، وها هي غزة تدفع الثمن وفلسطين كلها تدفع الثمن، دون إلغاء مسؤولية السلطة في رام الله عن أشياء كثيرة، ولكن في نهاية المطاف سوقوا كلمة (علمانية) واعتبروها أنها مرتبطة بالإلحاد والكفر، وهي ليست كذلك أبداً[4].

---

[1] Brown, N. J. (2010). The Hamas-Fatah Conflict: Shallow but Wide. Fletcher F. World Aff, 45.

[2] فيصل، نعمان، **الانقسام الفلسطيني**، 253-254.

[3] نفسه، 256.

[4] مقابلة مع الدكتور: **نبيل عمرو(مستشار الرئيس عرفات ووزير الإعلام سابقاً)**، رام الله، الساعة: العاشرة صباحاً، 26/2/2019.

خامساً: الخلاف الفتحاوي الداخلي

ومما ساعد في نجاح انقلاب حماس هو الخلاف الداخلي الذي كان داخل حركة فتح نفسها وأنّ الصراع الذي نشب وما زال هو صراع على السلطة، وكان هذا الصراع مغلفاً بدعاوى أيديولوجية وسياسية، فكما قال الدكتور نبيل عمرو: "إن الصراع ليس أيديولوجيا، ولا هو سياسي أيضاً والذي يثبت ذلك أنه لو كان أيديولوجياً أو سياسياً لما كان هناك حوار مستمر بين حماس وإسرائيل عبر طرف ثالث، وذلك يدفع ثمنه الشعب الفلسطيني من حياته وقضيته، ومن اقتصاده ومن نفسيته، فكما قال هو صراع على السلطة ليس إلا".

بالإضافة إلى ذلك أشار إلى أن فتح تعجلت في إثارة الكثير من المشكلات والأزمات التي أفضت إلى حالة الانقسام، وكذلك بالنسبة لوضع الشعب الذي بات محبطاً ومنهكاً فيما تقوم به فتح من عمليات اختطاف بالنسبة للصحفيين، وفي قطاع غزة خاصةً، وبحسب رأي الدكتور نزار يقول: "إن الانقسام فلسطينيّ– فلسطينيّ ولكن بعد وقوع الانقسام فإنه يغذى، لكن الأساس والتفكير والأجندة أن الانقسام بدأ فلسطينياً تلته ردات أفعال، وحماس تقول: إنها استردت شرعيتها المنتخبة في السلطة، ولا تعد ذلك انقلاباً أو حسماً، بل تعد ذلك الشرعية الحق؛ لأن الشعب انتخب، وأنهم سوف يحكمون"[1].

أما بالنسبة إلى العوامل الخارجية التي أدت إلى الانقسام يمكن إجمالها فيما يلي:

تجدر الإشارة إلى أن الانقسام حدث نتيجة عمل المؤسسات الفلسطيني بشكل علني خارج الوطن، فتم الانقسام نتيجة تدخل العالم الخارجي مثل: قطر وتركيا وغيرهما، بالإضافة إلى التدخل الأوروبي في الشأن الفلسطينيّ، ولو كان عكس ذلك لأصبح من المقدور السيطرة عليه وإنهاء الوضع

[1] مقابلة مع الدكتور: **نبيل عمرو(مستشار الرئيس عرفات ووزير الإعلام سابقاً)**، رام الله، الساعة: العاشرة صباحاً، 26/2/2019.

في الوقت المناسب[1]، إضافة إلى هذا فإن حماس كانت تتوقع وتطالب الآخرين على الصعيد العربيّ والدوليّ بالاعتراف بنتائج الانتخابات، في حين أنها لم تعترف بالاتفاقيات التي سمحت بإجراء هذه الانتخابات، ولم تتمكن حماس طيلة ممارستها للحكم من حل هذا التناقض[2].

بالإضافة إلى أن حماس لم يكن بمقدورها أن تقوم بإدارة علاقتها مع إسرائيل، وكذلك بالنسبة إلى إدارة علاقتها مع مصر فقد كانت ضعيفة، ففشلت في رفع الحصار عن القطاع، وفشلت أيضاً في استرجاع وحدة الأراضي الفلسطينية والنظام الفلسطيني، وفشلت في بناء نموذج مصغر للدولة الفلسطينية في غزة[3].

من المعروف أيضاً أن الاحتلال كان أحد أهم أسباب الانقسام؛ إذ منذ احتلاله فلسطين وهو يعمل جاهداً على تفريق الشعب الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى أنه لا توجد قيادة سياسية موحدة، وافتقار الفلسطينيين أيضاً للمؤسسات الوطنية الجامعة، بالإضافة إلى الانجذاب إلى الاستقطاب الإقليمي–الدولي، ووصول المفاوضات السياسية إلى طريق مسدود، وبقاء المعارضة من دون استراتيجياتٍ مقنعةٍ وقادرةٍ على إشراك الشعبّ الفلسطينيّ وتجمعاته الرئيسية في النضال من أجل استرداد حقوقه ومصالحه[4].

والخلاف بين حماس والسلطة حول المعابر هو أيضاً أحد أسباب الانقسام والصراع فيما بينهم؛ فالمعابر كشفت عمق الأزمة بين حماس والسلطة[5]، هذا بالإضافة إلى الضعف الدستوري؛ لأن منطقتنا العربية لا تعاني من فقدان الدستور والقانون الذي ينظم الحياة العامة فقط، ولكن المشكلة تكمن في عدم الالتزام بها، وظهر ذلك عقب الانقسام، إذ أصبح هناك اختراق للقوانين من السلطة

---

[1] عمرو، نبيل، **الانقسام الشعبي**، جريدة الحدث الفلسطيني، 26آذار2019، العدد 116 ، 22.
[2] الاشعل، عبدالله، **مخاطر الشقاق على القضية الفلسطينية**، 145.
[3] محمد، عبد العليم، **القضية الفلسطينية في مفترق طرق**، 32.
[4] هلال، جميل، **الدراسات الفلسطينية**، 57.
[5] الاشعل، عبدالله، **مخاطر الشقاق على القضية الفلسطينية**، 145.

بشقيها في رام الله وغزة، وترافق ذلك أيضاً مع تعطيل وظيفة المجلس التشريعيّ الرقابية وأصبح الوضع القانوني على أعلى مستوى من التردي بسبب التجاوز والاختراقات التي نشبت بين الطرفين[1].

وأكد نبيل عمرو أن "هناك مصالح لدى طرفي الانقسام تحول دون التضحية بها؛ فأبو مازن لا يمكن أن يكون رئيساً فخرياً أو شكلياً لأنه يعد رئيس فتح، ورئيس السلطة وصانع أوسلو، وحماس لا يمكن أن تعدّ نفسها تابعة لمحمود عباس الذي تختلف معه سياسيّاً وسلطوياً، وبالتالي سيطول عمر الانقسام فيما بينهم"[2].

بالإضافة إلى أن حركة فتح بعد أن سلمت الحكم إلى حماس تخوفت من أن حماس سوف تسيطر على جميع زمام الأمور، فالخوف لدى الطرفين جعل سلوكهم السياسي مرتبكاً وسلوكهم الأمني أخطر، وهذا التخوف أيضاً انعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فتم تشكيل القوة التنفيذية[3]من قبل حماس، ما دفع فتح إلى أن تحسب كل الحساب لهذه القوة، التي كانت سبباً رئيساً لوقوع الانقسام بين الفصيلين المتناقضين[4].

والانقسام وقع بقطاع غزة ونجحت حماس في السيطرة على القطاع، ولكن لم يحصل ذلك في الضفة الغربية؛ وذلك لسبب واضح وصريح وضحه نبيل عمرو في تصريح، إذ قال:" إنّ قطاع غزة يعد مدينة عمليا؛ وذلك يعني أن القطاع مساحته صغيرة، فتبلغ مساحته 300(كم مربع)، مما سهل السيطرة عليه، ولكن السيطرة على الضفة أصعب، وإلى جانب ذلك فإن بالضفة الغربية وجوداً

---

[1] بدر، اشرف، **إنهاء الانقسام الفلسطيني بين الفشل والأمل**، 124.

[2] مقابلة مع: **الدكتور نبيل عمرو (مستشار الرئيس عرفات ووزير الاعلام سابقاً)**، رام الله، الساعة : العاشرة صباحاً، 26/2/2019.

[3] قوة أمنية أسستها الحكومة الفلسطينية التي تشكلت عقب الانتخابات التي جرت عام 2006، وكانت تتبع وزارة الداخلية بموجب القانون الذي نص على حق لوزير الداخلية في استحداث قوة أمنية شرطية تساعد الأجهزة الأمنية في أداء مهماتها، **القوة التنفيذية الفلسطينية**، https://www.aljazeera.net

كما أن الحكومة الفلسطينية لم تستخدم القوة التنفيذية كأداة ضغط أو تهديد، بل حرصت على انضباطها وفق ما تنص عليه القوانين، والأنظمة، وقامت بإعادة نشرها أو سحبها من بعض الأماكن مراعاة للأوضاع الأمنية الراهنة في حينه، عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس**،62.

[4] مقابلة مع: **الدكتور ناصر اللحام(رئيس تحرير وكالة معا)**، بيت لحم، الساعة، الثانية عشرة مساءً، 12/3/2019.

إسرائيليا؛ فبهذا الوجود لا تستطيع حماس أن تجازف بثورة على السلطة؛ لذلك غضت الطرف عن الضفة الغربية"[1].

يضاف إلى الأسباب الآنفة الذكر دور الإعلام الفلسطيني في تكريس الانقسام، فقد قدم الإعلام دوراً كبيراً وسيئاً في إحداث الانقسام، فأغرقوا الطرفين في أوهام الانتصار السريع، وحولوا الإعلام من مراقب إلى منغمسٍ رئيسيّ في شهوات الحكم، ومنغمسٍ في الصراع، فغدت التنظيمات تهدأ أهدافها ومخططاتها، والعساكر والبنادق تبرد زخات رصاصها، ولكن الإعلام لم يهدأ أبداً بل واصل دوره يؤجج الصراع، ويسخر نفسه في تعميق الانقسام[2].

ومما سبق يتضح أنه قد يكون سبب ذلك كله هو عدم خبرة حماس في إدارة الشؤون الفلسطينية التي طالما كانت فتح تستلم زمام أمورها، وانشغال حماس بأمور المقاومة فقط، وقد يكون بسبب التغيير المفاجئ الذي طرأ نتيجة الانتخابات التشريعية؛ إذ لم تكن حماس مستعدة لتستلم مقادير السلطة بأكملها، فليس من السهل إدارة المشروع الوطني الفلسطيني من دون التهيئة لذلك، ودون الاستعداد الكامل له.

بالإضافة إلى ذلك أنه مهما كان هناك أخطاء وارتباك وصراعات داخل سلطة فتح نفسها فقد كان يجب عليها أن تتقبل نتيجة الانتخابات كما جاءت؛ لأن هذه الانتخابات عبارة عن عمليةٍ ديمقراطية تحدث عنها العالم أجمع، فهم يقولون: كانت هناك خلافات داخلية وصراعات على السلطة؛ لذلك كانت هذه هي الفجوة التي أوصلت حماس إلى الحكم، ولكن قد تكون هذه الانقسامات الداخلية بعضاً من كل، وقد تكون قد أثرت على الشارع الفلسطيني، وعلى اختيار الشعب، ولكن الأمر المهم الذي أوصل حماس إلى الحكم والسلطة هو الانتخابات التي أجريت على مرأى ومسمع من العالم، وكان على فتح أن تتقبل التعددية السياسية، فطالما أجريت انتخابات كان ينبغي لها أن تتوقع النتيجة،

---

[1] مقابلة مع: **الدكتور نبيل عمرو (مستشار الرئيس عرفات ووزير الإعلام سابقا)**، رام الله، الساعة : العاشرة صباحاً، 26/2/2019

[2] مقابلة مع: **الدكتور ناصر اللحام(رئيس تحرير وكالة معا)**، بيت لحم، الساعة: الثانية عشرة مساءً، 12/3/2019.

وأن تتوقع أيضاً فوز منافسيها، وأن تتقبل اختيار الشعب، والتروي والتمهل وعدم التسرع في لحظة الغضب إذ كان ضحية التسرع الشعب، وقضيته التي لم تجد حلاً حتى الآن.

أحداث الانقسام

في اليوم الأول والثاني في (14-15/6/2007) من الانقسام تم الدخول إلى المقرات الأمنية ونفذت عمليات إعدام بحق من فيها، وكان هناك أيضاً انتقام شخصي وعائلي، فهذا أدى إلى تهجير كثير من أبناء فتح في قطاع غزة، وتسليم أنفسهم إلى الإسرائيليين، ثم بعد ذلك شنت كتائب القسام هجوماً على عائلة دغمش في شهر رمضان، فقتلت منهم المسلحين مباشرة في أثناء صيامهم، وبعد ذلك شنوا هجوماً على عائلة حلس وعلى أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، فلجأ هؤلاء إلى تسليم أنفسهم أيضاً إلى إسرائيل، وتم نقلهم إلى أريحا، ووقع الاقتتال بين الطرفين، فذهب ضحية هذا العنف (مائة وثمانية وأربعين قتيلاً)، ويقال (مائة وخمسة وستون قتيلاً)، فالإحصائيات لم تكن دقيقة، وبعد ذلك فرضت حماس السيطرة الكاملة على قطاع غزة، فحاصرت منزل الرئيس (ياسر عرفات) وصادرت سياراته، وحاصرت مقر هيئة الإذاعة والتلفاز، أي أنها قامت بعملية تطهير سياسي كامل، فتم أيضا الاعتقال واحتجاز المئات من الأشخاص، قد يكون ذلك من اجل سحب المعلومات من هؤلاء أو بسبب الخوف من انتقام الفتحاويين من حماس[1].

وبدأت مسيرات ومظاهرات مسلحة قادها محمد دحلان، بالإضافة إلى نشوب الكثير من المناكفات والمشاغبات السياسية، وعدم مشاركة حركة فتح في الحكومة، ووضعت شروطا تعجيزية على حركة حماس، بالإضافة إلى مشاركتها في حصار غزة، وتوصلت حركة فتح إلى ما سمي بإضراب الموظفين والمطالبة بالرواتب، وهو ما وصفته حركة حماس بالإضراب الانقلابي الذي طالب الحكومة الفلسطينية بالاستقالة، أو توفير الرواتب حتى وصل الأمر بالرئيس محمود عباس إلى أن يخاطب المتظاهرين، ويقول:" إن رغيف الخبز أهم من نتائج الانتخابات"[2].

---

[1] مقابلة مع: **الدكتور ناصر اللحام(رئيس تحرير وكالة معا)**، بيت لحم، الساعة : الثانية عشر مساءً، 12/3/2019.
[2] حركة المقاومة الإسلامية، **الكتاب الأبيض**،17.

ولكن ما فعلته فتح في فترة الانقسام عام (2007م)، كان نتيجة الارتباك والتخبط بسبب نتائج الانتخابات؛ إذ إنها كانت تراوح بين الشيء وعكسه، فحركة فتح صرحت انه لا حوار مع حماس إلا إذا تخلت عن الانقلاب، ولكن في اليوم التالي حدث عكس المتوقع، فبالإضافة إلى رواتب الموظفين، فقد منعتهم فتح من مزاولة أعمالهم في يوم الانقسام، ولكن بعد يوم سمحت لهم بالخروج إلى وظائفهم وتم هذا كله نتيجة الارتباك والتخبط اللذين تعيشهما حركة فتح، ونتيجة اللكمة القوية التي تلقتها فتح من حماس، وهي الفوز الساحق في عملية الانتخابات التشريعية[1].

وفي فترة الانقلاب على الانتخابات التشريعية سنة(2007م)، طالب (عزام الأحمد) رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي بحل المجلس، وإجراء انتخابات مبكرة، فمحاولات فتح بتغيير الوضع الراهن تطورت إلى أن اتخذت مساراً جديداً متمثلاً بدخول أجهزة الأمن الفلسطينية التي معظم كوادرها من حركة فتح على خط الجدل السياسي فقد ذهب مدير المخابرات العامة في الضفة الغربية (توفيق الطيراوي) إلى محاولات التحريض على الخروج في مسيرات ضد وزير الداخلية والحكومة وقال: أن جهازه سيكون سنداً وعوناً للمتظاهرين[2].

لكن (توفيق الطيراوي) نفى ذلك بقوله: "أن حركة فتح كانت ضد الانقلاب وكان من المفروض أن تكون هناك إجراءات في اليوم التالي للانقلاب، فإما أن تعلن غزة منطقة متمردة، أو أن تقطع جميع الرواتب، وتوقف كل الإمكانيات حتى يعود قطاع غزة إلى حضن السلطة، وهذا ما جرى فقط[3]

من الأحداث التي وقعت نتيجة الانقسام ما قاله الدكتور (راجي الصوراني) مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقابلة أجرتها معه قناة (الحوار): إن اتفاق مكة الذي عقد هو عبارة عن استراحة المحارب، ويقول (غازي حمد) الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية

---

[1] مقابلة مع الدكتور: **نبيل عمرو(مستشار الرئيس عرفات ووزير الإعلام سابقاً)**، رام الله، الساعة: العاشرة صباحاً، 26/2/2019.
[2] حركة المقاومة الإسلامية، **الكتاب الأبيض**، 18.
[3] مقابلة مع: **توفيق الطيراوي(عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)**، الساعة : الواحدة ظهراً، 2019/4/8.

إن اتفاق مكة كان يعتريه نقص وهو أنه لم يعالج قضية المؤسسة الأمنية مما زاد الأمر تعقيداً في الشارع الفلسطيني[1].

ويوم (14 حزيران عام 2007م) أُطلق عليه اليوم الأسود؛ وذلك لأن ما حدث في هذا اليوم يعد جريمة نكراء جرت أحداثها على مدار عدة أيام، فهذه الجريمة التي اقترفت في هذا اليوم من الصعب غفرانها؛ لأنها أدّت إلى قتل العديد من المدنيين والأبرياء الذين لا دخل لهم في ما جرى بين الفصليين، ومن المؤسف أن مرتكبي هذه الجريمة ليسوا من عامة الشعب، بل إنهم من القياديين أنفسهم الذين هم في إطار حركتي فتح وحماس، وكانت المحصلة النهائية لهذه الأحداث الدموية التي جرت متمثلة في استيلاء حماس بالقوة العسكرية على زمام الأمور وسيطرتها الكاملة على قطاع غزة، وقامت بالاستيلاء على المراكز الأمنية وتفجير مباني الأمن الوقائي والمخابرات العامة في قطاع غزة، بالإضافة إلى قيامهم بطرد عناصر السلطة الفلسطينية، فأفضى ذلك إلى لجوء العديد من القيادات وأبناء فتح للهروب، وترك غزة خوفاً على حياتهم أو البطش بهم[2].

ونستنتج مما سبق أن ما جرى من أحداث ووقائع في تلك الفترة ما هي إلا حصيلة تردي الأوضاع في قطاع غزة، بالإضافة إلى فقدان القادة الفلسطينيين سيطرتهم على الوضع وفقدان ثقة الشعب بهم، فتوالت الأحداث في قطاع غزة، وتبلورت وازداد الأمر تعقيدا، وهذا أيضاً نتيجة قيام القيادة الأمنية من قياديي فتح بترك مقراتهم في قطاع غزة، والهرب منها، فهذا الأمر أدى إلى تمرد من قبل الشعب، ومن قبل الجنود والضباط من حركة حماس إذ قاموا بأعمال العنف والتخريب بكل سهولة.

كان من أبرز أحداث الاقتتال الذي وقع بين الفصلين الكبيرين متمثلاً في تفجير الأمن الوقائي في خان يونس، وقال مدير عام الأمن الوقائي العميد (يوسف عيسى):"إن عناصر من القسام

---

[1] برنامج ماذا حدث، **وثائقي من انتاج قناة الحوار**،2007/6/15.
[2] أبو شعبان، حاتم، **اليوم الأسود في تاريخ الشعب الفلسطيني**، 2016/6/14،https://www.alwatanvoice.com

قاموا به من خلال حفر نفق أسفل المقر وزرع عبوة ناسفة كبيرة الحجم، مما أسفر عن سقوط جرحى وضحايا نتيجة الانفجار الذي هز المنطقة، وأطلقت النار على مسيرة مناهضة للاقتتال في مدينة غزة مما أفضى إلى قتل عدد من المواطنين، فبلغ عدد القتلى (ثلاثة عشر مواطناً من بينهم طفلة)، وكان عدد الجرحى يبلغ(ستين مواطناً) في الاشتباكات المسلحة بين فتح وحماس[1].

بلغ عدد قتلى ظاهرة الفلتان الأمني خلال الستة أشهر الأولى من سنة (2007) (422) قتيلاً و(1,946) جريحاً، فيما لم يتجاوز عدد قتلى الفلتان الأمني في الستة أشهر التي تلت الحسم العسكري الذي نفذته حماس في (2007/6/14) (60) قتيلا[2].

وأكد الرئيس (محمود عباس) ورئيس الوزراء (إسماعيل هنية) ضرورة وقف الاقتتال الدائر في غزة، حيث جرى ذلك من خلال اتصال هاتفي بينهما، وتضمن الاتصال كذلك ضرورة بذل الجهود اللازمة والتواصل مع كافة الأطراف ذات العلاقة لوقف الاقتتال، بالإضافة إلى العودة إلى لغة الحوار، واحترام الاتفاقيات التي وقعت لحماية الوحدة الوطنية[3].

ووصف الرئيس (محمود عباس) الاشتباكات الداخلية في قطاع غزة بالجنون، محذراً في الوقت ذاته من أن استمرار الاشتباكات والصدمات سيؤدي إلى انهيار قطاع غزة، وأكد أنه يجب أن يتوقف سفك الدماء من كافة الأطراف، أن كل من يحمل السلاح ويهاجم ويعتدي هو المسؤول عن عمله هذا[4].

ومن الأحداث المهمة التي وقعت في هذا اليوم أيضاً ما نقلته وكالة معاً عن الناطق باسم كتائب الأقصى في جنين قوله:" إنه تم إغلاق كافة المؤسسات التابعة لحماس في جنين احتجاجاً على الجرائم التي ترتكبها كتائب القسام والقوة التنفيذية بحق أبناء حركة فتح"، وأضاف الناطق أنه تم إمهال

---

[1] **جريدة الأيام**، 2007/6/14، العدد 4097، 21.
[2] سعد، وائل، **قراء نقدية في تجربة السلطة الوطنية (أزمة المشروع الوطني الفلسطيني)**، 88.
[3] **الحياة الجديدة**، 2007/6/14، العدد 4181، 15.
[4] عز الدين، حسام، **جريدة الأيام**، العدد 4097، 21.

مستشفى الرازي التابع لحماس مدة يومين لإخلائه من المرضى، وقال أيضاً:" إن حركة فتح تمتلك في جنين أربعمائة عنصر مسلح، وإذا لم يتم وقف الاعتداء على عناصر فتح بغزة سنقوم بتصعيد إجراءاتنا بحق نشطاء وقادة حماس بجنين"[1].

ثمة عنف مفرط واكب الأحداث والتطورات التي نشبت في غزة، وهذا ما تداولته التقارير الدولية، حيث الاغتيالات وهدم المنازل والتعذيب والضرب، بالإضافة إلى الإهانة والمعاملة المذلة للكرامة وتصاعد الأمر إلى حد السماح بالمواجهة العسكرية، كان هذا بمثابة تعبئة سياسية وأيديولوجية وشحن النفوس ضد الخصم، كل ذلك قاد إلى الوصول إلى هذه المرحلة من العنف[2].

ولكن في نهاية المطاف باتت حماس تحكم سيطرتها الكاملة على قطاع غزة، ولكن مقابل ذلك خسرت الاعتراف الإقليمي والدولي؛ وذلك بسبب فرض سيطرتها على القطاع، مما أدى إلى فرض الحصار على القطاع، عربياً وإقليمياً ودولياً بالإضافة إلى أنها عانت كثيراً من الإغلاق التام عليها، ووقف الدعم على كل الأصعدة للقطاع، إذ تم إغلاق معبر رفح المنفذ الوحيد لقطاع غزة مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى منع إسرائيل الصيادين من الصيد، وكذلك منعت إسرائيل سفن كسر الحصار من الوصول إلى غزة واعتقلت من كان على متنها وأعادتهم إلى بلادهم[3].

وأشار إلى ذلك الدكتور نبيل عمرو، قائلاً:" فتح لم توصل غزة إلى كارثة إنسانية كما هي الحال الآن، كانت الخطوط مع مصر مفتوحة بلا قيد او شرط، وكان المواطن الغزاوي يشرب مياهاً صافية، ولا يوجد انقطاع للكهرباء كما هو حاصل الآن"[4].

إن فشل حماس في إدارة قطاع غزة ذي المساحة الضيقة، والتعداد السكاني الضخم، وبسبب سوء الإدارة هذه، وقع القطاع في أزمة كبيرة مثل انقطاع رواتب الموظفين وانتشار الفقر والبطالة مما

---

[1] **الحياة الجديدة**،2007/6/14 ، العدد 4181، 15.
[2] محمد، عبد العليم، **القضية الفلسطينية في مفترق الطرق**، 54.
[3] أبو شعبان، حاتم، **اليوم الأسود في تاريخ الشعب الفلسطيني**، 2016/6/14، https://www.alwatanvoice.com
[4] مقابلة مع الدكتور: **نبيل عمرو(مستشار الرئيس عرفات ووزير الإعلام سابقاً)**، رام الله، الساعة: العاشرة صباحاً، 26/2/2019.

أدى إلى مطالبة العديد من المواطنين في القطاع بتغيير هذه الحكومة والتخلص منها، وإيجاد حكومة أخرى بديلة تقوم بتسيير أعمال القطاع وإدارة أوضاعها الاقتصادية، إذ إن هذا الحصار منع من استيراد الكثير من الموارد ومنع كذلك توريد السلع التي ينتجها القطاع، وهي تدر عليهم الدخل، فسوء الإدارة والحصار أفضى إلى رفع الأثمان للمنتجات الاقتصادية، بالإضافة إلى دخل محدود، كاد أن يكون معدوماً لعدم القدرة على تسريع عجلة الاقتصاد اللازمة[1].

ثمة حدث مهم وهو أن الرئيس(محمود عباس) أصدر قراراً بإقالة حكومة (هنية) في (2007/6/15م)، وتشكيل حكومة طوارئ[2]، وتسارعت الأحداث بشكل دراماتيكي، ففي حين كانت حركة حماس تستكمل سيطرة قواتها على غالبية مقار الأجهزة الأمنية وتعلن انتصارها وتحريرها لقطاع غزة من (قطعان العملاء)، قلب الرئيس محمود عباس الأوراق وأقال حكومة (إسماعيل هنية) وقرر إعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة طوارئ، ولكن حماس رفضت ذلك، ومع هذا جاء قرار الرئيس الذي أعلنه (الطيب عبد الرحيم) أمين عام الرئاسة بعد ساعات من اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أوصت فيه بإقالة الحكومة، وقال (سامي أبو زهري) المتحدث باسم حركة حماس:" إن ما يجري في غزة هو تحرير ثانٍ للقطاع من (قطعان العملاء) بعد تحريره أولاً من قطعان المستوطنين، وأضاف نحن كنا مضطرين لهذه الخطوة بعد أن فشلت كل الوساطات لوقف الجرائم من هذه الفتنة، وأكد أن حماس على استعداد لوقف الاقتتال، وقال: إذا كانت هناك جدية حقيقية من طرف الرئيس محمود عباس لوقف هذه الأحداث فنحن جاهزون".

هذا بالإضافة إلى أن واشنطن كانت تدرس نشر قوة دولية لحفظ السلام في قطاع غزة، إلا أن حماس رفضت هذه الفكرة، أما بالنسبة لإسرائيل فأوضحت أنها لن تعود إلى احتلال قطاع غزة؛ وذلك

---

[1] محمد، عبد العليم، **القضية الفلسطينية في مفترق طرق**، 32.
[2] **جريدة الحياة**، 2007/6/15، العدد 4182.

لأن احتلالها سوف يزيد من المشاكل بدلاً من حلها[1]؛ فقطاع غزة –في نظرها – قنبلة موقوتة، ويستنزف طاقاتها المادية والبشرية.

وصفت حماس أن ما وقع من أحداث إنما هو انقلاب ضد الشرعية وتجاوز للقوانين، اذ قام فياض بإعلان تشكيل الحكومة الجديدة[2]، ولا شك في أنّ الحكومة التي شكلها سلام فياض تمخض عنها الانقسام الحاصل بين الفصيلين، ونتيجة حوادث الفلتان الأمنيّ، وسيطرة حماس على قطاع غزة عام (2007م)، وسبب بقائها واستمراريتها هو هذا الانقسام، وعلى الرغم من معاناتها من شرعيّة منقوصة على الساحة الفلسطينية، إلا أنها حظيت بدعم عربيّ ودوليّ وإسرائيليّ، فهذا ساعدها على الاستمرار والبقاء[3].

فحكومة الطوارئ تألفت من اثني عشر وزيراً[4]، وتولّى الحقيبة المالية فيها رئيسها (سلام فياض)، في حين تسلّم (زياد أبو عمرو) حقيبة الخارجية، و(عبد الرازق اليحيى) حقيبة الداخلية، ولكن هذا الوضع رفضته حماس، وهذا ما صرّح به (فوزي برهوم) الناطق باسم حماس، إذ قال:" إنّ أيّ قرار يتمّ اتخاذه من الرئيس عباس فيما يتعلّق بتعيين رئيس للوزراء بدلاً من رئيس الوزراء الحالي (إسماعيل هنية) مرفوض، وأضاف أنّ هذه الحكومة غير شرعيّة، ولن نعترفَ بها، ولن نتعاملَ معها، وإنما دعمنا لحكومة الوحدة الوطنية التي جاءت بشرعيّةٍ فلسطينيةٍ"[5].

على الرغم من رفض حماس لحكومة الطوارئ، إلا أنه يحّق للرئيس إقالة الحكومة، وذلك لمصلحة الشّعب، مستنداً في ذلك على جاء في القانون الأساسيّ المعدل، وكذلك يحقّ له إعلان حالة

---

[1] **جريدة الأيام**، 2007/6/15، العدد 4098، 1.
[2] **جريدة الحياة**،2007/6/16، العدد 4183، 1.
[3] صالح، محسن، **حكومة سلام فياض**،20/11/2010، www.alzaytouna.net
[4] تشكيلة الحكومة: الدكتور سلام فياض (رئيس الوزراء ووزيرا للمالية والخارجية)، وعبد الرازق اليحيى (وزيراً للداخلية والشؤون المدنية)، وزياد البندك (وزيراً للحكم المحلي والزراعة)، وخلود دعيبس(وزيراً للسياحة وشؤون المرأة)، ومحمد كمال حسونة (وزيراً للاقتصاد والأشغال العامة والاتصالات)، ولميس العلمي (وزيراً للتربية والتعليم العالي والثقافة)، سمير عبد الله (وزيراً للعمل والتخطيط)، وفتحي عبد الله مغلي (وزيراً للصحة)، ورياض المالكي (وزيراً للإعلام والعدل)، جمال بواطنة (وزيراً للأوقاف والشؤون الاجتماعية)، واشرف العجرمي (وزيراً لشؤون الأسرى والشباب والرياضة)، مشهور أبو دقة (وزيراً للنقل والمواصلات)، تشكيلة حكومة الطوارئ الفلسطينية برئاسة سلام فياض، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، 158.
[5] **حكومة الطوارئ تؤدي اليمين القانونية وحماس تعتبرها حكومة غير شرعية**، (17/6/2007)، https://www.arab48.com

الطوارئ عند وجود عصيان مسلح، وهناك دراسة قانونية نشرتها البيادر السياسيّة الفلسطينية برّرت من خلالها تشكيل حكومة الطوارئ؛ بأنّ حكومة الوحدة الوطنية فاقدة للشرعيّة حتّى في حال لم تكن إقالتها من قبل عباس دستورية؛ وذلك بسبب فقدانها لأكثر من ثلث أعضائها (وزراء فتح والمستقلين الذين وافقوا على قرارات عباس)؛ لذلك تم تشكيل حكومة إنقاذ الطوارئ[1].

وقبل انتهاء مدة حكومة الطوارئ المحددة بشهر واحد، وفي يوم (13/ تموز/2007م) تمّ توسيع هذه الحكومة، فصدر مرسوم رئاسيّ بإضافة أربعة وزراء إليها ليصبحَ مجموع أعضائها ستّة عشر وزيراً بمن فيهم سلام فياض، وفي اليوم التالي قدمت حكومة فياض استقالتها، حيث تمّ التعامل معها بعد ذلك باعتبارها حكومة تسيير أعمال[2].

ونتيجة هذه الأحداث كان لا بد من وجود محاولة جادةٍ وصادقةٍ لإنهاء حالة الاقتتال، والعمل على وحدة الصف الفلسطيني، وتم ذلك من خلال المبادرة اليمنية لإنهاء حالة الانقسام وأبرمت في تاريخ (5/آب/2007م)، ونصت هذه الاتفاقية على:

- العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه في غزة قبل تاريخ (2007/6/13م)، والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية[3].
- استئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة عام(2005م) واتفاق مكة عام (2007م) على أساس أن الشعب الفلسطيني كل لا يتجزأ، وأن السلطة الفلسطينية تتكون من سلطة الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب، والسلطة التنفيذية ممثلة بحكومة وحدة وطنية، والالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها.
- احترام الدستور والقانون الفلسطيني والالتزام به من قبل الجميع.

---

[1] عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس**، 95.
[2] صالح، محسن، **حكومة سلام فياض**،20/11/2010، www.alzaytouna.net
[3] **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا**، وثائق المصالحة الفلسطينية.

- إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية، بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية ولا علاقة لأي فصيل بها.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية تمثل كل الفصائل بحسب ثقلها في المجلس التشريعي وتكون قادرة على ممارسة مسؤولياتها كاملة[1].
- تشكيل لجنة من خلال الجامعة العربية تتكون من الدول ذات الصلة، مثل مصر والسعودية، وسوريا، والأردن، وتكون اليمن مستعدة للمشاركة إذا طلب منها ذلك، وتكون مهمتها تنفيذ ما سبق.
- تتكون المؤسسات الفلسطينية من أشخاص ذوي كفاءات دون تمييز فصائلي، وتخضع للسلطة العليا بحكومة الوحدة الوطنية[2].

ويتضح أنه في ظل هذه الأوضاع التي كانت تعاني منها الساحة الفلسطينية، وعبر المحاولات والجهود المستمرة من اجل الوصول إلى حل يرضي كل الأطراف، كانت إسرائيل تسعى إلى استغلال هذه الفرصة لكي تحقق أهدافها السياسية في قطاع غزة، إذ كانت الظروف الداخلية مساعدة ومواتيه لقيادة إسرائيل لتشن حربٍ على غزة وكانت في هذا تلقى كل الدعم من الدول الحليفة لها وبخاصة من الولايات المتحدة.

آثار الانقسام السياسية

من المؤكد أن يكون للانقسام الداخلي الذي حل بالساحة الفلسطينية آثاراً سلبيةً على الحالة السياسية والاجتماعية، التي تأثرت بشكلٍ كبيرٍ بسبب هذا النزاع بين اكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية، وسنذكر مجموعة من هذه الآثار حيث تمثلت فيما يلي:

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني –فتح، **المصالحة الوطنية الفلسطينية محطات ووثائق**، 44.
[2] http://www.alatarre.com

- تظهر خطورة الانقسام، من حيث خدمته للتوجه الإسرائيلي، أو مدى معارضته وإعاقته للاستراتيجية الوطنية الفلسطينية في مواجهة الإعلام والدعاية الإسرائيلية، الهادفة إلى تحقيق تفهم عالمي ما أمكن وتحديداً التفهم الأمريكي باعتباره حليفاً استراتيجياً، وأوروبياً، بوصفه متطلعاً لدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، سواء لاحتياجات إسرائيل الأمنية، أو لشروط قيامها الخاصة لناحية التحول إلى إدارة الصراع بدلاً من حله[1]، فالانقسام أبطل من قيمة وإمكانية تطبيق قرارات الشرعية الدولية وإمكاناتها حول فلسطين؛ لأن الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة، باعتبارها وحدة واحدة[2].
- وفر الانقسام الفرصة المواتية لإسرائيل للتهرب من الاستحقاق الأكبر المطلوب منها والمتمثل في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الداعية إلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام (1967م)، حيث فتح الباب أمام الذرائع الإسرائيلية للادعاء بعدم جدارة الشعب الفلسطيني وجاهزيته للحل وتسلم زمام أموره بنفسه، فضلاً على أن الانقسام يعيق ويعطل استكمال الجاهزية الوطنية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ وبالتالي لن يكون هناك دولة فلسطينية دون قطاع غزة[3].
- أضعف الانقسام مشروع السلام الفلسطيني؛ وذلك لأن الرئيس (أبو مازن) بات ضعيفاً على طاولة المفاوضات؛ وذلك بسبب اعتبار حماس إنه رئيس منتهية صلاحياته لا يحق له اتخاذ القرارات[4].
- انعكست حالة الانقسام على دور المجلس التشريعي، رغم بقائه رابطاً سياسياً واحداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعطيل سن القوانين والتشريعات، مما الحق ضرراً كبيراً في البنية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وافقد النظام السياسي الفلسطيني الاستقرار السياسي،

---

[1] الريماوي، ظافر، **القضية الفلسطينية بين الانقسام والمصالحة**، 22 .
[2] أبو ركبة، طلال، **التحولات السياسية في فلسطين**، 98 .
[3] الريماوي، ظافر، **القضية الفلسطينية بين الانقسام والمصالحة**، 48 .
[4] ابراش، إبراهيم، **المشروع الوطني الفلسطيني**، 136.

كما اوجد الانقسام حكومتين منفصلتين: حكومة بالضفة الغربية برئاسة سلام فياض وحكومة مقالة في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية، مما شوه النظام السياسي الفلسطيني[1].

- قاد هذا الانقسام إلى إحداث انقسام جغرافي يسهم في خدمة المصالح الإسرائيلية، التي من مصلحتها تشتيت الشعب الفلسطيني، وأثر أيضاً في تشويه صورة المشروع الوطني الفلسطيني وتشويه صورة المقاومة عند العرب والمسلمين، وعند الدول الأخرى، هذا فضلاً على انه أدى إلى القطيعة بين أبناء الشعب الفلسطيني، وآثار الفتن الداخلية؛ فهذا جميعه أفضى إلى زيادة التدخلات الخارجية في شؤون القضية الفلسطينية [2].
- استمرار رفض حركة حماس الاعتراف بمنظمة التحرير، كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني يؤدي إلى إلغاء حقوق اللاجئين؛ وذلك من خلال إلغاء من يمثلهم وهي منظمة التحرير الفلسطينية، فحركة حماس وضعت نفسها في مأزق سياسي وذلك عندما قامت بتشكيل حكومة سياسية داخل قطاع غزة بعد فصلها عن الضفة، فهذا يخدم المشروع الإسرائيلي الذي يهدف إلى تشتيت الشعب وتمزيق كياناته، ويعمل على استغلال الانقسام لخدمة مصلحتها، فإسرائيل تستغل حالة الانقسام؛ للتشكيك في تمثيل الشعب الفلسطيني[3].
- حوّل الانقسام غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا يعني أنها لا تسطيع إغاثة نفسها بنفسها ويلزم من العالم إغاثتها، فشدد الحصار، وأغلق معبر رفح، ومنع الصيادين من الصيد، ونشب هناك عنف داخلي وتوتر، وانتشرت البطالة والفقر، وانقطعت غزة عن العالم وانعزلت وتحولت إلى منطقة منكوبة[4].

---

[1] البزم، إبراهيم، **اثر النظم الانتخابية التشريعية**،65 .
[2] عودة، كفاح، **أحداث حزيران (2007) في قطاع غزة**، 161.
[3] عودة، كفاح، **أحداث حزيران (2007م) في قطاع غزة**، 162.
[4] مقابلة مع **الدكتور: ناصر اللحام(رئيس تحرير وكالة معاً)**، بيت لحم، الساعة : الثانية عشرة مساءً، 12/3/2019.

- تراجع مستوى الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، نتيجة هذا الانقسام الذي شتت الشعب وفصل جسمي الوطن (غزة والضفة) عن بعضهما البعض[1].

آثار الانقسام الاجتماعية

كان للانقسام نتائج على المستوى الاجتماعي فقد تضرر الشعب الفلسطيني من الوضع الذي طرأ على الساحة الفلسطينية إلى أن وصل الأمر إلى الانقسام الشعبي، إذ تحول الانقسام من منحى إلى منحى آخر، فكان في السابق فصائلياً وسلطوياً ومن ثم أصبح شعبيا فهذا التحول شديد الخطورة على الجذور والمقومات الأساسية للقضية والشعب والنضال الوطني[2].

وقد يكون هناك تسوية إقليمية مفروضة يجد الجميع نفسه غير قادر على منعها، ولكن هذا احتمال بعيد، بالإضافة إلى أن الوضع سوف يستمر لفترة أطول، وهذا على حساب القضية والشعب الفلسطيني وعلى حساب الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني[3].

وفي ظل الانقسام لن يكون هناك وحدة، وسيبقى الناس في حالة انفصام وكره وحقد وحالة الانقسام تفضي إلى حالة ضعف عام وكامل في أوصال الشعب الفلسطيني[4].

كان للانقسام تأثير على أهمّ شريحتين في المجتمع الفلسطيني، وهي الأسرة والمدرسة، ولذلك فلا بُدّ من إعادة التنشِئةِ الاجتماعيّةِ للأسرة بعيداً عن التعصّب الفئويّ، من أجل بناء أُسرةٍ قويةٍ متماسكة، ومن أجل مواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية، وبالتالي يُكون مجتمعاً قادراً على مواصلة

---

[1] مقابلة مع الدكتور: **نزار رمضان(عضو مجلس تشريعي منتخب عن حركة حماس)**، الخليل، الساعة : الحادية عشر صباحاً،3/3/2019

[2] عمرو، نبيل، **الانقسام الشعبي**، جريدة الحدث الفلسطيني،(26آذار2019)، العدد 116 ، 22.

[3] مقابلة مع الدكتور: **نبيل عمرو(مستشار الرئيس عرفات ووزير الإعلام سابقا)**، رام الله، الساعة : العاشرة صباحاً، 26/2/2019.

[4] مقابلة مع الدكتور: **نزار رمضان(عضو مجلس تشريعي منتخب عن حركة حماس)**، الخليل، الساعة : الحادية عشر صباحاً،3/3/2019.

مشروعه الوطنّي والتحرّريّ، كما أنّ الطلاب في المدارس انقسموا على أنفسهم، وبدأت الكراهية تتفشّى بينهم، ولذلك يجب تحييد المدارس عن الصراع القائم[1].

وأدى الانقسام إلى تردّي أوضاع معظم سكان القطاع المعزولين تماماً عن بقية العالم، الذين يعتمدون في جانب معيشتهم على المساعدات الإغاثية من وكالة الغوث، والتبرّعات من الخارج، بحيث تمخّض عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة والفقر بصورة كبيرة؛ وأفضى ذلك إلى تفكك النسيج الاجتماعيّ، والأخطر من هذا أنّ ظاهرة الفقر والبطالة أسهمت في ولادة المزيد من الإفقار في القِيم، ممّا سهّل ويسّر استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية، فظاهرة الفقر أصبحت تشمل أيضاً فقراً في الأخلاق، وفي النظام، وفي العدالة؛ والسبب في ذلك هو الاقتتال الداخلي القائم على الساحة الفلسطينية[2].

وأصبح الانقسام أيضاً يُفرق بين العائلة الواحدة، فأصبح هناك من هو فتحاويّ والآخر حمساويّ، وانقسمت العائلات أيضاً إلى أفخاذ، هذا بالإضافة إلى فُقدان الأسرة الفلسطينية مناعتها الداخلية؛ إذ حدث شرخ كبير في العلاقاتِ الأسريةِ بين الزوج وزوجته، وكذلك بين الأب وأبنائهِ، ووصل الأمر أحيانًا إلى حدّ القطيعة الأسرية؛ بسبب تغلغل الحقد والكراهية، وقلة التزاور الاجتماعيّ في المناسبات الخاصّة، إضافة إلى تزايد حالات الطلاق والتفسّخِ الاجتماعيِّ، وازدياد ظاهرة العنف الأسريّ، والتسّرب من المدارس، بالإضافة إلى ولادة آثار نفسيّة من قلقٍ وتوترٍ مستمرّ نتيجة هذا الصراع[3].

والانقسام قاد أيضاً إلى تشتّت أفراد العائلة الواحدة؛ إذ أحدث حالات الهرب والتهجير القسريّ وتشتّت العائلة الواحدة، ونتيجة لغياب الزوج بسبب الهرب أو الموت، أدى ذلك إلى زيادة معاناة النساء

---

[1] مرزوق، علاء، **الانقسام الفلسطيني وأثره على البنية الاجتماعية**، 75.
[2] الصوراني، غازي، **الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية**، http://www.ahewar.org
[3] مرزوق، علاء، **الانقسام الفلسطيني وأثره على البنية الاجتماعية**، 75.

اليوميّة؛ وذلك بسبب سيطرة الأشخاص الذكور المقربين منهنّ عليهنّ، وذلك من خلال السيطرة على مصاريفهنّ وشؤونهنّ اليوميّة؛ مما دفع بعض النساء إلى الانتقال للعيش بمفردهنّ بحثاً عن مساحة من الحريّة، بالإضافة إلى قطع العلاقات الوطيدة بين الجيران وتبادل التهديدات بالقتل والاغتصاب بين الجيران بشكل دائم، وتبادل نظرات الاحتقار والازدراء بين الجيران[1].

ومن الآثار التي نتجت عن الانقسام أيضاً انتشار قِيم النفاق الاجتماعيّ بكّل صورهِ الاجتماعيةِ والسياسيّة، أو اللامبالاة والاتكالية، وانتشار المَيل إلى الإحباط أو اليأس، والخضوع وتراكم الخوف في صدور الناس، بالإضافة إلى انتشار المخدّرات وأدوية الهلوسة بأنواعها بين الشّباب، إلى جانب انتشار الجرائم والانتحار لدرجة أنّ الكثيرين في مجتمعنا أصبح همهم هو الانخراط في الحياة الاجتماعيّة لتأمين مصالحهم الخاصّة، والحفاظ على سلامتهم، والنتيجة الحتميّة لهذا المسار الاجتماعيّ الشّاذّ تقضي بأن تَحلّ روح الخضوع محلّ روح الكرامة، وروح المكر محلّ روح الشّجاعة، وروح التراجع محلّ روح المبادرة، وروح الاستسلام محلّ روح المقاومة، بالإضافة إلى انتشار العدميّة والتعصّب الأعمى المنغلق محلّ روح الديمقراطية والتعدّدية[2].

وأدى استمرار الأزمة السياسيّة في السلطة الفلسطينية، وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين في غزة ورام الله إلى تفاقم الأوضاع الاقتصاديةِ، والاجتماعيةِ لموظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، بشقَيها العسكريّ والمدنيّ، حيث إنّ الإجراءاتِ المختلفةَ التي اتخذتها كلّ من الحكومتين، ومنها قطع رواتب العديد من الموظّفين، وتوظيف موظفين جُدد بطريقة تتجاوز قانون الخدمة المدنية، كما أنّ إحلال موظفين، وإقصاء آخرين وتهميشهم، واستبدال المئات في كل من الوظيفة المدنية أو الأجهزة الأمنية في قطاع غزة؛ أدى إلى آثار خطيرة على أوضاعهم المعيشيّة، وانحسار قدرتهم على توفير

---

[1] الشعيبي، محمد فيصل، **الآثار المترتبة على الانقسام الفلسطيني**، 52.

[2] الصوراني، غازي، **الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية**، http://hadfnews.ps/post/47007/ 11/10/2018

مصادر رزقهم وأفراد أسرهم، وقد تسبّب الانقسام أيضاً في وقف نشاطات الكتل الطلابية، وممارسة الحياة الديمقراطية في الجامعات، باعتبارها موقعاً مهماً في تشكيل الحياة الطلابية[1].

ويتضح أنّ هذه الآثار مست حقوق الأشخاص المدنيين، فتمّ القتل والتعذيب، والاعتقال، فذهب ضحية هذا الانقسام الأطفال والشيوخ والنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى أيضاً إلى تهجير العديد من العائلات بشكل قصري للحفاظ على حياتهم وحياة أطفالهم؛ فأدى هذا إلى تدهور الأوضاع في فلسطين بشكلٍ عام.

[1] مرزوق، علاء، **الانقسام الفلسطيني وأثره على البنية الاجتماعية**، 76.

الفصل الثالث: موقف الفصائل الفلسطينية من الانقسام

- أولاً: حركة فتح
- ثانياً: حركة حماس
- ثالثاً: الجهاد الإسلاميّ
- رابعاً: الجبهة الشعبية
- خامساً: الجبهة الديمقراطية
- سادساً: حزب الشعب
- سابعاً: المبادرة الوطنية الفلسطينية
- ثامناً: الأسرى

الفصل الثالث:

موقف الفصائل الفلسطينية من الانقسام

على الرغم من أن الفصائل الفلسطينية ليست جزءاً أساسياً من الانقسام الذي فرض نفسه على الساحة الفلسطينية، إلا أنها حاولت أن تقوم بدور الوسيط في الصراع بين فتح وحماس، وبذلت جهوداً كبيرة حاولت من خلالها التهدئة وتخفيف حالة التوتر التي كانت سائدة بين الفصيلين الكبيرين، ولم يؤيد أيّ من الفصائل سيطرة حماس على قطاع غزة بالقوة، وألقوا باللائمة على حركتي فتح وحماس بسبب ما وصلت إليه الأمور، غير أنّ اللافت للنظر أنّ الفصائل المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية (الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وفداً) قد شاركت في اجتماعات المجلس المركزيّ للمنظّمة، والذي استخدمته الرئاسة الفلسطينية باعتباره أداة ضغط لأخذ الشّرعية، وفي توفير الغطاء لمجموعة من الإجراءات والمراسيم التي اتخذتها لتثبيت سلطتها ومواجهة حماس، وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الفصائل تنتقد –بقوة– انقلاب "حماس" في قطاع غزة وما صاحبه من ممارسات، فإنّ أداءها كان باهتاً في نقد مجموعة المراسيم والإجراءات والحملات الأمنية التي أقدمت عليها رئاسة السّلطة وحكومة فياض ضدّ حماس في الضّفة الغربية، ويفسّر البعض ذلك في أنّ هذه الفصائل أقرب من ناحية برنامجها السّياسّي إلى فتح منها إلى حماس، وهناك من الفصائل من كان أقرب في موقفهم إلى حماس، وخاصّة عندما تعلّق الأمر بمؤتمر (أنابوليس) للسلام وبمسار مشروع التسوية؛ إذ كان موقفها ناقداً للمؤتمر ولعملية التسوية؛ وهكذا فإنّ هذه الفصائل نفسها في حالة تقاطعٍ أحياناً، وتعارض أحياناً أخرى مع كلا الفصيلين الكبيرين: فتح وحماس، وهو ما قد يؤهلها لأداء أدوار أكثر إيجابيةً في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، إذا ما أحسنت إدارة إمكاناتها وخبراتها[1] ومن أهم الفصائل التي كان لها موقفٌ واضحٌ ودورٌ فعّالٌ خلال فترة الانقسام:

---

[1] صالح، محسن محمد، **التقرير الاستراتيجي2007م**،60.

أولاً: حركة فتح

أكد توفيق الطيراوي (عضو اللجنة المركزية لمنظّمة التحرير)، أنّ حركة فتح كانت ضدّ الانقلاب، ومن ضمن ما قاله: إنه كان يجب أن تكون هناك إجراءات في اليوم التالي للانقلاب من ضمنها أن يُعلن قطاع غزة منطقةً متمردةً، أو أن تُقطع كل الرواتب، وأن توقف كلّا لإمكانات الداعمة لقطاع غزّة حتّى يعود إلى حضن السلطة فهذا كان من المفروض أن يكون في اليوم التالي للانقلاب، وخلال تلك الفترة التي تلت الانقلاب عُقد أكثر من اجتماع، وتم توقيع أكثر من اتفاقية، فأولها صنعاء، والثانية مكة، والثالثة القاهرة وغيرها الكثير، لكنّ حماس لم تلتزم بأيّ من هذه الاتفاقيات، فكان لحماس مشروع سياسيّ مختلف تماماً عن المشروع السياسيّ لحركة فتح، وهذا المشروع يتمثّل في أن تكون حماس بديلاً لقيادة المنظّمة ويدعمها في هذا التّوجّه طرفان: الأول إسرائيل، والطرف الثاني هو قطر وتركيا؛ لأنّ الحكم فيها كان للإخوان المسلمين، لذلك تردى الوضع بشكل عام[1].

كانت فتح متخوفة من أن تقوم حماس بتشكيل حكومة تقود الشعب الفلسطيني، ومؤسسات السلطة؛ وذلك لأنّ حماس لم تعترف بالعديد من الاتفاقيات الموقّعة؛ إضافة إلى رؤية فتح بأنّ حماس تسعى لأن تكون بديلاً عن السلطة والمنظّمة، فمن أجل ذلك كان لا بدّ من أن تلجأ فتح إلى استغلال جميع قواها ونفوذها من أجل إقصاء حماس عن الساحة الفلسطينية، فاستغلّت فتح مكانتها بالسلطة، بالإضافة إلى المال باعتباره ورقة ضغطٍ قويةً ومؤثرةً؛ إذ به تقطع الرواتب عن قطاع غزّة، وتوقف كلّ المستحقّات، وكذلك العلاقات الخارجية من أجل تحقيق هدفها المنشود في استرجاع ما فقدته من خلال فوز حماس في الانتخابات[2].

تعّرضت حركة فتح خلال مسيرتها الطويلة إلى العديد من التحديات، سواء كانت عمليات التصفية لقيادات في الحركة على يد المخابرات الإسرائيلية "الموساد"، أو مواجهات مع دول عربية، أو

---

[1] مقابلة مع : **توفيق الطيراوي(عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)**، أريحا، الساعة : الواحدة مساءً، 2019/4/8.
[2] عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات**، 23.

الانشقاقات الداخلية، ولكنّ الحركة كانت سداً منيعاً أمام هذه التحدّيات، فهزيمة فتح في الانتخابات التشريعية عام (2006م) على يد منافستها الرئيسية حماس كانت من أقوى الصدمات التي تلقتها الحركة، ولم تلبث أن تستوعب هذه الهزيمة حتى وقع انقلاب حماس وسيطرتها العسكرية على قطاع غزة في (2007)، ونتيجة لذلك تعالت الأصوات في صفوف حركة فتح في مختلف مستوياتها بضرورة التجديد وعقد مؤتمر الحركة الذي غاب لسنوات طويلة.

وفي تاريخ (4/8/2008) عُقد المؤتمر الحركيّ السادس، ورأى البعض أنّ هذا المؤتمر شكّل انطلاقةً جديدةً لحركة فتح، فاستعادت من خلاله عافيتها وفاعليتها، وحقق تجديداً لقياداتها ووحدتها، فيما اعتبر آخرون أنّ الحركة بحاجة إلى المزيد من الإصلاحات البنيوية لاستعادة دورها القائد والرائد[1].

وكان موقف الحركة ثابتاً وواضحاً وتبين ذلك من خلال ما قاله رئيس كتلة فتح البرلمانية (عزام الأحمد):" إنّ اللجنة المركزية لحركة فتح قررت عدم إجراء أيّ حوار أو اتصال أو لقاء مع حركة حماس الانقلابية على أيّ مستوى"، ومن جهة أخرى كلّف أبو مازن القائد العام لفتح (زكريا الأغا) عضو اللجنة المركزية للحركة برئاسة اللجنة القيادية العليا بمتابعة جميع أنشطة حركة فتح في غزة[2].

وهذا يعني أنّه توجّب على حركة فتح أن تتخذ موقفاً صارماً تجاه حماس؛ وذلك لأنّ حماس كانت تخطّط للانقلاب مسبقاً، وهذا تبين من خلال التقرير الذي نُشر من قبل مركز الإعلام والمعلومات التابع لفتح في آب (2006)م، وكان عنوانه (حكومة حماس والإقصاء السياسيّ)، فقد جاء فيه:" إنّ حكومة حماس كانت تسعى لأن تقوم بعزل الموظفين المنتمين لحركة فتح، وإحلال أشخاص

---

[1] **مركز المعلومات الوطني**، http://www.wafainfo.ps/atemplate

[2] مركزية فتح : **لا اتصال ولا حوار مع حماس**، جريدة الأيام،2007/6/20، العدد 4103، 1.

وأعضاء مكانهم من حركة حماس؛ فهذا كان إشارة واضحةً للانقلاب على هيكل السلطة الوطنية والسيطرة عليها"[1].

ويعتقد أنّ الخطوة التي انتهجتها فتح تجاه حماس، وبخاصّة في مثل هذه الأوضاع التي كانت سائدة في تلك الفترة كما أن حركة فتح ترفض تماماً انفراد حركة حماس في القطاع، إذ تحاول حركة فتح السيطرة على بعض الأمور في قطاع غزة لكي توصل رسالةً معينة لحركة حماس مفادها أنه من الصّعب أن تفرض سيطرتها الكاملة على القطاع وتنفرد فيه في ظلّ غياب حركة فتح.

وتجدر الإشارة إلى أنّ محمود العالول (نائب رئيس حركة فتح) كان له نظرة مغايرة للأوضاع الراهنة آنذاك، فدعا إلى الائتلاف بدل الاختلاف وإلى التكاتف والتعاضد بدل التخاصم والتشرذم، فقال: "إنّ الحركة تستعدّ لإطلاق مبادرة للمصالحة، وإنهاء الانقسام بين الفصائل الفلسطينية، مشيراً إلى أنّ تفاصيل المبادرة ما زالت قيد البحث، لكنّ مضمونها يقوم على تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية في مواجهة المخطّطات الزمنية الهادفة إلى تصفية القضيّة الفلسطينية[2].

وعرض أيضاً نبيل عمرو مبادرةً أخرى، وناقشها مع الرئيس محمود عباس، قوامها أنه لا بدّ من عودة عمل المؤسسات، فنحن لا توجد لدينا مؤسسات تعمل، بل لدينا رئاسة تحكم بمراسيم، أمّا في غزة فالحكم أمر واقع أما بالنسبة لوجود المؤسسات فهي معدومة، واقترح أيضاً عقد مؤتمر لفتح من أجل ترتيب الوضع الداخلي، يلي ذلك مجلسٌ وطنيّ، ومن ثمّ انتخابات عامة، وبالفعل عقد المؤتمر ولكن جرت الرّياح بما لا تشتهي السّفن، وبعد ذلك جاء المجلس الوطني وكان هزيلاً؛ لأنه ليس مجلساً، فلا يعدّ مجلساً بالشكل المناسب والصحيح، فهذه المبادرة تحقق منها بندان فقط وهما: المؤتمر والمجلس ولكنّ النتائج كانت مخيّبة للآمال، ولم تُؤت هذه الاجتماعات أُكلها، فكان لا بدّ من حلّ ثالث

---

[1] عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات**، 41.
[2] **فتح تعتزم إطلاق مبادرة لإنهاء الانقسام**، الشرق الأوسط، www.alawsat.com

في مبادرة نبيل عمرو، تتمثّل في إجراء انتخابات عامة، فالذي ينتخب ربما يكون أقوى في حلّ مسألة الانقسام، فان لم تعد المؤسسات الفلسطينية إلى العمل، فكلّ الذي يجري على الساحة الفلسطينية يعدّ هباءً منثوراً، وذرّ الرماد في العيون، فالانتخابات هي الحلّ لمعالجة الوضع، ولكن لم تنفذ فموقف فتح من الانقسام كان موقفاً انتهازياً، بالإضافة إلى أن فصائل المنظّمة تآكلت، وانتهى دورها وتأثيرها ولم تعد موجودة، كلّ ذلك انعكس سلباً على الوضع الراهن[1].

وقال مصدر سياسيّ فلسطينيّ رفيع المستوى:" إنّ الرئيس عباس سيحرك مياه المصالحة التي بقيت ساكنةً منذ فترةٍ طويلةٍ، دون أن ينفذ بنودها كافةً بشكل حاسم، وذلك لإدراكه أن حماس تعمل من أجل التوصل إلى اتفاق هدنة مع إسرائيل، بحيث يتمخض عنه تخفيف الضغط والحصار عن قطاع غزة، وستبدأ بموجبه عملية إعادة الإعمار، وستتضمن بنوده أيضاً إنشاء ميناء بحريّ، وبطبيعة الحال يرفض (أبو مازن)أنّ يمر هذا الاتفاق دون أن يكون طرفاً رئيسياً فيه[2].

[1] مقابلة مع: **الدكتور نبيل عمرو (مستشار الرئيس عرفات ووزير الإعلام سابقاً)**، رام الله، الساعة: العاشرة صباحًا، 26/2/2019.
[2] www.alkhalegonline.net

ثانياً: حركة حماس

أكد (محمود الزهار) المسؤول البارز في حركة حماس:" أنّ حماس تلتزم بوقف النار مع اسرائيل، وتسعى بالتوازي إلى المصالحة مع فتح"، وقال أيضاً:" إنّ حماس على استعداد أيضاً للتحدث مع إسرائيل بخصوص مسائل التجارة والمشكلات الإنسانية، ولكن ليس عن السياسة".

وعندما سُئل بخصوص ما إذا كانت حماس تريد تأسيس دولة إسلامية في غزة بعد سيطرتها على القطاع، قال:" بالطبع نريد فعل ذلك، ولكن مع المساندة الكاملة من الشّعب"، وأضاف الزهار قائلاً: "في هذه الآونة لا يمكننا تأسيس دولة إسلامية؛ لأنه لا توجد دولة للفلسطينيين وطالما لا نملك دولة فسنحاول تأسيس مجتمع إسلاميّ"[1].

وفي المقابل صرّحت حماس أنها لا تحاول أن تكون بديلاً عن السلطة، ولا تريد السيطرة على السلطة والتفرد بمقادير الأمور، كما صرحت أنها سوف تتعامل مع جميع أبناء الشعب الفلسطيني بشكل يخدم المصلحة الوطنية، من خلال إدارتها للحكومة، وذلك بوضعها للمعايير التي تخص الكفاءة الموجودة بين أبناء الشعب، دون النظر إلى الانتماءات السياسية، أو المشارب الفصائليّة[2].

وبررت حماس موقف عزل الموظفين بأنّ ذلك جاء من أجل الإصلاح وليس من أجل الإقصاء والتفرّد بالسلطة، أو لأخذ مكانة فتح على الساحة الفلسطينية، وقالت:" إنّ أيّ تغيير يحدث في المناصب هو نتاج سياسةٍ وحكومةٍ جديدةٍ تستوجب التغيير في المراكز وهياكل صناعة القرار والإدارات من أجل القيام بإصلاحات جديدة تكون في صالح الشعب، وتستطيع إدارته بالشكل الجيّد والمطلوب[3].

---

[1] الزهار: **ملتزمون بالتهدئة مع إسرائيل**، جريدة الأيام، (2007/6/25)، العدد 4108.
[2] عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات**، 23.
[3] **نفسه**،43.

وقال إسماعيل هنية (رئيس المكتب السّياسّي لحركة حماس) في اتصال أجراه مع ملك الأردن من أجل المباحثة في آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، وخاصة ملفّ المصالحة، فأكد قائلاً: "إنّ حركة حماس جادةٌ وماضية في التطبيق الأمين للاتفاقات، حيث أصبح الانقسام خلف ظهورنا خاصّة أنّ هذه المرحلة تطلب–من الجميع– الوحدة الفلسطينية، مؤكداً أهمية الدور الأردني في إنجاح المصالحة"[1].

وعرّج نزار رمضان على ذلك قائلاً :"أن الشعب الفلسطينيّ له جناحان، جناح الحركة الوطنية، وجناح الحركة الإسلامية لا يستطيع أن يطير بأحدهما، فالشّعب الفلسطينيّ له مكوناته الذاتية، وكيمياؤه الخاصة التي من خلالها يمزج بين الدين والوطنية، ولذلك لن يستقيم إلا بمسار الوحدة الوطنية من جميع الأطراف فلا تستطيع فتح أن تشطب حماس، ولا حماس أن تلغي فتح وشعار رمضان واضح، وهو في الأصل أن يكونوا شركاء في الدم، شركاء في القرار، فهو شخصياً كان يقوم بالتنسيق مع فتح بعدة أمور، ولا يرى أنّ خصمه فتح ولا الجبهة ولا غيرها حيث شهد مكتبه لقاءاتٍ واجتماعاتٍ بين شخصيات متوازنة ومسؤولة، وكانوا ينسقون العمل الفصائلي والعمل الأخويّ، فلم تكن بينهم أي صورة سوداوية، حاول البعض أن يصّورها كذلك، فهو في نظره أنّ هناك فئةً منتفعة من هذا الانقسام؛ وذلك على الأصعدة كافةً من جميع الحركات والأحزاب، فيقول:" إنه ينبغي عودة الوحدة الوطنية؛ لأنه من الصعب بأن تحقق حماس منفردةً وفتح منفردةً أيّ مستقبلٍ سياسيٍّ، فعلى الجميع الرجوع إلى رشده، أما غير ذلك فيعدُّ أوهاماً وسراباً يحسبهُ الظمآن ماءً"[2].

ونستنتج من ذلك أنّ حركتي فتح وحماس لا تريدان التنازل من أجل الآخر؛ فحماس تريد السيطرة على القطاع، وفتح لا تريد التنازل عن السلطة، مما أدى إلى الاقتتال فيما بينهم؛ وذلك من

---

[1] إسماعيل هنية للملك – **الانقسام خلف ظهورنا**، https://www.khaberni.com/news/211603

[2] مقابلة مع : الدكتور **نزار رمضان(عضو مجلس تشريعي منتخب عن حركة حماس)**،الخليل، الساعة الحادية عشر صباحاً، 3/3/2019.

أجل تحقيق مصالح شخصيةٍ وأطماعٍ سياسيةٍ على حساب المصلحة العامة ومصلحة الشعب فتغليب المصلحة الخاصة هي التي جعلت إسرائيل تزيد من أطماعها وقمعها للشعب الفلسطيني.

ويتوقع أن تستمر حماس بمحاولاتها لكي تسيطر على الوضع الداخلي؛ وذلك من خلال محاولاتها للمشاركة المباشرة أو غير المباشرة في أيّ انتخابات برلمانية أو رئاسّية؛ فهذا الأمر سوف يكسبها الشرعية الداخلية والخارجية، وستعمل حماس أيضاً على خلق جوٍ من الودّ والتقارب مع الدول التي ترتبط معها بمصالح مشتركة، مثل مصر وإيران، وتركيا آخذةً –بعين الاعتبار– عدم التدخل في شؤون هذه الدول، وعدم المساس بأمنها الداخليّ والخارجيّ[1].

ثالثاً: الجهاد الإسلاميّ

تخوفت بقية الفصائل أكثر من فتح وحماس؛ لأنها ضعيفة مالياً وعسكرياً وإقليميّاً وبالتالي خافت أكثر على ذاتها، فالجهاد الإسلامي كانت حليفاً مع حماس، وعلى الرغم من ذلك كانت تربطها علاقات وقنوات مفتوحة مع فتح؛ لذلك موقفهم لم يكن واضحاً تماماً للعلن[2].

ولكن أكدت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين عدم مشاركتها في حكومة فصائل منظّمة التحرير، التي أعلن عنها الرئيس محمود عباس، ولا في أيّ حكومة قادمة، ورفض القيادي في الحركة (خالد البطش) المشاركة في لجنة إدارية من الفصائل الفلسطينية لإدارة قطاع غزة، قائلاً:" في الوقت الذي نرفض فيه صيغة حكومة فصائل منظّمة التحرير، بالتأكيد لا نقبل أبداً أيّ صيغة قد يفهم من خلالها أننا في حالة اصطفاف إسلامي أو مقاومة في مواجهة منظّمة التحرير لا هذه الصيغة تعجبنا، ولا تلك الصيغة تعجبنا، حيث يكون ذلك تكريساً للانقسام في صالح إسرائيل وصفقة القرن"[3].

---

[1] خضور، ناصر، **تطور الفكر السياسي لحركة حماس**، https://www.masarat.ps

[2] مقابلة مع : **الدكتور ناصر اللحام(رئيس تحرير وكالة معا)**، بيت لحم، الساعة، الثانية عشر مساءً، 12/3/2019.

[3] **الجهاد الإسلامي تعلن موقفها من المشاركة في الانتخابات**، the gazaa post.com

وهذا ما أكده توفيق الطيراوي (عضو اللجنة المركزّية لحركة فتح) فقد أوضح أنّ الجهاد الإسلامي لا يريدون سلطة ولا يريدون دولة؛ إنما يريدون فقط المقاومة، أي أنهم ما زالوا متمسكين بمبدئهم الذي يسير على منهاج المقاومة فقط[1].

اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي أنّ سيطرة حماس على قطاع غزة ما هو إلا تفرد منها بالسلطة وكان لذلك العديد من التبعات التنظيميّة والسياسيّة والجماهرية التي ألقت بظلالها على السّاحة الفلسطينية، وبالرغم من علاقة حماس الجيدة بالجهاد الإسلامي إلا أنها عبرت عن انزعاجها منها وذلك لأنها لم تقبل بخوض الانتخابات التشريعية والدخول بحكومة فلسطينية، وترى الجهاد أنّ حماس هي السلطة الآن في غزة؛ لذلك حاولوا التعايش مع هذا الأمر، بالإضافة إلى أنهم أثبتوا أنه ليس ثمّة خلاف في ما بينهم، ويؤكدون وجود قواسم مشتركة، وأنّ مساحة الخلاف أقل بكثير من مساحة الاتفاق، ورغم ذلك فإن هذه القواسم لم تمنع حماس من التصرف باعتبارها سلطةً حاكمةً في قطاع غزة، والسلطة لها استحقاقاتها تختلف عن استحقاقات المقاومة[2].

والجهاد الإسلامي انتقدت حماس بسبب سيطرتها على القطاع، إلا أنها كانت على درجةٍ كبيرةٍ من الفهم والوعي لقيام حماس بهذه الخطوة، وهناك بعض الأطراف التابعة لحركة حماس كانت تنظر إلى سلوك الجهاد نظرة عتبٍ واستغرابٍ، في كونها حاولت أن تؤدي دور الوسيط، في الوقت الذي يجب أن تقف فيه بشكل حاسم مع حماس، وأن تكون معها في خندق المقاومة، وخندق التيار الإسلامي، كما كان هناك حالة من الاستغراب بسبب انضمام ثُلّةٍ من فتح إلى حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، بعد سيطرة حماس على قطاع غزة وظهرت مخاوف من أنّ يستخدم هؤلاء مظلة الجهاد في إحداث التوتر بالقطاع، ومع ذلك بقيت حركة الجهاد تساند حركة حماس من خلال نشاطاتها

---

[1] مقابلة مع: **توفيق الطيراوي(عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)**، الساعة : الواحدة مساءً، 2019/4/8.
[2] **علاقة الجهاد الإسلامي مع الحركات الإسلامية**، adnanabu amer.com/post,2018/1/16

وفعالياتها المقاومة، وبقيت أيضاً تساندها وتقف إلى جانبها في مواجهة الاجتياحات الإسرائيلية، وفي إطلاق الصّواريخ، كما عانت هي الأخرى من الاعتقالات والاغتيالات الإسرائيلية[1].

وأكد نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين–آنذاك–(زياد نخالة)[2]:" أن كل محاولات رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للسيطرة على سلاح المقاومة في قطاع غزة ليس إلا مضيعة للوقت، ولن يكتب لها النجاح، مبيناً أنّ حوارات المصالحة بين حركتي حماس وفتح غلب عليها سمة الهروب من مواجهة الحقيقة، ومشدداً على أن المقاومة ليست في مواجهة مع السلطة، بل في معركة كبرى مع العدو الإسرائيلي"، وقال أيضاً: "إن السلطة انتهجت سياسة تأييد الحصار على قطاع غزة منذ الانقسام عام (2007م)، ولم تتردد في التحريض عليه، واعتباره –بشكل فعليّ– خارج إطار الشرعية الفلسطينية، موضحاً أنّ محاولات إنهاء الانقسام فشلت نتيجة تردد السلطة وخشيتها من إسرائيل؛ لأن إسرائيل تعتبر أن أيّ اتفاق مع حماس هو تجاوز لاتفاق أوسلو، وخاصّة فيما يتعلق بسلاح المقاومة، لذلك التهرب من مواجهة الحقيقة هو السمة الغالبة في كل الحوارات التي تمت حتى الآن".

وأضاف نخالة أيضاً:" نحن بحاجة إلى الاتفاق على مشروع سياسي واضح، ومحدد نعمل عليه، وعلى فتح وفصائل منظمة التحرير أن تغادر موقفها السابق"، وقال أيضاً: "إما نحن والتزاماتنا أو لا احد، لقد جرت مياه كثيرة منذ اتفاق أوسلو حتى اللحظة وإذا لم يؤخذ هذا بعين الاعتبار فلن نتقدم خطوة واحدة إلى الأمام"[3].

---

[1] صالح، محسن محمد، **التقرير الاستراتيجي2007**،61.
[2] أما في الوقت الحالي فهو الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي.
[3] حوار: **نائب الأمين العام لحركة الجهاد**2017/6/4، https://jehad.ps/post

رابعاً: الجبهة الشعبية

وجهت الجبهة الشعبية انتقاداً لاذعاً لاتفاق مكة؛ وذلك لأنه تم بين طرفين فقط هما فتح وحماس فمن خلال هذا الاتفاق تم اقتسام الحكومة والمناصب بينهم، ورأت الجبهة في هذا الاتفاق ضياعاً للحقوق الفلسطينية التي تمّ تحديدها في وثيقة الوفاق الوطنيّ، التي اتفقت عليها جميع الفصائل كما انتقدت الجبهة أيضاً إغلاق ملف الفساد والاقتتال الداخلي وعدم محاسبة المتورطين في تلك الجرائم؛ ولذلك رفضت الجبهة المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية[1].

واعتبرت الجبهة الشعبية أن ما قام به الرئيس عباس من تشكيل حكومة طوارئ هو خطوةٌ متسرعة تسهم في تأزيم الوضع الداخليّ الفلسطينيّ وتعميق الأزمة الفلسطينية[2].

ودعا المؤتمر الوطني السابع للجبهة الشعبية إلى العمل على تطوير وتكريس وحدة الشعب الفلسطيني؛ لأن ذلك يعتبر السلاح الوحيد في الكفاح الوطني الذي يعمل على تحقيق العديد من المهام الوطنية وإنجازها، والخروج من دائرة الانقسام الذي أصبح أمراً واقعاً على الساحة الفلسطينية[3].

ومن ضمن ما قاله الدكتور (ماهر الطاهر) مسؤول دائرة العلاقات السياسية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو اللجنة المركزية العامة للجبهة منذ سنة (1972):"إن المصالحة مهمة وضرورية، ولكنها خطوة ضرورية بالاتجاه السليم لبناء وحدةٍ وطنيةٍ فلسطينيةٍ شاملةٍ وعميقةٍ"، وقال أيضاً:" إنّ اللجوء للحسم العسكري في قطاع غزة وسيطرة حركة حماس بالقوة المسلحة بعد أن فازت بانتخابات المجلس التشريعي كان خطيئةً لا ينبغي الوقوع فيها؛ لأنّ حسم التناقضات الداخلية من خلال اللجوء إلى العنف في مرحلة التحرر الوطني وفي ظل استعمار استيطاني إجلائي خط أحمر،

---

[1] صالح، محسن محمد، **التقرير الاستراتيجي2007م**، 59.
[2] **نفسه**،61.
[3] **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**،https://www.palestine-studies.

نظراً للمخاطرة الجسيمة ونتائجه الخطيرة ليس على القضية الوطنية فحسب، واستغلال الاحتلال له لأبعد الحدود، بل لتداعياته وانعكاساته على بنية المجتمع الذي يتصدى للعدو المشترك"[1].

وقال (جميل المجدلاوي) أيضاً، النائب في المجلس التشريعي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:" ليس أمامنا إلا حشد الجماهير لتمارس الضغط على قيادة الحركتين لإنهاء الانقسام ومن هنا جاءت فكرة حراك (وطنيون لإنهاء الانقسام) لتشكيل قوة ضغط على قيادة الحركتين وفقا لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني".

وأضاف المجدلاوي قائلاً: إن انتظار تغيير قيادة فتح وحماس لإنهاء الانقسام أمر سلبي؛ ولذلك لا بدّ من إيجاد يافطة تضمّ كلّ قوى المجتمع الفلسطيني وفئاته، من أجل أن نصطف تحت راية إنهاء الانقسام، دون أن يتنازل أي منا عن انتمائه السياسي".

ويقر المجدلاوي أيضا أن حركتي حماس وفتح لا تزالان تمثلان أغلبية في أوساط الشعب الفلسطيني رغم ما ترتكبه قيادة الحركتين من أخطاء بحق نفسيهما وبحق الشعب الفلسطيني، وأكد السعي للتأثير في قواعد الحركتين التي ترفض قطعاً استمرار هذا الانقسام الذي يضر بكافة قطاعات الشعب[2].

فالجبهة تدين الاحتراب الفلسطيني وتدين أيضاً الاقتتال الداخليّ وتدين الانقسام بكل ما فيها من قوة، بالإضافة إلى أنها تدين الأشخاص والأفراد الذين يقومون بتضخيم الأحداث وتشويهها، فكان هذا التضخيم من قبل الإعلام الموجه غير صحيح ويفتقد المصداقية أيضاً؛ فهذا بدوره يكرس الانقسام ويعمقه.

ومن ضمن ما قاله القيادي في الجبهة الشعبية (عبد العليم دعنا) أثناء وقوع الانقسام:" إن الجبهة كانت مهمشة وكأنها زائر في الوطن، مع أن عدد شهدائهم أكبر من الجهاد وحماس، ولكنّهم

---

[1] **موقف الجبهة الشعبية من المصالحة**،https;//www.alzaytouna.net

[2] المجدلاوي، **حماس وفتح تتبادلان الذرائع للانقلاب على مساعي إنهاء الانقسام**،https;//24news.ps/post/763

مع ذلك كانوا مهمشين، وكانت فتح تقوم بوضع ممثلين لها داخل المنظمة، ومع ذلك لم يهتموا بالصالح الفلسطيني، فأسهموا مع الكيان الإسرائيلي، فهم الذين يقمعون الشعب، فالسلطة لم تقم بعمل مشروعٍ استثماريٍ للفلسطينيين، فالشعب الفلسطيني وضعه الاقتصادي مدمر بسبب هؤلاء الأشخاص الذين هم أصحاب مصالح فقط، وقال : إنهم في الجبهة أدوا دور الوسيط لا يستطيعون أن يكشفوا عن ورقتهم تماما إزاء هذا الموقف، فليس بمقدورهم أنّ يكشفوا موقفهم بعدائهم أو بانتقاداتهم الحادة إلى السلطة أو إلى حماس، ولكن في الوقت نفسه في الأبواب المغلقة وفي الانتخابات فهم سوف يكشفون أوراقهم من جديد، بالإضافة إلى كل ذلك فإن السلطة عاقبتهم؛ إذ إنّ لهم حصة داخل منظمة التحرير الفلسطينية ومع ذلك تم تهميشهم[1].

ووجه عبد الرحيم ملوح (نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) انتقادات حادة لحركة حماس، واتهمها باستهداف الجبهة الشعبية في غزة بصورة ممنهجة، وطالب ملوح حماس بالتراجع سياسياً إلى موقع الشراكة مع حركة فتح والرئيس عباس، وأشار إلى الجهود التي تبذلها الجبهة للخروج من المأزق الذي وضع فيه الشعب الفلسطيني، وأعرب عن أسفه لكون الاتصالات الجارية لرأب الصدع لم تسفر عن أية نتائج ملموسة؛ لأنه لم تنضج لدى الطرفين ظروف مواتية، ومتطلبات معالجة نتائج ما حدث من صراع، ومن حسمٍ عسكريٍ أقدمت عليه حماس في غزة.

وحذر ملوح مما سماه عقلية (المحاصصة) وعقلية (عدم الشراكة في النظام السياسي الفلسطيني)؛ لأنّ هذه العقلية جربت وكانت نتيجتها ما حصل، ولم يبد ملوح أي تفاؤل بإمكانية حلّ الأزمة الفلسطينية في القريب، ويصرّ على مطالبة حماس بالتراجع السياسيّ والذهاب إلى الشراكة بعقول مفتوحة[2].

---

[1] مقابلة مع : **عبد العليم دعنا (القيادي في الجبهة الشعبية)**، الخليل، الساعة : الثالثة مساءً، 2019/3/19

[2] **الجبهة الشعبية تتهم حركة حماس باستهدافها وتحذرها من الانقسام**، www.miftah.org/arabic,2007/9/15

اعتقدت حماس أنها انتصرت في المجلس التشريعي، وأنها هي يجب أن تمسك بزمام الأمور؛ فهي غير مستوعبة لا الدستور ولا القوانين ولا أن المجلس التشريعي له حصته، والرئاسة لها حصتها أيضاً، وثمة حدود بينهم، فعندما استلمت حماس السلطة التشريعية وكان عدد مقاعدها أكثر من أي فصيل آخر، وأكثر من فتح، فهي تتصور أنها هي التي انتصرت وأزاحت الآخرين ولم يكن معلوماً لديها أن حصة الرئاسة أيضاً فعالة، فالرئيس من فتح، فله صلاحيات، وله مساحة كبيرة من السلطة التنفيذية، وهي ليس وحدها ولا يحق أن تأخذ الشرعية منفردةً؛ فهي لم تستوعب هذه القضية على الإطلاق، وثمة شيء آخر وهو أن حماس تنشر أكاذيب، وفتح تنشر كذلك أكاذيب، فكان (عبد العليم دعنا) القيادي في الجبهة شاهداً شخصياً على هذه الأكاذيب؛ وكانت هذه الأكاذيب من خلال تزييف الحقائق، وخلط الأوراق، وتزاحم الأحداث من قبل الطرفين، وذلك كله كان بسبب المصالح وإعلاء الفصيل على الوطن، وفتح تعتبر نفسها هي صاحبة القرار بكل شيء، مما أدى إلى تردي الأوضاع، وانعكس كل ذلك سلباً على الوطن، لذلك كان موقف الجبهة متمثلاً في دور الوسيط من أجل تقريب وجهات النظر، وحل الخلافات القائمة، ومع ذلك لم يعيروها أي اهتمام وهمشت بالكامل[1].

وبسبب هذه التقلبات السياسية لم تسلم الجبهة الشعبية بعد الانقسام في عام (2007م) من اضطهاد حماس لسلوك الجبهة السياسي، حيث منعت الجبهة من تنظيم الفعاليات السياسية بالإضافة إلى تعرض قياداتها وأفرادها للمساءلة، والاعتقال وملاحقتهم والحد من دورهم باعتبارها فصيلاً له تاريخه وسجلّه النّضالي على السّاحة الفلسطينية[2].

---

[1] مقابلة مع : **عبد العليم دعنا (القيادي في الجبهة الشعبية)**، الخليل، الساعة : الثالثة مساءً، 2019/3/19

[2] عياد، سعيد إبراهيم، **صراع العقل السياسي الفلسطيني**، 159.

خامساً: الجبهة الديمقراطية

رأت الجبهة الديمقراطية أن ما قامت به حماس يعد انقلاباً على الشرعية، وتقدمت الجبهة الديمقراطية بمبادرة من أربع نقاط تشكل رزمةً واحدةً للخروج من الأزمة الراهنة والمأزق الفلسطيني، وتتمثل في الآتي:

1. تراجع حماس عن انقلابها في قطاع غزة والعمل على صون الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية.
2. تشكيل حكومة انتقالية تحل محل حكومة الطوارئ التي شكلها أبو مازن، وترأسها شخصية مستقلة، بحيث تسعى إلى تهيئة الأجواء المناسبة للعودة إلى الشعب وإجراء انتخابات جديدة.
3. تعديل نظام الانتخابات العامة باعتماد نظام التمثيل النسبي.
4. تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وإعادة بناء مؤسساتها على أسسٍ ديمقراطيةٍ ائتلافيةٍ[1].

وطالب صالح ناصر عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية وأمين إقليمها في قطاع غزة بالتعجيل لإنهاء الانقسام المدمر، ووضع حدٍ لحالة الاستقطاب الثنائي بين فتح وحماس، وطالب أيضاً بأن يعودوا إلى الشعب عن طريق الانتخابات الشاملة للرئاسة والمجلسين: التشريعي والوطني؛ وذلك لأن الانتخابات هي من حق المواطن من أجل اختيار قاداته وممثليه، وقال صالح أيضاً:" إن الجبهة الديمقراطية تحيي ولادة التجمع الديمقراطي الفلسطيني، أداة للنضال من أجل إنقاذ حركتنا الوطنية من مأساة الانقسام، ومن أجل شق مسار جديد يحررها من قيود أوسلو، ومن أجل الدفاع عن

[1] صالح، محسن محمد، **التقرير الاستراتيجي (2007م)**،61.

الحريات الديمقراطية وحقوق المواطنين من أجل المساواة التامة للمرأة، وتمكين الشباب، ومن أجل الحقوق المشروعة للعمال والمزارعين والموظفين وسائر الكادحين[1].

وبناءً على ما سبق أكد عضو القيادة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عصام أبو دقة، "إن الجبهة الديمقراطية لن تشارك في تشكيل الحكومة الفصائلية التي تسعى حركة فتح لتشكيلها؛ لأن الأولوية هي كيف ننهي الانقسام، والأنسب هو تشكيل حكومة توافق وطني "وقال أيضاً:" كلنا يعلم بأن حكومة الوفاق لم تقم بدورها كما يجب في قطاع غزة، وإزالة الانقسام تتم بالحوار فقط، مؤكداً أنّ المعطل للمصالحة هم الزعامات والطبقات المستفيدة منه والمحاور العربية والدولية، وفق تعبيره"[2].

وأكد أبو دقة أنهم سوف يناضلون من داخل المنظمة؛ وذلك من أجل تطويرها وتطوير دورها ومؤسساتها وأدائها، وأنه لا بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية؛ فهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأشار أيضاً إلى أنهم سيحاولون استنهاض الشارع الفلسطيني؛ من أجل الضغط على الزعامات لإنهاء حالة الانقسام، وأكد أبو دقة أنهم يتفقون مع حماس في بعض المواقف وكذلك الوضع بالنسبة لفتح، فهم لا يغلّبون فصيلاً على الآخر[3].

وهذا ما أكده المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ إذ أنه أدان الاستمرار في حالة الانقسام الذي كان له أثر كبير في كبح الحركة الجماهرية، وأدان طرفي الانقسام، بالإضافة إلى تحميلهم مسؤولية ما وقع، وقيامهم بذلك من أجل الحفاظ على مكاسبهم الذاتية ومصالحهم الشخصية التي تولدت مع حالة الانقسام، فدعا المكتب السياسي السلطة إلى وقف التنسيق الأمني وإنهاء حالة الانقسام[4] .

---

[1] (https:// www.alwatanvoice.com /arabic)(2019/2/23)

[2] قيادي بـ" الديمقراطية" حماس انقلبت على منظومة العلاقات الفلسطينية،https:// www.alwatanvoice.com /arabic, (2019/3/7).

[3] قيادي بـ" الديمقراطية" حماس انقلبت على منظومة العلاقات الفلسطينية،https:// www.alwatanvoice.com /arabic, (2019/3/7).

[4] **بلاغ سياسي صادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية**،(2019/1/7)،https://palsawa.com/post

كما وأكد أيضاً فهد سليمان عضو المكتب السياسي من كوادر الجبهة موقف الجبهة الرافض والمدين للاقتتال الداخلي، واستنكر استخدام السلاح وسيلةً لحسم خلافات الصراع والحصول على السلطة بالقوة المسلحة، بل يجب تغليب لغة العقل على لغة القوة وتراشق التهم بين الطرفين واستخدام الحلول الديمقراطية والسلمية لحسم الخلافات؛ وذلك من خلال تعزيز الوحدة الوطنية والاحتكام إلى الشعب باعتباره مصدر التشريع.

وقال أبو غوش عضو المكتب السياسي للجبهة:" إنه ينبغي العودة إلى طاولة الحوار الوطني الشامل على قاعدة تراجع حماس عن نتائج الحسم العسكري، وحل حكومة الأمر الواقع في غزة، وتجاوز الحالة السياسية الانقسامية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية في أعقاب الأزمة الراهنة، التي نجمت عن الحسم العسكري في غزة، وما أعقبه من تداعيات خطيرة تهدد الوحدة السياسية والجغرافية لكافة الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة والقدس المحتلة "[1].

فكان اليسار في وضع محرج للغاية إزاء هذا الواقع المزري الناجم عن الانقسام فأصبح من الصعب عليهم تحديد الدور المنوط بهم إضافةً إلى أنهم لم يتأقلموا مع الوضع السائد في الوقت الحالي، مما أدى إلى صراع داخلي وذاتي داخل حركة اليسار، فكانت أيديولوجية اليسار تفرض أمراً معيناً وكان لهم رؤية خاصة بهم، ولكن الواقع كان يفرض متغيرات أخرى؛ لذلك لم تتمكن قوى اليسار من حسم موقفها من الوضع الراهن[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه في كثير من الأحيان كانت قوى اليسار تدعم حركة حماس وتدعم سياساتها وبرنامجها السياسي، مع أنها مختلفة عنها تماماً من حيث الفكر الأيديولوجي، وبالرغم من

---

[1] **قيادة الجبهة الديمقراطية تدعو حماس للتراجع عن انقلابها**،(2007/7/22,)www.wafa.ps/ar-page

[2] عياد، سعيد إبراهيم، **صراع العقل السياسي الفلسطيني**،157-158.

ذلك كانت تساندها؛ من أجل الحد من سلطة حركة فتح التي تعتبر أن سلطتها مطلقة والمنفردة في الحكم، فكان هذا العمل ينم عن تقلب سياسي لقوى اليسار في التأييد والمعارضة[1].

وبحسب وصف توفيق الطيراوي فإن: "اليسار لعبوا دور الصليب الأحمر ولعبوا أيضاً دور تحميل المسؤولية للطرفين، وهم يعرفون أين هي الإشكالية ومن هم القائمون على الانقسام فهذا الدور الذي أدّوه غير مقبول وغير معقول؛ لأنه لا يسهم في إنهاء الانقسام، فكان لزاماً عليهم إلقاء اللوم على من هم قائمون بمشروع الانقلاب[2].

سادساً: حزب الشعب

بعد الانقلاب الذي قامت به حركة حماس في قطاع غزة أواسط عام (2007م) وقف الحزب بجرأة وبكل مبدئية ضد الانقلاب وسياسته الظلامية، وانتقد بشدة الممارسات التي قامت بها حركة حماس والمخاطر السياسية والاجتماعية، التي تضر بالشعب والقضية الفلسطينية على حد سواء وكرس جل نشاطه لإنهاء الانقسام والعمل من أجل وحدة الشعب، فكان له دورٌ مميزٌ وبارزٌ في كافة جولات الحوار الوطني[3].

دعا حزب الشعب إلى التحرك العاجل والجاد بغية الحوار وإنهاء الانقسام لتحقيق هدف الوحدة؛ من أجل التصدي لجرائم الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته، وأكد الحزب أن العنف واستهداف كل من هو فلسطيني من قبل الاحتلال والمستوطنين سيزداد، ويكون له أبعاد وتبعاتٌ خطيرة إذا بقي الوضع الفلسطيني على ما هو عليه من انقسام وتشتت.

وقال نافذ غنيم (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب):"إنّ أولوية الجهود الداخلية يجب أن تنصب الآن على إنهاء الانقسام، بدل تركيز الجهود على التهدئة مع الإسرائيليين، موضحاً أن شعبنا

---

[1] عياد، سعيد إبراهيم، **صراع العقل السياسي الفلسطيني**، 159.
[2] مقابلة مع : **توفيق الطيراوي(عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)**، الساعة : الواحدة مساءً، 2019/4/8.
[3] www.plo.ps/category/122،(14/3/2019)

الفلسطيني بحاجة إلى تهدئةٍ ووحدةٍ وسلامٍ مع ذاته قبل أن تكون مع العدوّ، وأضاف قائلاً: "إن الانقسام الداخلي وما رافقه من تفاصيل كارثية شجع الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه على استباحة الدم الفلسطينيّ، وتدمير كل إمكانات تحقيق السلام العادل الذي يضمن لشعبنا الفلسطيني حقوقه في الحرية والاستقلال والعودة "[1].

وطالب الحزب بضرورة إنهاء حالة الانقسام الداخلي وترتيب البيت الفلسطيني، وذلك من خلال التفاهم والحوار الوطني، حتى لا يكون الانقسام ذريعة تستغله إسرائيل وتسلكه منهجاً لوضع من العراقيل والإملاءات الجديدة أمام المفاوض الفلسطيني، كما أوضح القيادي في حزب الشعب عماد عصفور أن الشعب الفلسطيني يتعرض للعديد من الضغوطات، ومن ضمنها الانقسام ومرحلة المفاوضات غير المجدية، كذلك بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحملات قمع الحريات فإن جميع هذه الضغوطات تُحتم ضرورة الإسراع لإنهاء الانقسام الذي قصم ظهر الشعب بكل طبقاته وفئاته، علماً بأن المستفيد الأول والأخير من هذا الوضع المتردي على جميع الأصعدة هي إسرائيل، فيجب بسبب ذلك الانتباه إلى الوضع الداخلي الفلسطيني دون التبعية إلى أي أجندات خارجية[2]، وكذلك يجب استعادة الوحدة الفلسطينية لمواجهة التحديات التي تعصف بالقضية الوطنية، وللتخفيف أيضاً من معاناة الشعب[3].

وأكد عبد العليم دعنا القيادي بالجبهة الشعبية أن أعضاء حزب الشعب عارضوا الانقسام من جهة، ولكنّهم غلّبوا مصالحهم الذاتية من جهة أخرى، فهم يريدون أن يتماشوا مع السلطة، مع أنهم ليسوا أعضاء في منظمة التحرير، بينما فتح طلبت منهم الانطواء تحت إطارها لإعطائهم وزارة،

---

[1] **حزب الشعب يدعو إلى تحرك عاجل من أجل إنهاء الانقسام،** www.wafa.ps/ar-page(,2008/12/6)
[2] **حزب الشعب الفلسطيني يحذر من استغلال الانقسام،** maan news.net/content,(1/9/2010)
[3] **حزب الشعب وجبهة النضال يدعوان لإنهاء الانقسام،** https://alresalah.ps/post,(16/2/2010)

وتجدر الإشارة إلى أنهم في معظم الأحيان وقفوا إلى جانب فتح ضدّ حماس، بغية تحقيق مصالحهم الشخصية ومآربهم الذاتية[1].

وقال الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، بسام الصالحي:" إن الانقسام الذي نعاني منه شكّل وصمة عار في الحياة الفلسطينية، وألحق أضراراً بالغة في القضية الوطنية، وفي مصالح شعبنا على كل الأصعدة مشدداً على ضرورة بذل جهد حقيقي من أجل طي ملف هذا الانقسام البغيض بشكل نهائي، بما يقطع الطريق على مساعي فصل قطاع غزة عن الضفة أو أية مشاريع إسرائيلية أخرى، ولهذا أهمية استراتيجية كبرى لحماية المشروع الوطني وإنجاحه، وتكريس وحدة أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة وتعزيزها وعودة نظامها السياسي موحداً[2].

وما وضحه وأكده الصالحي، "أن كل الطرق تصبح مغلقة في ضوء استمرار هذا الانقسام، ونحن من موقعنا ومع كل قوى شعبنا وفعالياته نبذل أقصى الجهود لإنهاء هذا الملف، وإتمام المصالحة في إطار وطني شامل، وتوجيه كل الطاقات لمواجهة الاحتلال وجرائمه ومشاريعه".

وطالب الصالحي حركتي فتح وحماس "بضرورة التعامل مع كل القضايا ومعالجتها بإرادة سياسية جادة لإنهاء الانقسام من كل جوانبه وتصفية آثاره على شعبنا وقضيته، وعليهما أن يتحملا بجرأةٍ واقعاً مريراً هما مسؤولتان عنه ويجب التخلص منه، وهما لا تسديان جميلاً للشعب الفلسطيني، إنما هذا استحقاق وطني عاجل ومطلوب إنجازه فوراً، وهو في الوقت ذاته تكفير عن فداحة الانقسام نفسه، وما ترتب عنه من انتهاكات وأضرار بحقوق شعبنا"[3].

وخلال ندوة سياسية نظمها حزب الشعب الفلسطيني في المحافظة الوسطى في قطاع غزة بمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين لإعادة تأسيس الحزب، وبمشاركة حشد من أعضاء الحزب والعديد من الشخصيات والوجهاء دعا المشاركون إلى أوسع حملة شعبية للضغط على كافة الأطراف التي

---

[1] مقابلة مع : **عبد العليم دعنا (القيادي في الجبهة الشعبية)**، الخليل، الساعة : الثالثة مساءً، (2019/3/19)
[2] **إنهاء الانقسام استحقاق ولا مبرر لتعطيل وحدة الجهد الوطني**، (21/10/2017)/www.ppp.ps
[3] **نفسه**

تعيق إنهاء حالة الانقسام الكارثي، ومن أجل استعادة الوحدة الوطنية، مشيراً إلى أن استعادة الوحدة يعد حجر الزاوية في معركة النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، وشرطاً أساسياً في مقاومة مخططاته والانتصار عليه[1].

وأشاد الدكتور ناصر اليافاوي الأمين العام لمبادرة المثقفين العرب، بالدور التاريخي الذي قدمه الحزب في تاريخ القضية الفلسطينية، وتطرق إلى الواقع المأساوي الذي تمر به القضية الفلسطينية، مشيراً إلى حالة الانقسام وما رافقها من كوارث انعكست على المواطنين الفلسطينيين وبخاصة ازدياد حالات الفقر وارتفاع معدلات الإحباط، لا سيما بين أوساط الشباب، وانغماس الكثير منهم في التعاطي بالمخدرات، ودعا اليافاوي إلى ضرورة تكاتف الجميع لإنهاء الحالة المأساوية التي يعاني منها الشعب، وللالتفات إلى رفع مستوى النضال المثمر ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ورفضت قوى اليسار بما فيها الجبهة الشعبية الانقسام الذي حل بالأرض الفلسطينية، ولم تقم باستغلال الوضع لصالحها في أنها تستعيد دورها باعتبارها فصيلاً وحزباً مؤثراً في النظام السياسي الفلسطيني، وذلك من خلال تشكيلها لقوة تقوم برفض الانقسام، وفي الوقت ذاته تمنحها قيمة جماهيرية وذلك بالتفاف الكثيرين حولها والالتحاق بركبها، ولكن فضلت الحركة أنّ تكون طرفاً محايداً يعمل على التوفيق بين طرفي الانقسام (فتح وحماس)؛فهذا الدور الذي اتخذته الحركة أبرزها وكأنها حركة انتهازية، وحركة لا تصلح لقيادة الشعب والعمل في السلك السياسي[2].

---

[1] **حزب الشعب يدعو لحملة شعبية لإنهاء الانقسام**، (14/2/2013),voice.com،www.alwatan

[2] عياد، سعيد إبراهيم، **صراع العقل السياسي الفلسطيني**، 158.

سابعاً: المبادرة الوطنية الفلسطينية

أدانت المبادرة الوطنية الفلسطينية أحداث الاقتتال الداخلي المؤسفة، واعتبرت هذه الأحداث مؤشراً خطيراً لا يتناسب مع حجم تضحيات الشّعب الفلسطينيّ، خاصة في ظل تصعيد العدوان الإسرائيليّ على مختلف مناطق قطاع غزة، وطالبت المبادرة بضرورة العمل سريعاً لوقف العودة للاقتتال ومنعه، وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية الضّيّقة، كما طالبت المبادرة الرئاسة والحكومة وجميع القوى والفصائل ومؤسّسات العمل الأهليّ وجماهير الشّعب الفلسطينيّ العريضة بالعمل معًا من أجل ضمان أمن الشّعب وحماية وَحدته، ومنع أيّ حوادث تُسيء لصورة النضال الفلسطينيّ[1].

وأشار البرغوثي إلى مطالبة حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية بإنهاء الانقسام، وتشكيل قيادةٍ وطنيةٍ موحّدةٍ لحركة التحرّر الوطنيّ في إطار منظّمة التحرير الفلسطينية، مُشيراً إلى اتفاق القاهرة على أنه يوّفر الأساس لتوحيد كافة القوى، وإنشاء القيادة الموحّدة في إطار المنظّمة، التي يجب إعادة تفعيل دورها لصالح استنهاض حركة التحرّر الوطنيّ في مواجهة الاحتلال.

وقال النائب مصطفى البرغوثي:" إننا دعونا منذ زمن طويل إلى إنشاء قيادةٍ وطنيةٍ موحّدةٍ تكون قادرةً على صياغة استراتيجية ورؤيةٍ وطنيةِ موحدةٍ لمواجهة المخطَط الإسرائيليّ، ولإدارة الصراع بحنكةٍ وحكمةٍ وشجاعةٍ، ولإنهاء الازدواجيةِ المتفاقمةِ في الخطاب السياسيّ، ولإغلاق الباب بصورة نهائية أمام محاولات شقّ الصّفّ الوطنيّ، ومن أجل إخضاع كافة القرارات السياسيّة والنضالية لقيادةٍ وطنيةٍ موحدةِ، بحيث لا تسمح لأيّ طرف بالانفراد بقرارات تمسّ مصالح الشّعب الفلسطينيّ بأسره"[2].

ودعا النائب البرغوثي إلى إنهاء الانقسام قبل إجراء الانتخابات الرئاسيّة والتشريعية وليس بعدها، وأنه لا يجوز أن تكون الانتخابات سبباً لتعميق الانقسام بدلاً من أن تكون أداةً لإنهائه، وجدّد

---

[1] **المبادرة الوطنية الفلسطينية تدين أحداث رفح وتطالب بصون الدم الفلسطيني**،(10/6/2007)، http://www.wafa.ps

[2] البرغوثي: **البديل للمفاوضات المتعثرة هو توسيع المقاومة**، (25/10/2013)، https://samanews.ps/ar/post

البرغوثيّ رفضه لموقف حماس المعارض لإجراء الانتخابات المحلّية في الضّفّة وغزة، داعياً حماس إلى مراجعة موقفها.

وأكد البرغوثي أنّ استمرار الانقسام يَحرم الشّعب الفلسطيني من التعبير عن رأيه وإجراء الانتخابات؛ لأنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في البنيان الفلسطينيّ دون إجراء الانتخابات، داعياً إلى ممارسة ضغوط لإنهاء الانقسام، ومن ثمّ الدعوة لإجراء الانتخابات، خاصّة فيما يتعلّق بالمجلس الوطنيّ الذي يحتاج إلى تجديد وتقوية؛ لأنّ هيئاتِ منظّمة التحرير تحتاج إلى تفعيل، وأكد النائب البرغوثي أنّ الشّعب يريد إنهاء الانقسام؛ لأنه الطريق السليم والقويم لإنهاء الاحتلال، كما دعا إلى تشكيل لجنةٍ وطنيةٍ فلسطينيةٍ مستقلةٍ تعمل على تحقيق ما يطالب به الشّعب لإنهاء الانقسام، وإيجاد آلياتٍ واضحةٍ لتحقيق المصالحة الوطنية[1].

وقال البرغوثي:" إنّ الانقسام أصبح مصدر نزيفٍ متواصلٍ يضعف الجسد الفلسطينيّ، وأضاف قائلًا: إنّ أهل غزة يدفعون ثمن هذا الانقسام، والصراع على السلطة، رغم أنها ما زالت تحت الاحتلال، من قوت أبنائهم وحياة أطفالهم، ومعاناة مرضاهم، وبؤس معيشتهم"، وقال أيضاً:" حكومة إسرائيل التي تستتر بهذا الانقسام تتمعّن أكثر فأكثر في حصار غزة وتعذيب أهله، ومحاولة تكريس فصله للأبد عن باقي فلسطين"[2].

فالانقسام القائم في الساحة الفلسطينية وفق رؤية البرغوثي يُمثّل العنوان الأول لأزمة النظام السيّاسيّ الفلسطينيّ، لكنّ الانقسام بحدّ ذاتهِ هو نتيجة تحولت إلى سبب، ويعمّق الأزمةَ فشلُ مشروع الحلّ السّياسيّ، وفشل المفاوضات وخروج إسرائيل عن كلّ الاتفاقيات، وإمعانها في محاولة تصفية الحقوق الفلسطينية، وهو فشل يفترض أن يكون دافعاً للوحدة وليس إلى مزيد من الانقسام الداخلي، ولن يعالجَه سوى استراتيجية وطنيةٍ جديدةٍ، تركز على تغيير ميزان القوى المختلّ.

---

[1] البرغوثي: **إنهاء الانقسام يجب أن يسبق إجراء الانتخابات**، (13/2/2011)، http://maannews.net/Content

[2] البرغوثي: **أهل غزة يدفعون ثمن الانقسام والصراع على السلطة**،(29/6/2017)، https://www.watania.net

غير أنّ الاستراتيجية الوطنية البديلة المرتكزة على تصعيد المقاومة الشّعبية وحركة المقاطعة، لن يُكتب لها النجاح ما لم يتوفّر لها عنصر الوحدة الوطنية، ووجود قيادة موحدة لحركة التحرّر الوطنيّ، فلن تُحلَّ الأزمة القائمة باتخاذ إجراءات تزيد من تعميق الانقسام، أو باتخاذ قرار غريب بحلّ المؤسّسة الوحيدة التي انتُخبت مباشرة من الشّعب بالانتخابات الديمقراطية، والوحيدة التي تضمّ رغم شللها بسبب الانقسام، معظم أطراف الطيف الوطنيّ[1].

يكمن حلُّ الأزمة باتخّاذ قرارين اثنين شجاعين مِن قِبل كُل الأطراف:

أولاً: الدعوة إلى إجراء انتخاباتِ جديدةِ رئاسّية وتشريعية فوراً، وللمجلس الوطني على أساس التمثيل النسبيّ الكامل، لتجديد المؤسّسات الشّرعيّة بما فيها المجلس التشريعيّ بدل إلغائها.

ثانياً: انضواء جميع القوى فوراً وقُبولهم في منظّمة التحرير وهيئاتها إلى أن يتمّ إعادة بناء مؤسّساتها على أساس اتفاقات المصالحة الوطنية.

هذان القراران سيُشكلان أساساً فعلياً لإنهاء الانقسام وتعزيز الشّرعية، ولخلق قيادةٍ وطنيةٍ موحّدةٍ تعتمد استراتيجية وطنيةً موحّدةً، وتواجه مخططات إسرائيل، وكلّ ما يساندها بمواقف مسؤولة موحدة، كما سيضمنان استعادة الشّعب الفلسطينيّ لحقّه في الممارسة الديمقراطية، التي تعطّلت فعلياً منذ حَدث الانقسام (2007م)، فلا يوجد سوى طريقٍ واحدٍ لإنهاء الأزمة، وهي الشراكة والممارسة الديمقراطية[2].

---

[1] البرغوثي، مصطفى، الشراكة الوطنية والديمقراطية هي الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة، https://www.wattan.tv/ar/news29/10/2018

[2] البرغوثي، مصطفى، الشراكة الوطنية والديمقراطية هي الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة، https://www.wattan.tv/ar/news29/10/2018

ثامناً: الأسرى

إن ما جاء في وثيقة الأسرى وما توصل إليه قادة الأسرى من قضية الانقسام، أنهم نبذوا كل مظاهر الفرقة والانقسام، وما يقود إلى الفتنة، وإدانة استخدام السلاح مهما كانت المبّررات لفضّ النزاعات الداخلية، وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشّعب الواحد، وتأكيد حرمة الدم الفلسطينيّ، والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحلّ الخلافات والتعبير عن الرأي بكافة الوسائل، بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون، وحقّ الاحتجاج السلميّ وتنظيم المسيرات والاعتصامات، شريطة أن تكون سلميةً وخاليةً من السلاح، ولا تتعدّى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة[1].

ويعد الانقسام الفلسطينيّ منذ عام (2007م) من أهم الأسباب التي أفضت إلى ضعف التفاعل مع قضيّة الأسرى، فمن المعروف أنّ الوضع الذي كان سائداً على الساحة الفلسطينية في ذلك الوقت كان له العديد من الآثار المدمرة والسلبية على قضية الأسرى وعلى الحركة الأسيرة فأدى ذلك إلى فصل أسرى حماس عن أسرى فتح، وبالتالي استفرد الاحتلال بعقاب أسرى حماس تحت سياسة "فرق تسد" ما أدى هذا إلى وقوع الأسرى بفخّ، وأضحت حماس تواجه إدارة السجون بإضرابات وإجراءات مختلفة وحدها[2].

وما وضّحه أيضاً الأسير المحرر (مصطفى بدارنة) بأنهم في الجبهة الديمقراطية طرحوا العديد من المبادرات، ومشاريع إعادة توحيد الحركة الأسيرة، وذلك من خلال إنهاء حالة الفصل، وتم ذلك بمساعدة الجبهة الشعبية وغيرها من الفصائل، بالإضافة إلى حالة الانقسام الخطيرة التي ترتب عليها تداعيات، أصبحت تشل من قدرات شعبنا على استنهاض طاقاته في مواجهة الاحتلال، وكذلك أدى هذا الوضع المرير إلى عدم قدرة الشعب على انتزاع حقوقه الوطنية والسياسية، لذلك كان لا بد

---

[1] **منظمة التحرير الفلسطينية**، دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة،(25/2/2013) ،www.dci.ps

[2] **الموسمية والانقسام اخطر ما يواجه الأسرى**،**https://paltimes.net,(21/4/2015)**

من إعادة الوحدة بين القادة الفلسطينيين ووحدة سياستهم، فهذا هو وحده الذي يحقق لهم آمالهم وطموحاتهم ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، فهذا ما كان الأسرى يسعون له ويحاولون التوفيق ما بين الفصائل ونبذ الانقسام الفلسطيني[1].

وبهذا الصدد قال رئيس منظمة أنصار الأسرى في غزة (جمال فروانة):" إن الانقسام الفلسطيني أضر بقضية الأسرى، وقلل من حضور قضيتهم، وحرمهم من اتخاذ خطواتٍ نضاليةٍ كثيرةٍ نتيجة الاختلاف السياسيّ، مؤكداً إغلاق مؤسسات تعنى بالدفاع عن الأسرى في غزة، وأضاف: إنهم أطلقوا مبادرة "توحيد الجهود من أجل نصرة الأسرى" فلقيت ترحيباً رسمياً وشعبياً، لكنها توقفت عند التفاصيل الدقيقة نتيجة بعض التخوفات من الطرفين، ووضح أيضاً أنّ الأسرى قضية شاملة، ولا يجوز أن تسيطر عليها خلافات حركتي حماس و فتح، مؤكداً أنّ الأسرى داخل السجون اخذوا زمام المبادرة، وأقاموا قسم الوحدة الوطنية في عوفر".

كذلك أوضح الباحث المختص بشؤون الأسرى (عبد الناصر فروانة)، أن الانقسام الذي وقع أثر على الوطن، فمزّقه ومزّق أيضًا وحدة الأسرى، وبالتالي أدى إلى تزعزع متانة هذه الحركة وصلابتها، وأفضى أيضاً إلى حدوث تصدع وشروخ بين صفوف ذويهم، وكذلك مزّق وحدة كل من يقف خلفهم، فوضح فروانة أن هذا الوضع علل سبب عدم قدرة الحركة الأسيرة اتخاذ قرار بالمواجهة المصيرية[2].

ويستنتج أنّ هذا إن دل على شيء فإنه يدل على موقف الأسرى الثابت والموحدّ والمتمثل في رفضهم لهذا الانقسام البغيض الذي يمزق أوصال الشعب الفلسطيني ويفرق قياداته ويجحف من حقوقهم، ويوطد الأمر للاحتلال الإسرائيلي الذي طالما كان هو سبب كلّ ما يحدث على الساحة الفلسطينية.

---

[1] **المحاصصة الثنائية عقبة أمام استعادة الوحدة الوطنية**، دنيا الوطن،(23/11/2011)،voice.com https://www.alwatan

[2] الانقسام يفاقم معاناة الأسرى،(**https://www.aljazeera.net,(18/4/2010**

الفصل الرابع: موقف الدول الإقليميّة والعربية والدولية من الانقسام الفلسطينيّ

- **المواقف الإقليمية من الانقسام الفلسطيني**
- أولاً: الموقف الإسرائيليّ
- ثانيا: الموقف التركيّ
- ثالثاً: الموقف الإيرانيّ
- **مواقف الدول العربية من الانقسام الفلسطيني**
- أولاً : موقف جمهورية مصر العربية
- ثانياً: الموقف السّعوديّ
- ثالثاً: موقف المملكة الأردنية الهاشميّة
- رابعاً: موقف جامعة الدول العربية
- خامساً: موقف قطر
- **المواقف الدولية من الانقسام الفلسطيني**
- أولاً: موقف الولايات المتّحدة الأمريكية
- ثانياً: الموقف الروسيّ
- ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبيّ
- رابعاً: موقف الأمم المتحدة

الفصل الرابع:

موقف الدول الإقليميّة والعربية والدولية من الانقسام الفلسطينيّ

المواقف الإقليمية من الانقسام الفلسطيني:

أولاً: الموقف الإسرائيليّ

أعلنت إسرائيل بعد حدوث الانقسام عن رفضها لأن يصبح قطاع غزة تحت سيطرة حماس، فعملت على استغلال حالة الانقسام الفلسطيني والعمل على توظيف هذا الوضع بما يخدم المصالح والأهداف الإسرائيلية الثابتة والداعية إلى تفتيت قضيّة الصّراع العربيّ الإسرائيلي وتجزئتها ضمن خيارات إسرائيل في حلّ القضيّة الفلسطينية؛ فالضّفة الغربية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى مصر[1].

استغلّت إسرائيل هذا الانقسام من أجل التسلّل إلى المشهد السياسيّ الفلسطينيّ، وعملت على تعزيزه، ومنع أيّ محاولات فلسطينية للفكاك منه، وذهبت بالمقابل تخاطب المجتمع الدولي للطّعن بالشّرعية الفلسطينية، وبوحدة الموقف الفلسطينيّ السّياسيّ والجغرافيّ، وبالقول: إنّ فرصة السّلام مع الفلسطينيين معدومة في ظلّ الانقسام الفلسطينيّ وبقيت تتذرع وتتهرّب من التقدم باتجاه العملية السّياسيّة بحجة هذا الانقسام، وتتهم الرئيس محمود عباس بأنه ضعيف ولا يحكم غزة، وكانت الذريعة والمقولة الإسرائيلية على الدوام "مع من نتفاوض" – أبو مازن ضعيف ولا يحكم غزة –" لا يوجد شريك سياسيّ"، فقد تذرّعت إسرائيل بذرائع واهيةٍ لتتهرّب من استحقاقات العملية السلميّة، وتنهي مشروع الدولة الفلسطينية[2].

وبعد نجاح الفلسطينيين في أكثر من مرة في التوقيع على المصالحة وإنهاء الانقسام، خرج رئيس الوزراء الإسرائيلي –بنيامين نتنياهو– يهدّد ويتوعّد السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، مخيّراً إياه ما بين الوحدة مع حماس، أو السلام مع إسرائيل، وذهب يخاطب دول العالم بأنّ المصالحة

---

[1] عودة، كفاح، **أحداث حزيران (2007)في قطاع غزة**، 152.
[2] بشير، عمر يوسف، **تأثير التغيرات العربية والإقليمية**، 114.

مع حماس تشكلُ خطراً على مساعي التسوية السّياسيّة، هذا عدا عن تصريحات كثير من القادة الإسرائيليين بالدعوة إلى محاصرة السلطة الفلسطينية بعد هذه المصالحة، وقد أدركت إسرائيل أنّ تحقيق المصالحة يؤذن بخسارة إسرائيل بكلّ مكتسباتها التي حقّقتها جراء الانقسام[1].

يُعدّ الاحتلال الإسرائيليّ هو التحدّيّ الأول أمام المصالحة الفلسطينية، ويتسم الموقف الإسرائيلي بالارتباك والتخبُّط في التصريحات والمواقف تجاه المصالحة الفلسطينية، وأوضح بنيامين نتنياهو أنّ هناك شروطًا إسرائيلية من أجل قبول مثل هذه المصالحات، فمنها اعتراف حماس بدولة إسرائيل، ووقف الإرهاب، وقطع العلاقات مع إيران، وعودة الجُثث والجنود المختطفين لدى حماس، وتفكيك البنية العسكرية لحركة حماس في الضّفة وغزة، ويمكن اعتبار هذه الشّروط المعقّدة من قبل إسرائيل عائقاً ومأزقاً كبيراً قد يواجه المصالحة الفلسطينية، وإمكانية فرض العقوبات على أيّ حكومة فلسطينية تكون حركة حماس جزءاً منها[2].

فكان لإسرائيل الدور الأكبر في تعزيز الاقتتال وتغذيته بين حركتي فتح وحماس؛ وذلك تمّ بمساعدة العملاء الخاضعين لإسرائيل، بالإضافة إلى محاولة اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني (إسماعيل هنيّة) على معبر رفح، فأسهمت هذه النوعيّة من الجرائم في زرع الشّكّ والخوف المتبادل بين أعضاء فتح وحماس، فمن خلال ذلك تستثمر إسرائيل الصّراع الدائر بين الفصيلين، وهذا يُكسبها ما تريد، وعلى رأس ذلك إضعاف الحركة الوطنية والقضيّة الفلسطينية[3].

وبعيداً عن كلّ هذا؛ فإنّ ما قاله (توفيق الطيراوي) في هذا الصّدد: "إنّ إسرائيل كانت تُخطّط لحدوث هذا الانقلاب منذ زمن، عن طريق المساعدات التي كانت تُقدمها لحماس؛ لتكون بديلاً عن منظّمة التحرير الفلسطينية؛ فهناك وثائق يقول فيها ضابط تحقيق إسرائيلي: إنهم أنشأوا حماس حتّى تكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنّ اسرائيل اكتشفت بعد فترة أنّ عناصر حماس

---

[1] القصاص، طه، **الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية**،102.
[2] المصري، عزيز، **قراءة في مسار المصالحة الفلسطينية**،https://barq-rs.com
[3] محمد، عبد العليم، **القضية الفلسطينية في مفترق طرق**، 64.

يتدرّبون ويتسلّحون، وعملت إسرائيل جاهدةً على جمع المعلومات بخصوص ذلك ونفّذت بعض الاعتقالات، فتمّ اعتقال المسؤول العسكريّ (صلاح شحادة)، وكذلك (أحمد ياسين)، فمنذ البداية كان لإسرائيل الدور الأكبر في إحداث الانشقاق والانقلاب، فالشاهد الأول على ذلك، أنّ شارون يقول:" قررتُ الانسحاب الأحاديّ الجانب من غزة، دون التنسيق مع السلطة الفلسطينية؛ لأنني قررت أن أضع القضيّة الفلسطينية في قِنيّنة، وأغلقُها وأرميها بالبحر"، فهذا يعني أنّ الانقسام سيحصل أما الشّاهد الثاني فكلام نتنياهو عندما قال:" نحن نرسل الأموال إلى غزة حتّى نبقي الانقسام؛ لأنه من صالحنا"[1].

كذلك فإن الانقسام يخدم إسرائيل ومصالحها حيث رفض نتنياهو عودة السلطة إلى غزة؛ لأنّ إسرائيل مستفيدة من هذا الانقسام الذي أحدث شرخاً كبيراً بين القطاع والضّفة، بالإضافة إلى أنه يرفضُ عودة غزة تحت سيطرة الرئيس محمود عباس، وأضاف قائلاً:" إنّ غزة والضفة باتتا كيانين منفصلين، وهذا الانقسام ليس سيئاً بالنسبة لإسرائيل"[2].

أما الجنرال غيرشون هكوهين (الباحث في مركز بيغن للدراسات الاستراتيجية) فقد أوضح في مقال له بصحيفة إسرائيل اليوم:" إنّ عملية فكّ الارتباط الإسرائيلي عن غزة في صيف (2005)، أسفر عن انقسامٍ بين السلطة الفلسطينية في الضّفة الغربية، وبين حكم حركة حماس في قطاع غزة، ومن الأفضل لإسرائيل من الناحية الرسميّة أنّ تعلنَ موقفها من هذا الانقسام، لكنه من الناحية الفعلية مصلحةٌ إسرائيلية، لا بدّ من المحافظة عليه".

وأشار هكوهين:" إلى أنّ المصلحة الإسرائيلية من استمرار الانقسام الفلسطيني يمكن ربطها بالقلق الإسرائيليّ القديم الجديد من أيّ ربط بين الضّفة الغربية وقطاع غزة عَبر ممراتٍ آمنةٍ، وقال أيضاً:" إنّ أيّ ربط بينهما سَيُعرّض سيطرة الجيش الإسرائيليّ في مناطق الضّفة للخطر الأمنيّ، ولا

---

[1] مقابلة مع : **توفيق الطيراوي(عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)**، الساعة : الواحدة مساءً، (2019/4/8).
[2] أبو عامر، عدنان، **إسرائيل لن تخوض حرباً ضدّ حماس لإعادة عباس إلى غزة**، (https://www.al-monitor.com(14/4/2019
يُنظر أيضاً: **نتنياهو: لن أسلم غزة لعباس والانقسام مصلحة إسرائيلية**،(https://www.arab48.com,(5/4/2019

سيّما في ظلّ تحوّل قطاع غزة خلال السنوات العشر الماضية إلى بقعةٍ جغرافيةٍ مليئةٍ بالوسائل القتالية".

وأكد هكوهين الذي شارك في معظم الحروب الإسرائيلية مع الفلسطينيين والعرب قائلاً:" إنه من الناحية الاستراتيجية؛ فإنّ الانقسام بين حماس في غزة والسلطة الفلسطينية في الضّفة مصلحةٌ إسرائيلية أيضاً؛ لأنّ انفصال غزة عن الضّفة ساعد على تقليص ما وصفها بالضّغوط الفلسطينية على إسرائيل لإقامة دولة لهم".

وأضاف:" إنه مع استمرار الانقسام الفلسطينيّ يمكن لإسرائيل أن تُخيّرَ الفلسطينيين بين خِيارين : إما تحقيق سيطرتهم على مناطق الضّفة الغربية التي استلموها منذ (1996م)، أو الاندماج في إسرائيل باعتبارها دولةً واحدةً، ولذلك سيكون من المصلحة الإسرائيلية العمل بكلّ قوتها لمنع شبكة العلاقات بين الطّرفين اللذين يحكمان غزة والضّفة"[1].

والأحزاب الإسرائيلية سواء اليمينية أو اليسارية كانت ترى في الانقسام الفلسطينيّ فرصةً مناسبةً لتعزيز موقفها دولياً بالإضافة إلى حصولها على اعترافٍ عالميٍّ يؤيدها ويمنحها القدس عاصمةً لها؛ وذلك عن طريق المفاوضات؛ إذ إنّ تلك المفاوضات تعمل على التقليل من شأن محمود عباس، والتشكيك في قوته بوصفه ممثّلاً للشعب الفلسطينيّ، لذلك كان لا بدّ من الانقسام والتعامل مع السلطة وحدها؛ من أجل خلق فرصة مواتية لإسرائيل للحصول على التأييد الدولي والعالمي التي تريده لذلك في الانقسام منفعة لها[2].

---

[1] **جنرال إسرائيلي : بقاء الانقسام الفلسطيني مصلحة لنا**،(17/6/2017), https://www.aljazeera.net/news

[2] أبو بكر، فادي، **الانقسام الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية**،(7/9/2015,) https:// www.Wattan.tv/ar/news

ورحبت إسرائيل بحكومة الطوارئ الفلسطينية التي يرأسها سلام فياض، ولكن في الوقت ذاته بذلت عدّة محاولات لإضعاف هذه الحكومة؛ وذلك عندما رأت أنه بإمكانها القيام بافتراقٍ دوليٍّ وعربيٍّ في ظلّ الحصار الدوليّ المفروض على السلطة الفلسطينية[1].

وحين انتهت الأحداث في قطاع غزة أعلنت إسرائيل تأييدها للمعتدلين، وعلى رأسهم الرئيس (محمود عباس) وحركة فتح، وأُعلن أيضاً عن قيامها بعدد من الخطوات التي –من خلالها– سوف تدعم السّلطة الفلسطينية في الضّفة الغربية؛ وذلك من أجل مواجهة حماس وغزة فقد أفرجت إسرائيل عن أموال الضّرائب المحتجزة عندها، التي كانت تأخذها كضرائب، بالإضافة إلى الإفراج عن مائتين وخمسين أسيراً من فتح، ورفعت الحظر الاقتصاديّ عن السّلطة، بالإضافة إلى توقفها عن ملاحقة مائة وتسعة وثمانين من أعضاء شهداء الأقصى بعد تسليم أسلحتهم للسّلطة، وعدم إشراعها في وجه الاحتلال وفي المقابل فإن إسرائيل سمحت وسهلت دخول الأموال القطرية إلى حركة حماس في قطاع غزة رافعة شعار المال مقابل التهدئة[2].

ثانيا: الموقف التركيّ

بعدما تمكّنت حماس من فرض سيطرتها على قطاع غزة عام (2007م)، ونتيجة لذلك وسّعت تركيا علاقاتها مع حماس، وأجرت محادثاتٍ مباشرةً مع ممثليها؛ إذ كان يمثل حماس –خلال لقاءاتها– مع تركيا بشكل أساسيّ ورسميّ رئيس مكتبها السياسيّ –آنذاك– (خالد مشعل)، بالإضافة إلى رئيس حكومة حماس في غزة (إسماعيل هنية)،الذي وصل إلى تركيا في عام (2012م)، واستقبله العديد من الشّخصيّات السّياسّية والمهمة في تركيا، ومنهم رئيس الحكومة التركية(رجب طيب أردوغان)، ووزير الخارجية (داوود أوغلو)، اللذان استضافاه في معظم لقاءات هذه الزيارة[3].

---

[1] محمد، عبد العليم، **القضية الفلسطينية في مفترق طرق**، 65.
[2] **نفسه**، 64.
[3] دراسة بعنوان: **العلاقات بين تركيا وحماس اعتبارات استراتيجية وتقارب أيديولوجي**، ترجمة : مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية.

ويستشف من خلال ترحيب (أردوغان) ووزير الخارجية التركيّ، بأعضاء من حركة حماس؛ بأنّ هناك قبولاً صريحاً وواضحاً لحكومة حماس من الجانب التركيّ، وأنها على استعداد لمساندتهم والوقوف بجانبهم، ولكنّ هذا الموقف ليس من الضروريّ أن ينمّ عن رفض تركيا للسلطة أو لرئيسها، ولكن إجمالاً، فإنّ تركيا ترحبّ بحكومة ديمقراطية اختارها الشعب.

فتركيا استمرت بالتعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية[1]، وكانت تسعى جاهدة لأن تستمرّ علاقتها مع (محمود عباس) وحكومة(سلام فياض)، بالإضافة إلى أنه كان لها دور واضح وفعالٌ في ملفات المصالحة التي تمت بين الطرفين، وهذا يدل على موقف تركيا الداعم والمؤيّد لاستمرار الوحدة الفلسطينية، وتجدر الإشارة إلى أنّ تُهماً عديدةً وُجهت إلى تركيا جرّاء تأييدها لحماس والتقرب منها أكثر من الفصيل الآخر (فتح)، ولكن تركيا نفت ذلك من خلال ردّها:" من أجل التقدم في عملية السلام يجبأنّ تكون هناك وحدة فلسطينية وليس تفرقة وانشقاق"[2].

طلب أردوغان من حركتي فتح وحماس المشاركة في الائتلاف بينهما؛ وذلك نتيجة فوز حركة حماس وحصولها على العدد الأكبر من المقاعد التي تمكّنها من تشكيل الحكومة الفلسطينية وعرض (أردوغان) على (إسماعيل هنية) بتاريخ (23/7/2007) أنّ بلاده مستعدّة لتستلم ملفّ المصالحة لإتمامه وتحقيقه وكان ذلك ناتج من سبب محاولة تركيا للمحافظة على مكانها السياسي في الوطن العربي[3]، وقال:" نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع وإعادة الوحدة إلى صفوفكم، وإننا سنكون سعداء إذا نجحنا في تحقيق المصالحة بينكم وعودة الوفاق إلى صفوفكم، وإننا نتألم من رؤية نزيف الدم بين الإخوة الفلسطينيين، وهذا الانقسام يُضعف موقفكم، ويضر بمصلحة الشعب

---

[1] Larrabee, F., & Nader, A. (2013). Israel and the Palestinian Issue. In Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East (pp. 15-16).

[2] الشرطي، طارق، **تركيا وسياستها الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية**، 112.

[3] Larrabee, F., & Nader, A. (2013). Israel and the Palestinian Issue. p. 16.

والقضية الفلسطينية، كما أنّ استمرار هذا الخلاف سيؤثر سلباً على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة"[1].

وأكد رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان)، أنّ تركيا على استعدادٍ تامٍّ لأن تكون وسيطاً فعّالاً ونشطاً وصولاً إلى اتفاقٍ، ومصالحةٍ حقيقيةٍ بين فتح وحماس، وقال خلال مؤتمرٍ صحفيٍّ مشتركٍ مع الرئيس السّوريّ (بشار الأسد):" إن إصلاح الخلاف بين حركة فتح وحماس أمرٌ واجب، مضيفاً أنّ حماس رحّبت بأن تؤدي أنقرة دور الوسيط، وهو ما أكده (إسماعيل هنية)، وأوضح أنّ إعلان تركيا التدخل لإنهاء الخلاف بين فتح وحماس لا يعني وجود دور بديل عن الدور المصري، ودعا إلى تكامل الأدوار بين الدول العربية والإسلامية على خلفية المصالح العليا التي تجمع هذه الدول، مؤكداً أنّ ملف المصالحة الفلسطينية في مصر، ولكنه في الوقت نفسهُ يرحب بأيّ جهدٍ عربيٍ وإسلامي آخر"[2].

وصرّح (سليمان عواد) المتحدث باسم الرئاسة المصرية:" بأنّ الدور التركيّ في ملف المصالحة الفلسطينية يعدّ مكمّلاً للدور المصريّ، ويسعى إلى دعمه، وأنّ الرئيس التركيّ (عبد الله غول) ووزير خارجيته أكدا هذا الأمر خلال محادثاتهما مع الرئيس المصريّ (حسني مبارك)"[3].

كما وأكد على هذا المبدأ وزير خارجية تركيا (أحمد داود أوغلو) قائلاً :" أنّ الدور التركيّ يمكن له أن يكون مساعداً أو مكملاً، لكنه لن يحلّ محلّ الدور المصريّ".

فتركيا ترى أنّ الوحدة الفلسطينية هي شرطٌ أساسيٌّ من شروط السّلام؛ فهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أنّ تركيا وإن كانت تقوم بدعم حماس، وتعترف بها، كونها جاءت عن طريق

---

[1] الشرطي، طارق، **تركيا وسياستها الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية**،117-118.
[2] صالح، محسن، **تركيا والقضية الفلسطينية**، 43.
[3] **نفسه**، 44.

الانتخابات لتمثيل الشّعب الفلسطينيّ، إلا أنها في الوقت نفسه تعترف بالسلطة وبرئيسها محمود عباس وطالبت مراراً وتكراراً، وعملت جاهدةً على تحقيق الوحدة بينهما[1].

ثالثاً: الموقف الإيرانيّ

بعد أحداث (14/يونيو/2007م)، التي أدت إلى تمكين حماس من سيطرتها على قطاع غزة كان النظام الإيرانيّ أبرز مَن وقف بجانب حركة حماس؛ حيث رأت في ذلك إعلاءً لكلمة مشروع المقاومة المسلّحة على حساب تراجع مشروع التسوية السياسيّة؛ ولهذا الموقف توجّهت أصابع الاتهام إلى إيران بتورّطها في تلك الأحداث عَبر دعم حماس على حساب طرف الفصيل الآخر وهو السلطة الفلسطينية وحركة فتح، غير أنّ إيران نَفَت ذلك من خلال تصريح الرئيس الإيرانيّ محمود أحمدي نجاد:" بأنّ الدفاع عن المقاومة الفلسطينية من واجبات إيران، وأنّ الفتنة بين حماس وفتح هي من صُنع إسرائيل"، ثم بادر وزير الخارجيّة الإيراني (منوشهر متكي)، بالاتصال بأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى داعياً إلى بذل الجهود اللازمة لحلّ الأزمة الفلسطينية، نافياً تورّط بلاده في أحداث الانقسام[2].

ولم تكتف الدبلوماسيّة الإيرانية بالتصريح حول موقفها من الأحداث، بل اتخذت خطواتٍ عمليةً لذلك، عندما جاء إلى دمشق مساعد وزير الخارجية الإيرانيّ للشّؤون العربية والإفريقية (محمد رضا باقري)، وأجرى سلسلة لقاءات مع مختلف الأطراف الفلسطينية بهدف توحيد الصفوف لمواجهة الاحتلال، إلا أنّ تلك الجهود باءت بالفشل، ولم يطرأ أيّ تقدُّم في سبيل ضمان الانسجام الفلسطيني[3].

---

[1] أبو مطلق، رائد محمود، **العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية**، 94.
[2] الأغا، محمد، **العلاقات القطرية-الإيرانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية**، 116-117
[3] نفسه، 117

ووردت تقارير تفيد بأنّ مصر والسلطة الفلسطينية أشارتا إلى دور إيرانيّ رئيسيّ في استيلاء حماس على غزة، وبحسب ما قاله (توفيق الطيراوي) رئيس جهاز المخابرات الفلسطينية، كان استيلاء حماس على السلطة في غزة مُنسقاً مع إيران، التي قدمت التدريب والأسلحة[1].

ومع انتشار نفوذ حماس وتعاظمه في الضّفة الغربية، أصبح بمقدور إيران أن تستغلّ المال والأيديولوجيا والتدريب العسكريّ في محاولة التأثير في الجماعات الأخرى في الضّفة ومن بينها كتائب شهداء الأقصى والجهاد الإسلاميّ[2].

تمخّضَ عن ذلك أنّ إيران أصبحت من أكبر الدول الداعمة للحكومة المنتخبة في الأراضي الفلسطينية، في وقت كانت غالبية الدول العربية قد وقفت إلى جانب فتح في الصّراع الذي فصل الضّفة عن القطاع بعد (2007م) وقد أظهرت الحروب الإسرائيلية على غزة حجم الدعم الإيرانيّ لهذه الحركة، وهذا الدعم الإيرانيّ وضع حماس في موقع يمكنها من مقاومة الضّغوط الداخليةِ والإقليميّةِ والدوليّةِ وجعلها تنظر إلى إيران باعتبارها حليفًا استراتيجيًا يمكن التعويل عليه[3].

دوافع الدعم الإيرانيّ لحكومة حماس بقطاع غزة تتمثّل فيما يلي:

أولاً: الدوافع الدينية: إنّ واجب إيران الدينيّ يقوم على تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيليّ، فإنّ إيران تتمنّى أن يُطرد اليهود من فلسطين، ولهذا تعقد لها الندوات والمؤتمرات العالميّة لنصرة القدس.

ثانياً: الدوافع الاستراتيجية؛ وذلك بتحقيق مكاسب ولفت نظر المقاومة؛ بأنّ الدولة التي يمكن أن تحتضنهم وترعاهم، هي إيران، كما يطمح الإيرانيون أن تكون هذه الفصائل الإسلامية المقاومة، ورقة ضغط ومساومة إلى جانب تخفيف دور التيارات الأخرى الموجودة في المنطقة من حركات غير قريبة

---

[1] أوراق باحث، **سباق إيران على الأعلوية الإقليمية**،23.
[2] **نفسه**، 25
[3] احمديان، حسن، **خيارات حماس في العلاقة مع ايران**، https://www.aljazeera.net

مع إيران مثل حركة فتح، ولتكونَ هذه المقاومة جهةً يُمكن أن تحْقق إيران من خلالها مكاسبَ سياسيّةً وحقيقيةً، فهي تريد أن تفرض نفسها وبقوة، تجاه الطرف الأمريكيّ المناوئ لها.

ثالثاً: الدوافع السياسيّة: واصلت إيران دعمها المعتاد لحماس والمقاومة الفلسطينية، ونشطت في المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة، كما تابعت تقديم الدعم الماليّ لدفع رواتب الموظفين، فأفضى إلى زيادة شعبيةِ نجاد ودعمه في إعادة انتخابه لرئاسة الجمهوريّة[1].

انقسم الموقف الإيراني بمتابعة ومواكبة الأحداث المتسارعة للقضية الفلسطينية مثل (اتفاق مكة) الذي وُقّع بين فتح وحماس، بالإضافة إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وانهيار هذا الاتفاق وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وصولاً إلى مؤتمر أنابوليس الذي عُقِد في نهاية (2007م) برعاية الولايات المتحدة، وشاركت فيه الدول العربية كافةً، فالمتحدّث باسم الخارجيّة الإيرانية (محمد علي حسين) أكد أنّ بلاده رحّبت باتفاق مكة؛ لأنه يُسهم في وضع حدٍّ للأزمة الداخلية، إذ وصفه بأنه خطوةٌ إيجابيةٌ وبناءةٌ[2].

ثَمّة طائفة من المسؤولين الإيرانيين استمّروا بالدعوة إلى الوحدة الوطنية ووقف الاقتتال الداخليّ فدعا الرئيس السّابق (هاشمي رفسنجاني) الأطراف المتنازعة من الفلسطينيين إلى إشراع أسلحتهم ضدّ إسرائيل، كما قال الناطق باسم الخارجيّة الإيرانية:" إنه يجب على كلٍّ من السّعودية ومصر وسوريا التشاور فيما بينها لحلّ الأوضاع في فلسطين ودعوة الجماعات الفلسطينية إلى التوحد، وقتال العدوّ الصهيونيّ واحترام نتائج الانتخابات الديمقراطية، فحاولت بعض الجهات في إيران جاهدةً بعد سيطرة حماس على القطاع احتواء تداعيات ما حصل عبر الدعوة إلى الحوار[3].

اتّخذت إيران عدّة مواقف لتأكيد دعمها لحكومة هنية من خلال احترام نتائج الانتخابات الديمقراطية، ورفض الاقتتال الداخليّ لما له من أضرار على القضية الفلسطينية؛ هذا بالإضافة إلى أنّ

---

[1] أبو سعده، أحمد، **السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة**، 102-103
[2] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي(2007)**، 216.
[3] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي(2007)**،217 .

نائب وزير الخارجية الإيراني (مهدي مصطفوي) صرّح: "إنّ تشكيل حكومة طوارئ فلسطينية مخالفٌ للديمقراطية، ويزيد من حِدّة التوتر السّياسيّ في فلسطين المحتلة"، لكن إيران مع ذلك دعت صراحةً إلى الحوار في طهران لوضع نهاية للأزمة الفلسطينية الداخلية[1]، فالإيرانيّون بمختلف تياراتهم أجمعوا أنّ الرجوع إلى الحوار، والعودة إلى خِيار الشّعب هو الحلّ الوحيد لإنهاء الانقسام الفلسطينيّ، فعندما تطور الخلاف السياسيّ، ووصل إلى مرحلة الاقتتال بالسّلاح، حذّر مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية (علي خامنئي) من فتنة تحول الصراع الفلسطينيّ – الصهيونيّ إلى صراع فلسطينيّ– فلسطينيّ، معرباً عن أسفه لمقتل الفلسطينيين من أيّ مجموعة كانت، وجاء ذلك في إطار تنبيهه إلى المؤامرة التي تُخطط لها الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل لزرع الفتنة والشّقاق في العالم الإسلاميّ، وقد أوضح طريقته التي من خلالها يمكن مواجهة هذه الفتنة، وهي اليقظة والجهاد والمقاومة بوجه تهديدات العدّو وأطماعه[2].

وحضّ الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) الفلسطينيين على تجنّب الخلاف ونبذ التفرقة وضرورة حلّ المشاكل بالحوار؛ لأنّ المستفيد الوحيد من هذا الخلاف والانشقاق هو العدّو الإسرائيليّ، كما قال الرئيس أيضاً:" إنّ الدفاع عن المقاومة الفلسطينية من واجبات إيران، وإنّ الفتنة بين حماس وفتح من صنع إسرائيل"[3].

على الرغم من ذلك وجّه رئيس الوزراء الفلسطينيّ (سلام فياض) التّهم إلى إيران بأنها هي السّبب بتكريس الانقسام؛ وذلك بسبب قيام إيران بدعوة رئيس الحكومة المقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية للمشاركة في قمة دول عدم الانحياز، وقال (فياض):"إنّ دعوة هنية للمشاركة في قِمة عدم

---

[1] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي(2007)**، 218.
[2] الاغا، محمد عوده، **العلاقات القطرية الإيرانية**،116.
[3] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي(2007م)**،219 .

الانحياز في طهران تمثّل تصعيداً خطيراً في موقف إيران المناوئ لوحدة الأرض الفلسطينية، ولدور السلطة الوطنية في رعاية مصالح أبناء شعبنا في قطاع غزة والضّفة الغربية بما فيها القدس"[1].

فإيران في حقيقة الأمر، لم تقم بأيّ عمل جديّ لإنهاء الانقسام، ولكنها كانت تستغلّ هذه القضيّة لتكتسب نفوذاً إقليمياً لصالحها، واتضح ذلك من خلال طلبها بإجراء مباحثات بين الفصائل الفلسطينية للوصول إلى الوحدة الوطنية؛ عَبر دعوة الدول التي لها دور فعّال في التعامل مع القضية الفلسطينية، ومن خلال استخدام إمكاناتها لتوفير المناخ المناسب لإجراء الحوار بين المجموعات الفلسطينية، بغية تحقيق الوحدة بينهم، عن طريق الشّروط والمبادئ التي تخدم مصلحتها وتضمن بقاءها على الساحة الفلسطينية[2].

ثَمّة العديد من المصادر تتّهمُ الإيرانيين بأنهم يدعمون الإرهاب، ويعملون على إفشال جهود المصالحة الفلسطينية وذلك حتى لا يعمّ السّلام والاستقرار الذي يتنافى مع مخطّطاتها ومطامعها ومن أدلّة ذلك أنّ هناك مسؤولاً فلسطينياً بارزاً، قال: "إن تدخلاتٍ قطريةً وإيرانيةً أسهمت في تعنّت حركة حماس، ما أدّى إلى انتهاء جولةٍ أخيرةٍ من جهود الوساطة المصرية دون تقدم في إنهاء الانقسام"[3].

بالرّغم من الموقف الإيراني المتعاطف مع حركة حماس؛ إضافةً إلى دعوات المصالحة والحوار وبخاصّةً في ظلّ رفض الرئيس الفلسطينيّ هذا الحوار قبل العودة إلى ما قبل الانقلاب الذي وقع في غزة طالب السفير الإيراني لدى الأمم المتّحدة (منصور الصادقي) في كلمته في اجتماع مجلس الأمن المخصّص لمناقشة قضايا الشرق الأوسط بالتصدي لجرائم الاحتلال الصّهيونيّ مشدداً على أنه لا يمكن شطب حماس من الساحة السّياسيّة، بل إنّ المحاولات التي تستهدف حماس فاشلة[4].

---

[1] **فياض: إيران تكرس الانقسام الفلسطيني**، (http://www.aljazeera.net,(25/8/2012
[2] أبو سعدة، محمد، **السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة**، 109.
[3] عبد الرؤوف، داوود، **قطر وإيران ... خراب يُغذي الانقسام**، (https:// al-ain.com/article,(28/11/2018
[4] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي(2007م)**،219.

وهذا يعني أنّ بعض المواقف الإيرانية تنطلق من رؤية إيران لنفسها في أنّها دولة إقليمية، لها مواقفها السّياسيّة والدينية، وتعدّ هذه المواقف منفصلةً عن المصالح، ومنها الموقف من القضية الفلسطينية باعتبارها قضيةً عادلةً، وصحيحٌ أنّ إيران وغيرها من الدول كانت تتدخل أحياناً في الشأن الفلسطيني بشكلٍ سافرٍ، مما أدى إلى تعقيد ملفّ المصالحة وتكريس الانقسام، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ إيران وغيرها كانت السبب الرئيسيّ في المشاكل الفلسطينية الداخلية، وبالتالي فإنّ تغيير السياسة الإيرانية لن يؤدي تلقائيا إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني، أو تغيير معادلة الصّراع مع إسرائيل، فالخللُ إضافة إلى السّياسة الإسرائيلية يكمن في النخب السياسية الفلسطينية من جهةٍ، وفي النظام السياسيّ الفلسطينيّ نفسه من جهةٍ أخرى، وإن لم تغيّر هذه النخب سياساتها، وترتقي بمواقفها إلى الموقف الوطني المسؤول، فإنّ أيّ تغيير في سياسة إيران اتجاه القضية الفلسطينية سيكون تأثيره محدوداً[1].

ولا شكّ في أنّ إيران استمرت في دعم حركة الجهاد الإسلاميّ مالياً وعسكرياً إلى وقتٍ قريبٍ إلا أنّ هذا الدعم أخذ بالتراجع، وربما بالتوقف باعتراف مسؤولين في الحركة[2].

فإيران تقدمُ الدعم لكل فصائل المقاومة، وتطرح ذلك منذ سنواتٍ طويلةٍ، ويرى الكاتب والمحلل السياسي (هاني المصري): إن إيران هي مثل كل دولة أخرى لها مصالح محدودة، لكن الفلسطينيين منحوا الإيرانيين فرصاً وطريقاً أكثر من غيرهم، وقال المصري أيضاً:" لو لم نكن منقسمين لكنا نأخذ من مواقف إيران ما يتقاطع مع مصالحنا ونرفض أيّ مطامع أخرى"، ومع ذلك لم تتوقّف محاولات إيران في استقطاب الفلسطينيين المنضوين تحت جناح الفصائل الكبيرة كفتح وحماس والجهاد، بل قامت بتجنيد مجموعاتٍ مسلّحةٍ لها في غزة والضفة الغربية، وكانت تمدّهم بالدّعم الماديّ والمعنويّ لتنفيذ عمليات وهذا ما كشفه أحد الأجنحة في غزة، ورفض ذكر اسمه بالإضافة إلى أنّ إيران حاولت

---

[1] ابراش، إبراهيم، **تداعيات الاتفاق بين إيران والغرب على القضية الفلسطينية**، 10.
[2] نفسه، 11.

تشكيل فصائل بأسماء تدلّ على الأصول الشّيعيّة، مثل: (جماعات عماد مغنية)، وما يسمى (حزب الله الفلسطيني)[1].

يقول في هذا الصدد (حازم أبو شنب) القيادي بحركة فتح الفلسطينية:" إنه من اللحظة الأولى لانقلاب حماس في غزة، كان واضحاً لنا داخل القطاع أنّ هناك دعماً مالياً ولوجستياً لهاتين الحركتين: حماس والجهاد الإسلاميّ، ولمجموعات مسلّحةٍ داخل القطاع؛ فهذا الدعم الذي كان تأثيره في الانقسام الفلسطينيّ واضحاً"، والدليل على ذلك أنّ هناك تصريحاتٍ واضحةً وصريحةً صدرت عن الحركتين وعبّرت عن هذا الدعم الإيرانيّ.

ويشدّد أستاذ العلوم السّياسيّة بجامعتي القدس والأقصى الدكتور (أيمن الرقب) على:" أنّ إيران دعمت حماس منذ اللحظة الأولى لانقلابها بغزة" ومشيراً في تصريحات قدمها (للبيان) إلى "أنّ إيران تعتقد بأنّ فكرها تغيّريّ في المنطقة، وحاولت فرض مشروعها على القضيّة الفلسطينية من خلال حركتي حماس والجهاد، وأسهمت بذلك في تغذية الانقسام الفلسطيني"[2].

---

[1] زبون، كفاح، **إيران والقضية الفلسطينية**، 10//2016، https://alawsat.com/home

[2] خالد، محمد، **قطر وإيران تغذيان الانقسام والصراع الداخلي**، https://www.albayan.ae/one,21//2019

مواقف الدول العربية من الانقسام الفلسطيني

عبّرت الدول العربية بعد اجتماع في القاهرة عن غضبها الشّديد بسبب الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية، قائلةً: "إنها تنتظر منها إنهاء تلك الانقسامات، وإلا وقعت عليها العقوبات"[1].

وطالب وزراء الخارجيّة العرب في نهاية اجتماعٍ طارئٍ خصص للبحث في الوضع الفلسطينيّ، في مقرّ الجامعة العربية في القاهرة أنّ تعود الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل إعلان حماس سيطرتها على القطاع، ودَعَوا كافة الأطراف الفلسطينية بالعودة إلى الحوار لحلّ الخلافات بينهم، ونتيجة لذلك قرّر وزراء العرب تشكيل لجنة من أجل تقصي الحقائق لما جرى من أحداث في غزة، وتضمّ هذه اللجنة السعودية، ومصر، والأردن، وقطر وتونس، والأمانة العامة للجامعة العربية، وطالبوا اللجنة بأن تقدم تقريرها إلى مجلس الجامعة العربية في غضون شهر، وكلف الوزراء هذه اللجنة بمتابعة ودعم الجهود التي تبذلها السعودية منذ توقيع اتفاق مكة، وجهود مصر من أجل وقف إطلاق النار والعودة إلى الحوار، ودعوا كافة الأطراف الفلسطينية إلى التجاوب مع هذه الجهود المبذولة[2].

---

[1] **العرب يعربون عن غضبهم من الانقسام الفلسطينيّ**، http://www.alhaya.ps/arch

[2] **جريدة الحياة الجديدة**،16/6/2007، العدد 4183، 1.

أولاً : موقف جمهورية مصر العربية

نهجت مصر أكثر من وسيلة لاحتواء هذه الخلافات[1]، ابتداءً من الاتصالات الثنائية والحوارات الثلاثية، ثمّ بعثت وفداً أمنيًا مصرياً على مستوى عالٍ، برئاسة اللواء (برهان حماد)، وتحت رعاية الوزير عمر سليمان (رئيس جهاز المخابرات المصرية) وترتيب لقاءاتِ قمةٍ ثنائيةٍ وثلاثيةٍ ورباعيةٍ، وتبنّي هذا الموقف في اجتماعات وزراء الخارجية العرب، لكنّ هذا الموقف المصريّ تطور بعد أحداث غزة الدامية، حيث عمدت مصر إلى سحب وفدها الأمنيّ وإعادته إلى القاهرة عقب تلك الأحداث في إشارة إلى رفض ما حدث من تصفيةٍ دمويّةٍ للصراع بين حركتي فتح وحماس، وأعقب ذلك انحيازٌ مؤقّتٌ للسلطة الفلسطينية، ثمّ عودة إلى تبنّي موقفٍ متوازنٍ بين الحركتين، لكنّ الأمر في النهاية تطور إلى ميلٍ ودعمٍ لموقف الرئيس محمود عباس في مواجهة حركة حماس.

ففي بداية (2007م)دعت مصر والأردن، عقب قمة جمعت الرئيس المصريّ حسني مبارك وملك الأردن عبد الله بن الحسين، إلى وقف الاقتتال الفلسطينيّ، وإلى الوصول إلى اتفاق بين فتح وحماس على تشكيل حكومةِ وحدةٍ وطنيةٍ، أو حكومة تكنوقراط، ثمّ دعت مصر الفصائل الفلسطينية للانضمام إلى اتفاق مكة، ونفت أيّ تراجع عن موقفها الداعم للحوار الفلسطينيّ– الفلسطينيّ، بعد توقيع حركتي فتح وحماس اتفاق مكة، وأكدت أنّ تنفيذ هذا الاتفاق يتمّ بتنسيقٍ وتشاورٍ بين مصر والمملكة العربية السعودية، وأنّ الوفد الأمنيّ المصريّ ما زال مستمراً في عمله[2].

وبعد تجدّد الاشتباكات الدامية بين الفصيلين، تدخّلت مصر عَبر وفدها الأمنيّ برئاسة اللواء (برهان حماد) المقيم في غزة، ونجحت في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار، ثمّ بدأت بعد ذلك جولة جديدة من الحوار بمشاركة العديد من الفصائل الفلسطينية على غرار الحوار السابق في القاهرة عام

---

[1] 4.Pettengill, J., & Ahmed, H. (2011). Regional Actors and the Fatah-Hamas Unity Deal

[2] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة (2007م)**، 149.

(2005م)، لكنّ هذه الحواراتِ لم تكتمل أو لم يُكتب لها النجاح بعد لجوء حركة حماس إلى الحسم العسكريّ في القطاع[1].

ونظمّت مصر قمةً رباعيّةً في شرم الشّيخ بمشاركةٍ أردنيةٍ وفلسطينيةٍ وإسرائيليةٍ، استهدفت دعم الرئيس محمود عباس، والسعي لإنهاء الخلافات الفلسطينية، لكن ظهر تشدد إيهود أولمرت إزاء استئناف عملية السلام، وهدّد بالتراجع عن التعهّدات القليلة التي قدمها لمحمود عباس لو عاد للحوار مع حركة حماس على حسب طلب الرئيس مبارك، ففي مقابل توافق المصالح بين (أولمرت) (وعباس) (والملك عبدالله) في جوانب تقوية محمود عباس على حساب حماس، فإنه قد اتضح جلياً أنّ ثمّةَ حذراً مصرياً من الدخول في شركٍ إسرائيليٍّ لتضييع فرصةٍ جديدةٍ لإحياء مفاوضات السلام، عَبر اتباع آليات حصار حماس وعزلها، فقد ركزت مصر في هذه القمة على دعوة الفلسطينيين لإنهاء خلافاتهم، وأكد الرئيس المصريّ حسني مبارك مجدّداً، أنّ مصر ستعاود الوساطة بين حركتي فتح وحماس بعد أن تهدأ الأمور، وأكدت مصادر مصرية أنّ القاهرة تُجري اتصالاتٍ مكثّفةً مع الجانب الإسرائيليّ، لضمان عدم تعرض قطاع غزة لأيّ أزمةٍ إنسانيةٍ فيما يتعلّق بالإمدادات الأساسيّة من الغاز والماء والكهرباء والأغذية والمواد الطبيعية[2].

وقدّمت مصر دوراً بارزاً من خلال دعوة مجلس وزراء خارجية الدول العربية للانعقاد لبحث أزمة الصراع الفلسطينيّ–الفلسطينيّ، وتشكيل لجنةٍ لتقصّي الحقائق تضمّ مصر والسّعودية والأردن وقطر، بهدف التعرف على رؤية كلّ طرف بالذي حدث، والبحث في الآليات المناسبة التي تكفل استمرار التواصل واستئناف الحوار الفلسطينيّ– الفلسطينيّ[3].

---

[1] 5.Pettengill, J., & Ahmed, H. (2011). Regional Actors and the Fatah-Hamas Unity Deal

[2] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة (2007م)**، 150-151.

[3] **المصدر نفسه**، 152.

وبعد تعثّر مُهمّة هذه اللجنة واصلت مصر جهودها الخاصّة لاستئناف الحوار الفلسطينيّ–الفلسطينيّ، واحتواء الخلافات، خاصةً بين الفصيلين، ففي الأسبوع الأول من أيلول (2007م)، دعت مصر وفدين يُمثّلان حركتي حماس وفتح للقاهرة للتباحث حول إمكانية استئناف الحوار بينهما، وإعداد صِيَغٍ متعدّدة تُؤمّن التوافق والتقارب، من بينها أن تعلنَ حماس استعدادها لإخلاء المقارّ الأمنية التابعة للسلطة، أو أن تعلنَ استعدادها للتراجع عن الأوضاع المستجدّة بعد الحسم العسكريّ من دون تحديد طبيعة الخطوات، لكنّ هذه الدعوة لم تُحقّق الأهداف المرجوة ولم تلقَ أُذنًا صاغيةً[1].

ودعا وزير الخارجيّة المصريّ أحمد أبو الغيط الفصائل الفلسطينية إلى التعاون مع الوساطة المصرية لوضع حدّ للتدهور الحالي في الأوضاع الأمنية على الساحة الفلسطينية[2] من خلال الاتفاق على خطّةٍ للعمل الوطنيّ الفلسطينيّ، وطالب أبو الغيط في تصريحات أدلى بها بعد اجتماع مع عضو المجلس الثوريّ لحركة فتح (جبريل الرجوب) بوقف الاقتتال فوراً بين الفلسطينيين، باعتباره يُمثّل الأولوية القصوى في المرحلة الحالية، وشدّد أبو الغيط على أهمّية تقديم الدعم اللازم للسّلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدتها على القيام بواجباتها واستعادة الأمن والنظام[3].

واستمرّت مصر في أداء دورها الفاعل في الشّأن الفلسطينيّ، غير أنّ الأوضاع الداخلية في مصر، وقيادة حماس لحكومة السلطة، ثمّ سيطرتها على القطاع أجّج من مخاوف الحكومة المصرية اتجاه التيار الإسلاميّ، كما بقيت الحكومة المصرية تضع في اعتباراتها أمنَها القوميَّ والتزاماتها القوميّة، والتزاماتها المتعلّقة بالتسوية مع إسرائيل، فضلاً عن الضّغوط الأمريكية؛ ولذلك سعت مصر لرأب الصّدع الفلسطينيّ، ونزع فتيل الاقتتال الداخلّي، كما دعمت مسار التسوية من جهة، ودعمت الرئيس عباس وحكومة فياض من جهة أُخرى، وأبقت على حدودها مغلقة معظم الوقت مع قطاع غزة

---

[1] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة (2007م)**، 153 .

[2] .12.Pettengill, J., & Ahmed, H. (2011). Regional Actors and the Fatah-Hamas Unity Deal

[3] **جريدة الايام**، (15/6/2007)، العدد: 4098، 21.

بحجّة التزاماتها السياسيّة والدولية، مع أنّ ذلك كان مشاركة حقيقية وواقعيّة في حصار القطاع، وإضعافاً للحكومة المقالة التي يقودها هنية، لكنّ مصر أبقت على خيوط التواصل مع كافة الأطراف الفلسطينية لتبقَى اللاعبَ العربيَّ الرئيسيَّ في الشأن الفلسطيني[1].

حاولت مصر أن تكون وسيطاً نزيهاً إلا أنها كانت تظهر ميلها للتعامل مع الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح من جهةٍ والتشدد في تعاملها مع حركة حماس من جهةٍ أخرى، وكانت ترى أنّ الرئاسة الفلسطينية، هي التي تمثل السياسة الخارجية الفلسطينية وليس الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس[2].

وأدانت مصر سيطرة حماس على السلطة في غزة، ونتيجة لذلك سحبت بعثتها الدبلوماسية والأمنية من قطاع غزة، بالإضافة إلى أنها استاءت من تعطيل المؤسسات الفلسطينية الشرعية ودعت إلى وقف الاقتتال الداخليّ فوراً في الأراضي الفلسطينية، وطالبت أيضاً جميع الدول العربية بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها (محمود عباس)، وأكدت مصر وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967م) والمتمثلة في الضفة بما فيها القدس الشّرقية وقطاع غزة[3].

واستنكرت مصر عدم إيفاء الفصيلين: فتح وحماس لتعهداتهما ولجوئهما إلى سفك الدماء الفلسطينية في ممارسات تتنافى مع كافة الشرائع والقوانين والمواثيق، ودعت إلى الاحتكام إلى صوت العقل والمصالحة الوطنية، فمصر سوف تستمر في مساعيها وجهودها لتحقيق استقرار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وتحقيق السّلام العادل الذي يكفل للشعب الفلسطينيّ حقوقه وسيادته كاملة[4].

إن ما يعني مصر هو بقاء قطاع غزة هادئاً وتحت السيطرة سواء أكان تحت حكم حماس أو بعودته تحت سيطرة السلطة الفلسطينية على حدود غزة إلا أن تأخذ الموقف الايجابي، لأنه إذا انفجر

---

[1] العلام، ماريانا، **أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس**، 57.
[2] عليان، ماجد، **إدارة حركة حماس لعلاقاتها السياسية الإقليمية والدولية**، 42.
[3] **جريدة الحياة**، (16/6/2007)، العدد4183، 15.
[4] **نفسه** ، 15.

أهل غزة في وجه مصر، واندفعوا باتجاهها فستحلّ كارثة في مصر؛ إذ ليس بمقدور الحكومة المصرية تحمل أي انفجار سكاني في غزة باتجاه مصر، فمن أجل ذلك نرى مصر تسهم جاهدةً في حل الخلاف وإنهاء الانقسام؛ فذلك من مصلحتها[1].

لقد ترافق فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في عام (2006م) مع فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية المصرية التي جرت عام(2005م)، وقد اتسمت علاقة حماس بمصر آنذاك بالإيجابية، حيث لم تطلب مصر من الحركة في هذه المرحلة أي شروط سواء الاعتراف بإسرائيل إذا أرادت تشكيل الحكومة، ورحبت جمهورية مصر على لسان الرئيس المصري السابق (محمد حسني مبارك)، بفوز حماس المفاجئ، مشيداً بنزاهة التجربة الفلسطينية[2].

وبناءً على ذلك جاءت زيارة وفد حماس للقاهرة في فبراير(2006م) برئاسة(خالد مشعل)، رئيس المكتب السياسي للحركة، باعتبارها العاصمة العربية الأولى التي لها دور واضح في القضية الفلسطينية، ولها علاقاتها الوثيقة مع جميع أطرافها وفصائلها في الداخل والخارج، وقد أكدت مصر لقادة حركة حماس موقفها الداعم للشعب الفلسطيني، وشددت على أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وتجنب الانقسام والاقتتال بين أبناء الشعب الفلسطيني، وشددت مصر أيضاً على أنه أياً كان الفائز في الانتخابات الفلسطينية أو الإسرائيلية، فعليه أن يتعامل مع التوافق الدولي العام حول قضية السلام في الشرق الأوسط، وحق الشعب الفلسطينيّ في إقامة دولته المستقلة[3].

وحثّ القيادي في جماعة الإخوان (عصام العريان) حماس على الاستفادة من دروس النضال الفلسطينيّ السابق، وإعادة بناء اللحمة داخل المجتمع الفلسطينيّ، وأكد ضرورة التوحّد خلف برلمانه، كما دعا دول العالم والولايات المتّحدة إلى احترام نتائج الانتخابات، واحترام إرادة الشعبّ الفلسطينيّ[4].

---

[1] مقابلة مع: **توفيق الطيراوي(عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)**، الساعة : الواحدة مساءً، 2019/4/8.
[2] الحمزاوي، نمسة، **تأثير الانقسام الفلسطيني**،164.
[3] نفسه، 164-165.
[4] **دراسة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية**،www.mesc.com.jo

باتت القاهرة تراقب عن كثب سلوك قادة حماس وتصرّفاتهم في قطاع غزة، وما إذا كانت الحركة ستلتزم بالاتفاقيات التي وقعتها مع السلطة، وبخاصّة عمليات التصدير والاستيراد، ومعبر رفح واستعدادهم لإعادة مقرات السلطة، وإلغاء كلّ الإجراءات التي ترتبت على ذلك، ومدى استعدادهم للوصول إلى توافق مع فتح حول النقاط المختلف عليها، وعلى ضوء هذا سيتمّ توجيه دعوة حركة حماس إلى الحوار[1].

ثمّة العديد من الدوافع التي جعلت مصر تدعو قادة حماس لزيارتها والتدخل في ملف المصالحة، فمن ذلك: خوف مصر من أنّ تشديد الخناق على قطاع غزة قد يؤدي إلى هجرة أشخاصٍ متطرفين إليها، فهذا يؤدي إلى إحداث الفوضى الأمنية في سيناء، بالإضافة إلى رغبتها في التدخل من أجل تشديد الخناق على السياسة الخارجية القطرية؛ وذلك بسبب العلاقة القائمة بين حماس وقطر؛ فمصر تبحث عن بديل للدور القطري في غزة؛ وذلك لإنهاء علاقتها مع حماس[2].

نجحت حماس والقاهرة في تذليل العقبات وإزالة أجواء التوتّر، وتمكنت مصر من استعادة زمام المبادرة في ملفّ المصالحة الفلسطينية، وستستمرّ مصر في خطواتها اتجاه قطاع غزة، وترحب بأيّ لقاءاتٍ فلسطينيةٍ على أرضها[3].

ثانياً: الموقف السّعوديّ

رحّبت المملكة العربية السّعودية بفوز حماس، واعتبرته تعبيراً طبيعياً عن إرادة الشّعب الفلسطينيّ، وطالب الملك (عبدالله بن عبد العزيز) المجتمع الدوليّ بقبول نتائج الانتخابات الفلسطينية، والتعامل مع حماس بشكلٍ موضوعيٍّ وتجنب الأحكام المسبقة والمواقف المتعجّلة داعياً حركة حماس إلى تشكيل حكومة تعمل على تحقيق تقدم في عملية السلام، وفي السياق ذاته أعلنت الرياض على

---

[1] **جريدة الأيام**،(2007/6/21)، العدد 4104.
[2] أبو شنب، حمزة، المصري، حكمت وآخرون، **آفاق العلاقة بين حماس ومصر**، 4.
[3] **نفسه**، 10

لسان الأمير وزير الخارجية السعوديّ (سعود الفيصل) بأنها ستبقى على موقفها بوصفها أكبر داعمٍ عربيٍّ ماليٍّ للفلسطينيين، مشيراً إلى أنه إذا غيرت كلّ جهة علاقاتها مع السلطة الفلسطينية على خلفية نتائج الانتخابات فستقع كارثة[1].

وقال الأمير (سعود الفيصل) عقب اجتماع وزراء الخارجية العرب برئاسته في مقرّ جامعة الدول العربية :" استمرار الانقسام الفلسطينيّ كان أيضاً من بين الموضوعات الرئيسية التي بحثها الاجتماع" وأضاف أنّ المجتمعين عبروا عن أهمية اتخاذ موقفٍ عربيٍّ صلبٍ وحازمٍ من إراقة الدم الفلسطينيّ (بأيدي فلسطينيين) وتعميق الانقسام"[2].

مؤكداً على أنّ مجلس الجامعة قرر عدم الوقوف مكتوف الأيدي أمام استمرار النزاع الذي من شانه إهدار الحقوق الفلسطينية المشروعة، وتشجيع إسرائيل على المُضيّ في غيّها وعدوانها، وتعميق المعاناة الإنسانية للفلسطينيين".

وقد كشفت قياداتٌ فلسطينيةٌ عن وجود مساعٍ سعوديةٍ لإنهاء حالة الانقسام الداخلي بين حركتي فتح وحماس، والذي يدلّ على ذلك أنّ الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) طلب من السّعودية أن يكون لها دور في ملفّ المصالحة الفلسطينية[3].

أكد الموقف الرسميّ للسلطة الفلسطينية تلقي الرئيس (أبو مازن) دعماً سعودياً لموقفه من المصالحة، والذي يقضي بأنّ الأمر بحاجة إلى الوقت، وأنه ليس على عجلة من أمره، وأنّ تمكين حكومة أبو مازن في غزة يتطلب أيضاً بحث موضوع سلاح المقاومة، والملف الأمني بشكل عام[4].

ومع اشتداد الأزمة العربية وزيادة النفوذ السعوديّ في المنطقة، حاولت المملكة العربية السعودية أن تؤدي دوراً بارزاً وأن تتقلّد دور القائد في حلّ الصّراعات العربية –العربية، فوجه الملك

---

[1] الحمزاوي، نمسة، **أثر الانقسام الفلسطيني**، 174-175.
[2] www.alhaya.ps/arch
[3] هادي، أحمد، **جهود سعودية بمشاركة جيمي كارتر لتحقيق المصالحة الفلسطينية**، www.alkhaleejonline.net
[4] عيسى، عبد، **الدور السعودي في المصالحة الفلسطينية**، blogs.aljazeera.net

السعوديّ نداءً عاجلاً في نهاية يناير عام (2007م) إلى الفصيلين الكبيرين (فتح وحماس) لعقد المصالحة بينهما في مكة المكرمة[1]، وبالرغم من أن هذا الاتفاق الموقع أعطى الأمل والتفاؤل لحل الصراع الدائر بين الفصيلين الفلسطينيين، إلا انه لم ينجح في حل الإشكال الموجود؛ فالأحداث السريعة التي تلته، وبخاصة بقطاع غزة جعلت البعض يعتبرونها طعناً في موقف المملكة العربية السّعودية راعية الاتفاق.

وينفي الصحفيّ السعوديّ (سعود الريس)أيّ تراجع في موقف السّعودية من القضية الفلسطينية، رغم أنّ هناك إحساساً بالإحباط بسبب عدم احترام الفلسطينيين لاتفاق مكة، وأضاف أنّ الرياض تعمل بعيداً عن الأضواء من أجل إعادة الوحدة للصف الفلسطيني مشيراً إلى أنّ الخلاف داخل صفوف الطرفين الفلسطينيين ناجم عن وجود جهات متطرفة لا تريد الوحدة والأمن في المنطقة[2].

إن السعودية لا تريد أن تضحي بعلاقتها مع السلطة من أجل إرضاء حماس، وإقامة علاقة معها، بالإضافة إلى أنّ إقامة علاقة مع حماس بالنسبة للسعودية له محدداته ومقتضياته، ويبدو أنّ حركة حماس وتياراتها غير مستعدة للقبول والاستجابة لهذه المحددات، وأهمها الموافقة على مبادرة السلام العربية التي تقدمت بها السعودية في قمة بيروت عام (2002م)، وتنفيذ المصالحة الفلسطينية وإنهاء العلاقة مع إيران وحزب الله، ولكن لا يتوقع أن توافق حماس على ذلك من أجل فتح علاقات مع الدولة السعودية وعلاقةٍ قوامها الدعم الماليّ المشروط[3].

---

[1] الشهابي، عمر؛ الدوسري، محمد وآخرون، **الثابت والمتحول (2015) : الخليج والآخر**،135-136.
[2] البخاري، عبد الجليل، **الموقف السعودي بين اتفاق مكة وأحداث غزة**، https://www.aljazeera.net/news,6/3/2008
[3] العمور، ثابت، **أثر المتغير القيادي على السياسة الخارجية**، (7/4/2018),paltoday.tv.post.tv.post

ثالثاً: موقف المملكة الأردنية الهاشميّة

أظهرت المملكة الأردنية اهتماماً باحتواء عملية الاقتتال التي وقعت بين عناصر كلّ من فتح وحماس، وجاء هذا الاهتمام مقروناً بدعوة إلى احترام اتفاق مكة، ودعوة أخرى إلى تشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ، فهذه الاهتمامات عبر عنها الملك (عبد الله الثاني) في لقاءي القمة مع الرئيس المصريّ (حسني مبارك) في شهر كانون الثاني (2007م)، والذي دفعه إلى الحرص على عدم الاقتتال ما قد ينتج عنه من آثارٍ سلبيةٍ قد تنعكس على الأردن، ففي لقاء جمع الملك (عبد الله الثاني) في رمضان عام (2006م) مع نخبة من رجالات الأردن من أصلٍ فلسطينيٍ، عبر الملك عن هذه المخاطر التي قد تنعكس عليهم بقوله:" إنّ الأردن يستطيع تحمل حربٍ أهلية في العراق أو لبنان لفترةٍ طويلةٍ جداً، لكنه لا يستطيع تحمل حربٍ مماثلةٍ في فلسطين لأكثر من شهر أو شهرين على الحدّ الأقصى"[1].

وحين أصدر الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس قراره بحلّ حكومة حماس برئاسة (إسماعيل هنية)، وتشكيل حكومةٍ جديدةٍ برئاسة (سلام فياض)، كانت الأردن في مقدمة المؤيّدين لهذه الخطّة على لسان (معروف البخيت) رئيس الحكومة، الذي أعرب عن تمنّياته للحكومة الجديدة بالنجاح في عملها.

وفي القمة الرباعيّة التي عُقدت في شرم الشّيخ بحضور(إيهود أولمرت) كان الموقف الأردنيّ متوافقاً مع الموقفين: الإسرائيليِّ، والفلسطينيِّ حول تقوية السلطة الفلسطينية على حساب حماس، وكان الملك (عبد الله الثاني) قد اعتبر في كلمته في تلك القمة، أنّ التطوراتِ الأخيرةَ في قطاع غزة لا تخدم الشّعب الفلسطينيَّ وقضيّة العادلة، وشدّد على دعم الأردنّ للشرعيّة الفلسطينية، وضرورة تعامل

[1] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي(2007)**، 164-165

المجتمع الدوليّ وإسرائيل مع قطاع غزة، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية[1].

وألمح رئيس الوزراء الأردنيّ (معروف البخيت)إلى وجود دور إيرانيّ في الأحداث التي شهدها قطاع غزة مؤخّراً، وانتهت بسيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على القطاع، وأكد رئيس الحكومة دعم المملكة للشرعيّة الفلسطينية، ممثّلةً بمنظّمة التحرير، والسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، ولم يورد ذِكراً لشرعيّة المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ وِفْقاً لما جاء في مقررات مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عُقد في القاهرة، وأكد الشّرعيّة الفلسطينية، مُمثّلةً بالرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعيّ المنتخب[2].

وجدّد الناطق الرسميّ باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة تأكيد الأردنّ على وجوب احترام الشّرعيّة الفلسطينية التي تجسّدها منظّمة التحرير الفلسطينية والسلطات الدستورية المنبثقة عنها[3].

واستمرت الحكومة الأردنية في دعمها لمسار التسوية من جهة، وفي قطيعتها مع حركة حماس من جهة أخرى طوال سنة (2007م)، ولذلك كان من الطبيعيّ أن تدعمَ الرئيس عباس وحكومة فياض، غيرَ أنّ الحكومة الأردنية كانت تنظر بقلقٍ إلى الاقتتال الفلسطينيّ الداخليّ، واحتمالات أن ينعكس ذلك سلباً على الحالة الأردنية، كما كانت تخشى أن تؤدّيَ عملية التسوية في شكلها النهائيّ إلى تشجيع فكرة الوطن البديل في الأردن، وهو ما دفعها لاحقاً إلى إعادة فتح الخطوط مع حركة حماس، والسّعي لإقامة علاقةٍ أكثر توازناً مع الأطراف الفلسطينية[4].

فكان الموقف الأردنيّ –بالنسبة للوضع الفلسطينيّ– واضحاً ومرتكزاً على أمرين أولهما: الدعوة إلى وقف الاقتتال، وثانيهما: دعم السلطة الفلسطينية ورئيسها (محمود عباس) وحمايتهم؛ فقد عبر عن

---

[1] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي(2007)**،166.
[2] النجار، محمد، **الأردن يلمح إلى دور إيراني في أحداث غزة**،20/6/2007،https://www.aljazeera.net/news
[3] ذويب، خالد، **العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية حماس والأردن**، 139-140.
[4] العلام، ماريانا، **أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس**، 57.

هذا الموقف الملك (عبد الله الثاني) أكثر من مرة، سواء في تصريحاتٍ أو مؤتمراتٍ ولقاءاتٍ قمةٍ ثنائيةٍ مع الرئيس المصري، أم مع الرئيس الفلسطيني ولقاءات قمةٍ ثلاثيةٍ أردنيةٍ –مصريةٍ–فلسطينيةٍ، وكذلك القمة الرباعية في شرم الشيخ التي شارك فيها (إيهود أولمرت)، والتي خصصت لدعم السلطة واستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية[1].

ولكن على الرغم من ذلك كان هناك من يؤيد فوز حماس واستلامها للسلطة، فعلى الصعيد الشعبي اعتبر (حمزة منصور) الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي الأردني أنّ فوز حماس رسالة إلى الحكام العرب والمسلمين بضرورة دعم هذه المسيرة الجديدة التي قررها الشعب الفلسطيني بإرادته وحريته، أما الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية في الأردن (سعيد ذياب) فقد اعتبر فوز حماس مرحلة جديدة ونوعية في تاريخ الشعب الفلسطيني، ستمكن الشعب من إعادة ترتيب خياراته وأولوياته، وأشكال نضاله، وستضع حداً للفساد الذي استشرى في السلطة الفلسطينية، واعتبر أيضاً الأمين العام للحزب الوطني الدستوري (أحمد الشناق) أنّ فوز حماس هو فوز للشعب الفلسطينيّ[2].

وحذّر الملك (عبد الله الثاني) من التداعيات الخطيرة لأحداث غزة وأكد أنّ الانقسام الداخليّ لا يخدم المصالح الوطنية الفلسطينية التي –في مقدمتها– زوال الاحتلال الإسرائيليّ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويوفر لإسرائيل الحجة والذريعة للتهرّب من استحقاقات السّلام[3].

وأكد الملك (عبد الله) أهمية تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية، وتفويت الفرصة على أي محاولة لإحداث انشقاق في الصف الفلسطيني، وشدد أيضاً على ضرورة دعم وحدة الشّعب الفلسطينيّ خلف القيادة الشرعية له، ممثلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وقدر الرئيس الفلسطينيّ مواقف الأردن الداعمة للشعب الفلسطيني وحرص الملك على حشد الدعم الدولي لرفع الحصار عن الفلسطينيين[4].

---

[1] العلام، ماريانا، **أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس**، 165.
[2] **دراسة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية**،www.mesc.com.jo
[3] **جريدة الأيام**، (28/6/2007)، العدد:،17
[4] **جريدة الدستور**، (www.addustour.com/articles,(19,6,2007

فالأردن أيضاً له مصلحةٌ كبيرةٌ في فتح قنوات اتصال مع حماس، فالعلاقة مع حماس ضروريةٌ لترتيب البيت الفلسطينيّ الداخلي ومن خلال هذه العلاقة يستطيع الأردن إبقاء دوره الإقليمي في المنطقة، وكذلك يحمي ظهره من مشروع الوطن البديل؛ لذلك كان لا بدّ من محاولةٍ جادةٍ لتحقيق علاقة وصلةٍ وثيقةٍ بين حماس والأردن، ولو كان ذلك على حساب السلطة الوطنية[1]، ولكن الأردن ترى حماس خطراً على الأمن الوطنيّ، وجزءاً من المحور الإيراني، وحماس ترى الأردن حليفاً استراتيجياً لخصمها الفلسطينيّ (الرئيس عباس)،وجزءاً ممّا تعتبره معسكراً أميركياً في المنطقة[2].

"فالمشهد السياسي الأردني خضع بدوره لدينا ميكياتا لأزمة الإقليمية ومفاعيلها من جهة، ولاعتباراتٍ داخليةٍ أردنيةٍ من جهة أخرى، وقد دمج اتجاه داخل الأوساط السّياسية الرسمية الأردنية بين الاعتبارات الداخلية والإقليمية، بالربط بين انتصار حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وبين انفتاح شهية جماعة الإخوان المسلمين لتغيير قواعد اللعبة السياسية الداخلية، ومحاولة استنساخ التجربة أولاً، بل والوصول إلى الحكم، وثانياً من خلال العلاقة الوطيدة بين حركة حماس وجماعة الإخوان، مما يجعل منهما معاً قوةً صلبةً يصعب التعامل معها، فقط في سياق الاستحقاقات الداخلية الأردنية".

فالحليف التاريخيّ الموضوعيّ للوطنية الأردنية هي الوطنية الفلسطينية، وأنّ مصلحة الأردن تكمن بوجود سلطةٍ وطنيةٍ فلسطينيةٍ تقبل بحل الدولتين، وتؤسس دولة فلسطينية غربي النهر، بما يكفل عدم تمرير أيّ حلول على حساب الأردن[3].

---

[1] الخلايلة، أحمد؛ الشناق، أحمد، وآخرون، **حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن**، 62.
[2] أبو رمان، محمد، **السياسة الأردنية وتحدي حماس**، 52.
[3] نفسه ، 58.

رابعاً: موقف جامعة الدول العربية

كان للجامعة العربية بعد الانتخابات مباشرة مواقف حيادية؛ ونتيجةً لذلك حذر (عمرو موسى) الأمين العام للجامعة العربية، الولايات المتحدة من أنّ تحاول رفض نتائج هذه الانتخابات الديمقراطية[1].

وأشاد مجلس جامعة الدول العربية بالجهد الذي يبذله الرئيس (محمود عباس) لاستعادة الحقوق الفلسطينية، وفي المفاوضات مع إسرائيل، وأكد المجلس في بيان له عقب انتهاء أعماله في مقر الجامعة العربية، "تأييد الموقف الفلسطيني القائم على قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية للتوصل إلى حلٍّ نهائيٍّ لجميع القضايا، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشّرقية، وهو الموقف الذي يؤكد أيضاً رفض الحلول الجزئية أو الانتقالية التي تتعارض مع ثوابت الموقف الفلسطينيّ والعربيّ".

وشدد المجلس على دعم الجهود العربية لإنهاء حالة الانقسام، وتعزيز الوحدة الفلسطينية وبخاصة المبادرة اليمنية في هذا الشأن طبقاً لإعلان القمة العربية الأخيرة في دمشق، كما أكد دعمه بصفةٍ خاصة للجهود التي تبذلها مصر في الوقت الراهن، مطالباً جميع الفصائل الفلسطينية التجاوب مع الجهود المصرية التي تتمّ بمباركةٍ عربيةٍ بما يسمح بتحقيق المصالحة[2].

وأكد مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون الإعلام السفير (محمد الخمليشي) في تصريحات خاصة أنّ موضوع تشكيل قوات حفظ سلام عربية لإنهاء الانقسام بين الفلسطينيين فكرة لم تخطر على بالِ جامعة الدول العربية، وقال:" جامعة الدول العربية تدرك عمق الخلاف الفلسطيني، وهي تعرف أيضاً أنّ وجهات النظر العربية حوله مختلفة كذلك، والتفكير في موضوع شبيه بقوات حفظ

---

[1] السعودي، سعيد، **دور جامعة الدول العربية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، 75.

[2] www.alhaya.ps

السلام سيأخذ بالتأكيد كلّ هذه الأمور بعين الاعتبار"، وقال أيضاً:" ما أستطيع تأكيده أنّ هذا الأمر لم نتعرض له في الجامعة إطلاقاً".

وأشار (الخمليشي) إلى أنّ جامعة الدول العربية التي تلتقي بالفريقين الفلسطينيين المختلفين تدعم كلّ الجهود العربية لرأب الصدع الفلسطيني، ولا تملك حلاً سحرياً يمكنها أن تنهي به الانقسام على حد تعبيره[1].

وحذّر (عمرو موسى) الأمين العام للجامعة العربية آنذاك، الولايات المتّحدة من انتهاج الكيل بمكيالين، قائلاً:" لا يمكن أن تسعى واشنطن إلى تعزيز الديمقراطية فيما ترفض نتائج هذه الانتخابات الديمقراطية" وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية على هامش منتدى دافوس الاقتصاديّ العالميّ في سويسرا:" إنّ حماس ستظهر وجهاً آخر في الحكم، وأضاف: إذا كانت حماس ستشكّل حكومةً وهي في موقع السلطة بحيث تكون لديها مسؤولية الحكم والتفاوض والوصول إلى السلام، فسيكون هذا شيئاً مختلفاً عن تنظيم حركة حماس الذي ينشر أفراداً في الشّارع"[2].

وقال (عمرو موسى):" إنّ الجامعة ستتّخذ خطواتٍ جديّة وعمليةً ضدّ الأطراف الفلسطينية التي تُعيق التقدّم بالحوار الوطنيّ الجاري في القاهرة، وكشف موسى عن نيّة الجامعة في فرض عقوباتٍ بحقِّ هذه الأطراف مُضيفاً: أنّ العقوباتِ ستكون ضدّ الطرف الذي يعرقل المصالحة، وقد تكون ضد الجميع أو ضدّ أيّ منظّمةٌ تُعرقل الجهود المصريّة، ودعا عمرو موسى مجدّداً الفصائل الفلسطينية إلى تغليب المصلحة العُليا للشّعب الفلسطيني على المصلحة الدنيا والمصالح الفِئويّة الضّيقة، وعدم الانتظار طويلاً فيما يتعلق بإنهاء حالة الانقسام[3].

---

[1] **الجامعة العربية لا نفكر بقوات عربية لإنهاء الانقسام بين فتح وحماس**، فلسطين اليوم،www.paltoday.ps

[2] الحمزاوي، نمسة، **أثر الانقسام الفلسطيني**، 160.

[3] موسى: **الجامعة العربية ستفرض عقوبات ضد الأطراف الفلسطينية**، 10/9/2008، http://www.al-ayyam.ps

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية ضرورة تخطّي مرحلة انقسام الشّعب الفلسطينيّ، مُشدّداً على أنه يجب أن تكونَ هناك شرعيّةٌ فلسطينيةٌ قائمةٌ وواحدةٌ، وشّدد أيضاً في تصريح له على رفضه القاطع للواقع الفلسطيني الراهن، وقال:" لا يمكن أن تسيرَ الضّفة في طريق، وغزة في طريق".

ودعا الفلسطينيين إلى التوّحّد من أجل قضّيتهم، محمّلاً الفلسطينيين جميعاً مسؤولية الوضع القائم، ووضّح أهميّة قيام الجامعة العربية والإرادة العربية الجماعيّة بأداء الدور الحاسم في إعادة وضع الفلسطينيين إلى طريق التركيز على القضيّة الفلسطينية، وحلّها بأسرع ما يمكن، وحذّر من أنّ انقسام الشّعب الفلسطينيّ والوضع السياسيّ الفلسطينيّ يؤثّر سلبًا على القضيّة الفلسطينية، ويؤثّر في الموقف العربيّ والمصالح العربية العليا التي تستند على المبادرة العربية، وعلى حلّ قضيّة فلسطين، وأكد أيضاً أنّ الجامعة العربية لم تأخذ أيّ موقف لصالح أيّ فصيل، ولَن تكون ضدّ أيّ فصيل، وأشار إلى أنّ الجامعة تدعم الشّرعيّة الفلسطينية بكافة مكوناتها[1].

فالجامعة العربية منذ (15/6/2007) على تواصلٍ وتحرّكٍ مستمرٍّ من أجل تحقيق المصالحة، حيث أجمعت على دعم الموقف والجهد المصريّ المبذول لإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية بقرارات وزراء الخارجية العرب، فالجامعة العربية هي أول مَن تعاملت مع أحداث غزة منذ الانفصال بين الفصائل الفلسطينية، ولم تنقطع الجامعة عن الاتصال والتعامل مع غزة، وخاصّةً في ظلّ الحصار، وتوجّهت إلى كّل الأطراف والجهات المعنّية بغية إيجاد حّلٍ يُرضي الجميع، وحاولت في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والاتحاد الأوروبيّ العمل من أجل رفع الحصار عن القطاع[2].

---

[1] موسى: **يشدد على ضرورة تخطي مرحلة انقسام الشعب الفلسطيني**، 10/7/2007، https://www.kuna.net

[2] **وصول عمرو موسى إلى قطاع غزة**، 13/2010، https://alresalah.ps

وقال موسى:" نحن كشعوبٍ عربيةٍ على استعداد للدفاع عن القضيّة الفلسطينية، ودعم أيّ مبادرة فلسطينية تؤدّي إلى حصول الشّعب الفلسطينيّ على حقوقه، وقيام دولة فلسطين، وقال أيضاً:" الانقسام يجعل كلّ هذه الجهود بلا فائدة"[1].

ودعا موسى أيضاً إلى وقف الاقتتال فوراً بين الفلسطينيين مؤكّداً أنه يُطلق هذه الدعوة باسم كل العرب، وطالب الفلسطينيين المتحاربين بتكثيف التعاون مع الوفد الأمنيّ المصريّ في غزة، مؤكّداً أنّ هذا الوفد يقوم بمهمّة نيابةً عن كلّ العرب، ونجاحُه سوف يكون نجاحاً للموقف العربيّ والأمن الفلسطينيّ والقضيّة الفلسطينية[2].

ومن أجل حلّ الخلافات الفلسطينية، ووقف الممارسات الإسرائيلية اقترحت الجامعة العربية إدخال قواتٍ عربيةٍ إلى قطاع غزة للفصل بين الفصائل، وقد وصف ما يدور على الأرض الفلسطينية من اقتتال بأنه:" لعنةٌ أصابت الفلسطينيين وأصابتنا جميعاً في مقتل"[3].

خامسا: موقف قطر [4]

أشاد أمير قطر حمد بن خليفة بنجاح الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وقال:" إنّ هذه العملية الانتخابية ستكون لها نتائج إيجابية على طريق بناء الدولة الفلسطينية، كما أجرى الأمير اتصالاً هاتفياً مع رئيس المكتب السياسيّ لحركة المقاومة الإسلامية حماس (خالد مشعل)، هنأه فيه بفوز الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية متمنياً للشعب الفلسطيني الأمن والاستقرار والرخاء"[5].

---

[1] عمرو موسى: **لا توجد أي تطورات إيجابية في ملف المصالحة**، https://www.amad.ps/(25/2/2016

[2] **جريدة الأيام**، (15/6/2007)، العدد:4098، 21.

[3] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي لسنة (2008م)**، 129.

[4] منذ أن استقبلت قطر قادة حماس بعد خلافهم مع الأردن على أراضيها عام (1999م) بدأت العلاقات المتميزة بين قطر وحماس، بحيث كان لقطر تأثير كبير على حركة حماس وتوجهاتها السياسية، وكانت البداية في دفع حركة حماس إلى خوض الانتخابات التشريعية عام (2006م) بعد أن كانت رافضة المشاركة تحت راية اتفاق أوسلو، وقد اعترف الأمير القطري مؤخراً بأنهم كانوا وراء ذلك. زقوت، ناهض، https://www.watan.ps

[5] **نفسه**، 182.

وقال الشّيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) في اتصالٍ هاتفيّ مع (محمود عباس)، إن هّذه العملية الانتخابية سوف تكون بداية الطريق لبناء الدولة الفلسطينية[1].

ومع بداية تبلور الموقف الدوليّ من الحكومة العاشرة التي شكّلتها حماس، ومحاولة الضّغط عليها لتوجيه سياساتها، وفرض الحصار السياسيّ والاقتصاديّ خشية انعكاس موقف حماس المناقض للسيّاسة الدولية على سلوك الحكومة، أبدى أمير قطر (حمد بن خليفة آل ثاني) من خلال كلمته أمام البرلمان الأوروبيّ في ستراسبورج انتقاده لموقف الدول الغربية من الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس، وقال:" بدلاً من مكافأة الشّعب الفلسطينيّ على ممارسته ديمقراطية قلّما نشهد لها مثيلاً في منطقتنا، تمت معاقبته عليها، وأنا لا أفهم كيف يفرض حصارًا على حكومة منتخبة ديمقراطياً، وتفرض على شعب بأكمله عقوباتٍ جماعيةً لمجرد أنه مارس حقّه الديمقراطيّ في اختيار مَن يحكمه".

ولم تكتف قطر بإعلان تأييدها للعملية الديمقراطية، وتنديدها بمحاولات فرض الإملاءات على الحكومة الوليدة، بل طرحت مبادرات عديدةً بين حركة حماس والعديد من الدول التي لا تتعامل مع الحركة، حيث ذهب وزير خارجية قطر (حمد بن جاسم) إلى الأردن، والتقى بالملك (عبد الله الثاني)، وحمل معه مبادرة إعادة العلاقات بين الأردن وحركة حماس، كما كانت التحّركات الدبلوماسيّة القطرية اتجاه إقناع الإدارة الأمريكية بجدوى الانفتاح على الحكومة الجديدة التي شكلتها حماس برئاسة (إسماعيل هنية)، ومَنْح الفلسطينيين فرصةً لتفعيل ديمقراطيتهم الوليدة، ولم تغفل هذه الجهود عن مساعٍ لتقريب وجهات النظر بين حركة حماس ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للوصول إلى صيغة لتشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ[2].

بالإضافة إلى ذلك طالب رئيس الوزراء القطريّ (حمد بن جاس مآل ثاني) حركتي فتح وحماس بوقف الاقتتال والالتزام باتفاق مكة، ودعاهما إلى ضرورة الجلوس إلى طاولة الحوار من

---

[1] **دراسة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية**،www.mesc.com.jo

[2] الأغا، محمد، **العلاقات القطرية –الإيرانية**، 113.

جديد، وأضاف أنّ: "الدول العربية مسؤولة عن دعم الاستقرار في فلسطين، ودعم اتفاق الفلسطينيين وتحريم الدم بينهم"، وأكد أنّ قطر تساند السلطة الفلسطينية والحكومة، وأنهم لا يدعمون طرفاً على حساب الآخر، ولكنهم يحاولون على قدر الإمكان إيجاد حلّ بحيث تعمل الأطراف الفلسطينية لاسترجاع حقوقها[1].

وعملت قطر على محورين، أولهما: الوقوف إلى جانب التجربة الانتخابية؛ وذلك بالاعتراف بنتائجها والبناء عليها بما يخدم عملية السلام، وثانيهما: كانت تحاول قطر حلّ الصّراع وإنهاء الانقسام، فكان مناسباً لقطر استدعاء بعض عناصر المقاومة إلى عملية السلام[2].

فقدّمت قطر دوراً غير واضح المعالم حتّى الآن في دفع حماس إلى السّيطرة على قطاع غزة ودعمها بالمال مما أوجد الانقسام، وكانت قطر من أشد الداعمين لحماس في تعزيز الانقسام من خلال دفع الأموال المباشرة لدعم مؤسساتها، أو من خلال مشاريع اقتصاديةٍ وإنمائيةٍ، وكان لقطر أيضاً مواقف سياسيةٌ مؤثّرة على حركة حماس، مما زاد من سيطرة قطر على القرار السياسي لدى حركة حماس، وعندما بدأت مباحثات المصالحة بين السّلطة الوطنية وحماس كانت قطر تفرض وجودها بقوة، ولكن دون أن تظهر على السطح[3]،وقد نجحت قطر بذلك، وأخضعت حماس وحّولتها من المقاومة النضالية إلى المقاومة الشّعبية باعتبارها ردّة فعل بهدف الوصول إلى ترسيخ حكم حماس في غزة، وإعلانها كياناً مستقلاً، فالخطوة القادمة لمال قطر هو دفع حماس للاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب، وبذلك تنفيذ خارطة الطريق في سحب سلاح المقاومة[4].

وألقت صحيفة (هوثورن كولر) الأمريكية، الضوء على الاتهامات التي وّجهها مسؤولون في حركة فتح للنظام القطريّ بالتآمر مع إسرائيل لإدامة الانقسام الفلسطينيّ المستمر منذ سيطرة حماس

---

[1] الأغا، محمد، **العلاقات القطرية –الإيرانية**، 116.
[2] شقير، شفيق، **الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية**،5.
[3] **قطر تمن على الفلسطينيين بملياراتها وانقسامهم**، https://www.qposts31/12/2018.
[4] زقوت، ناهض، https://www.watan

على القطاع عام(2007م)، وكذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية للفلسطينيين، وأشارت أيضاً إلى التحركات التي قام بها نظام الحمدين (حمد بن خليفة وحمد بن ثاني) من أجل تعزيز قوة حماس في غزة[1].

فبالرغم من الانقسام؛ إلا أنّ قطر استمرت بدعم حكومة إسماعيل هنية في غزة، مبررةً ذلك بالأزمة الإنسانية التي يعاني منها القطاع نتيجة الحصار الماليّ والاقتصاديّ وحرمان القطاع من المساعداتِ الماليةِ الدوليةِ[2].

وترى الباحثة أنّ الموقف القطريّ اعتراه شيء من الخطأ، حيث كان بإمكانها مساعدة الشّعب في قطاع غزة، من خلال الاتفاق مع جميع الأطراف الفلسطينية؛ لأنّ عملها هذا كان من شأنه أن يزيد الوضع سوءاً بين الفصائل الفلسطينية، واستمرار النزاع فيما بينهم؛ ففي ذلك إشارة واضحة لتأييد ما تقوم به حماس في القطاع ضدّ حركة فتح، ومحاولة لجعل الفجوة تزداد فيما بينهم، فحركة فتح كانت تعارض إيصال الأموال القطرية إلى حماس وذلك من أجل إخضاعها للرجوع تحت جناح منظمة التحرير والسلطة ولإنهاء وجود حكومتين في فلسطين، ولكن حماس كان لها نظرة مغايرة، وهي أنّ هذه الأموال تصل إليها من أجل حل أزمة اقتصادية وإنسانية وقع بها القطاع، هذا وكان لإسرائيل دور في الاتفاق مع قطر لإيصال هذه الأموال لتعميق حكم حماس وتكريس الانقسام بين الفصيلين.

---

[1] محمود، دينا، **قطر وحماس تتشاركان في تصفية القضية الفلسطينية**، https://www.alittihad

[2] الأغا، محمد عوده، **العلاقات القطرية –الإيرانية**، 116.

المواقف الدولية من الانقسام الفلسطيني

أولاً: موقف الولايات المتّحدة الأمريكية

السياسة الأمريكية تولي اهتماماً واضحاًفي قضية الصراع الإسرائيلي العربي[1]، حيث اتسّم الموقف الأمريكيّ بعدائه ووضوحه بما يخُصّ الوضع الفلسطينيّ، فقد عبَّر أكثر من مسؤول في إدارة (جورج بوش) عن رفض الولايات المتّحدة بقاء حركة حماس في السلطة، وأنّ بلاده تبنّت إطلاق برامج دعم فريق رئاسة السلطة الفلسطينية مالياً وعسكرياً، بهدف تعزيز الأجهزة الأمنية التابعة للرئيس(محمود عباس)، بهدف إجبار حركة حماس على الاستجابة لمطالب الرباعية، أو التنحّي عن السلطة وترك الشّرعية الفلسطينية للرئيس محمود عباس، ووضعت الولايات المتّحدة الأمريكية شروطاً يتوجّب على أيّ حكومة فلسطينية الوفاء بها، وهي: الاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقات الموقّعة معها، ونبذ الإرهاب[2].

وترى الولايات المتّحدة في عدم إتمام المصالحة مصلحةً لها ولحليفتها إسرائيل، أنّ تأزم العلاقات بين فتح وحماس يؤدّي إلى زيادة ضعفهم وانقسامهم، وبالتالي تضاؤل قدرتهم على التأثير على مستقبل قضيّتهم إقليمياً ودولياً، وعليه فإنّ الولايات المتّحدة تسعى لإذكاء الخلافات الفلسطينية، وتمنع تشكّل إرادةٍ حقيقيةٍ لدى فتح لتحقيق المصالحة، كما يبدو؛ فإنّ التراجع والتأخير الذي لُوحظ من قِبل السلطة فيما يتعلّق بتنفيذ بنود المصالحة يدلّ على استجابتها للضغوط الأمريكية والغربية، فالولايات المتّحدة لا تُريد أن تحصلَ حماس على شرعيةٍ قانونيةٍ ودوليةٍ، عَبر انخراطها في الحكومة الفلسطينية، والمجلس الوطنيّ ومنظّمة التحرير؛ لأنها مهما انخفضت مطالب حماس، فإنها سترفع سقف المطالب الفلسطينية وتمسّكها في مواجهة إسرائيل والمجتمع الدوليّ، فالانتخابات الديمقراطية التي أفضت إلى فوز حماس

---

[1] Zanotti, J. (2018). The Palestinians: Background and US Relations. Congressional Research Service. (p.2).

[2] أبو عودة، عمران، **قضية المصالحة في الخطاب السياسي الفصائلي**، 60-61.

في المجلس التشريعيّ أفضت أيضاً إلى رفض الأمريكان التعامل مع الحكومة التي فازت بها حماس، وذكرت الحكومة الأمريكية في وقتها أنها ستعترف بحكومةٍ يوجد بها وزراء من حماس، بشرط أن تنبُذ العنف وتعترف بإسرائيل[1].

ويُعدّ موقف الولايات المتّحدة مماثلاً لموقف الرباعية، التي تتبناه منذ (2006م)حتى سيطرة حركة حماس على غزة عام (2007م)، وأدى ذلك الموقف إلى التقليل من الدعم الأمريكيّ للحكومة الفلسطينية، ويبدو أنّ الموقف الأمريكيّ كان مُحرجاً للرئيس بوش الابن لتبنّيه هذه السياسة تجاه الحكومة الفلسطينية رغم كونه داعماً للديمقراطية[2].

كانت أمريكا ضدّ نجاح حماس بالانتخابات التشريعيّة، وتشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، بالإضافة إلى فرض حصارٍ مُحكمٍ على مناطق السلطة الفلسطينية، وتشجيع الاقتتال الفلسطينيّ-الفلسطينيّ، ففي ظلّ هذا الوضع السياسيّ، وفي ظلّ إطلاق المبادرة العربية للسلام التي تجاهلها بوش، وأهملتها أيضاً إسرائيل، جاءت الدعوة الأمريكية لانعقاد ما يُسمّى بالمؤتمر الدوليّ لانبعاث القضيّة الشّرق أوسطية، واستمرّت خلال تلك الفترة الاجتماعات الإسرائيلية الفلسطينية ودون تحقيق أيّ نتائج، وأعطى بوش الضّوء الأخضر (لأولمرت)لشنّ حملته العسكرية على قطاع غزة، وإعادة الاحتلال لقطاع غزة مقابل إنهاء حماس[3].

وأيدت الإدارة الأمريكية كلّ الإجراءات، التي اتخذها الرئيس محمود عباس من إقالة حكومة الوحدة الوطنية التي تَرأسها حماس، والمشكّلة وفقاً لاتفاق مكة، وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة سلام فياض، التي تحولت بعد شهورٍ قليلةٍ إلى حكومة تسيير أعمال، فهذا التأييد الأمريكيّ لسياسات الرئيس محمود عباس، يأتي في سياق تعميق الخلاف بين الطرفين، بحيث يصعب عليهما التحاور مرة أُخرى؛

---

[1] أبو عودة، عمران، **قضية المصالحة في الخطاب السياسي الفصائلي**، 61.
[2] **نفسه**، 62.
[3] أبو حبلة، علي، **زيارة بوش هل حققت ما يتطلع الفلسطينيون لتحقيقه**، https://pulpit.alwatanvoice.com/12/1/2008

لأن الإدارة الأمريكية سعت منذ وصول حماس إلى الحكم إلى تعميق الخلاف بينها وبين حركة فتح، وأيدت الإدارة الأمريكية المرسوم الرئاسيّ الصادر بتشكيل حكومة طوارئ يرأسها سلام فياض، وعليه أصبح الحديث عن أيّ تقارب أو حوار غير وارد؛ لأنّ الفجوة اتسعت بفضل الجهود الأمريكية[1].

لم يكن رفض الولايات المتّحدة لحكومة الوحدة الخطوة الوحيدة التي زادت من حدة التوتر، فقد أدى قرارها بدعم قوات الأمن الموالية لحركة فتح إلى أن تستنتج حماس بأنّ هذا انقلابٌ مسلّحٌ ضدّها، وأصرّت الولايات المتّحدة على أنها تُقدّم المساعدة لضمان أنّ السلطة الفلسطينية ستُكافح الإرهاب وتمنعه، مهما يكُن موقف حماس، وأوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس) الفكرة الكامنة وراء هذه المساعدات في تصريحات لأعضاء الكونغرس في (21/آذار/2007م) عندما قالت:" أعتقد اعتقاداً قوياً جداً أننا في حاجة إلى دعم تطوير قوات الأمن الموالية لأولئك الذين يقبلون مبادئ اللجنة الرباعيّة، لأنني على يقينٍ تامٍّ بأنّ الذين لا يقبلون بها سيواصلون بناء قواتهم الأمنية"[2].

كان موقف أمريكا متأرجحاً وغير ثابت، إذ تؤيد العمليةَ الديمقراطيةَ وحرّيةَ الاختيار، ولكنّها على الرغم من ذلك كانت تصنف حركة حماس منظّمةً إرهابيةٌ تمارس العنف والإرهاب، ولكنها حاولت أن تفرض العديد من الشّروط التي تمكّنها من التعامل مع حركة حماس وتقبلها في السلطة الوطنية الفلسطينية[3]، وصرحت أيضاً:" إذا لم تلتزم حماس بشروط المنظومةِ الدوليةِ الرباعيةِ فإنها لا تستطيع أن تتعامل معها، ووصل الأمر بها إلى قطع المساعدات عن السلطة الوطنية إذا ما واصلت طريق المصالحة مع حماس، ولأنّ المصالحة لم تكن معالمها واضحة على أرض الواقع فقد اتجه الأمريكان إلى التصريح بأنّ الموقف الأمريكيّ سوف يكون واضحاً بعد تشكيل الحكومة[4]، ولكن بالرغم من ذلك سعت الولايات المتحدة إلى تشديد الخناق على حركة حماس من خلال حصار غزة، وكان هذا يصب

---

[1] الوادية، أحمد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية**، 138

[2] دن، ميشيل، أوراق كارنيغي: **حل الدولتين يستوجب وجود حياة سياسية فلسطينية**، العدد:113، 14.

[3] الحمزاوي، نمسة، **أثر الانقسام الفلسطيني**، 122.

[4] النفار، سليم، **سياسات**، 106.

بمصلحة الاحتلال؛ حيث مكنهم ذلك من شنّ عدوانٍ واسعٍ على غزة في (2008م)، مما أدى إلى ازدياد الفجوة بين حركتي حماس وفتح[1].

وقال الرئيس الأمريكي (جورج بوش)، "إنه يرحب بتنافس الأفكار، دليلاً على وجود نظامٍ ديمقراطيٍ سليمٍ، لكنه أعرب عن شكوكه في إمكانية أنّ تكون حركة حماس شريكاً في السلام إذا ما تمسكت ببرنامجها السياسي الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل، واحتفظت بجناحها العسكري المسلح، وأشار بوش أنه تابع باهتمامٍ شديدٍ كيفية تشكيل الحكومة، ثم أضاف: لكنني سأواصل تذكير الناس، من أنه إذا كان برنامج حماس هو تدمير إسرائيل، فإنّ ذلك يعني أنها ليست شريكاً في السلام، وليست مهتمّة بالسلام"[2].

وكشفت وثائق ويكليكس عدداً من المعلومات، مفادها أنّ الإدارة الأمريكية وضعت فيتو على المصالحة الفلسطينية، وهناك العديد من الأطراف الأوروبية الرسمية تفيد بأن الولايات المتحدة غير معنية بالمصالحة لانشغالها ببناء الأجهزة الأمنية في الضّفة، لذلك لا تريد أيّ أمرٍ يؤدّي إلى عرقلة مشاريعها ومخطّطاتها بالضّفة الغربية[3].

ونستنتج ممّا سبق أنّ أميركا كانت رافضةً نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وليس هذا فحسب، مع أنها دولة–كما تدّعي– تقوم على تشجيع الديمقراطية؛ إلا أنها كانت رافضة فكرة مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية، وهذا يتضح من خلال وصفها لحركة حماس بأنها إرهابية وعلى لائحة الإرهاب طوال الوقت، فهي كانت لا تريد أنّ تبقى حماس في السلك السياسيّ؛ لأنها تشكل خطراً عليها وعلى مصالح إسرائيل في فلسطين.

---

[1] حمدان، أسامة، **العلاقات الدولية لحركة حماس**، المنشورة على الموقع الإلكتروني : (2015/8/5)، https://www.alzaytouna

[2] الحمزاوي، نمسة، **أثر الانقسام الفلسطيني**، 123.

[3] https://www.alresalah.ps

ثانياً: الموقف الروسيّ

شكّلت دعوة الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) لوفد من قيادة حماس عُقب فوز الحركة في الانتخابات اختراقاً مهمًّا لمواقف الدول الكبرى، ووصل الوفد بالفعل إلى روسيا في مطلع آذار (2006م)، وعقد اجتماعاً مع وزير الخارجية الروسيّ(سيرجي لافروف)، ومع رئيس لجنة الشّؤون الخارجية في البرلمان الروسيّ (المجلس الأعلى)، إضافة للقاء مع بطريرك روسيا ورئيس المجلس الروسيّ للمفتين، وهو الأمر الذي انتقدته عدة دول كبرى، على رأسها الولايات المتّحدة، وإذا استثنينا الخروج الروسيّ على توجّهات أمريكا وأوروبا من جهة، ضُرِب الحصارُ الدبلوماسيّ على الحكومة الفلسطينية الجديدة، فإنّ هذا الموقف في توجّهاته السياسيّة عموماً لم يشكل اختلافاً نوعياً عن المواقف الأمريكية–الأوروبيةِ، إذ يُلاحظ على نشاط الوفد الفلسطينيّ في روسيا ما يلي: عدم لقاء الرئيس الروسيّ(بوتين) مع الوفد الفلسطينيّ، وتأكيد وزير الخارجية الروسيّ للوفد على ضرورة احترام كلّ ما أقرته اللجنة الرباعيّة ونبذ العنف، والاعتراف بحقّ إسرائيل في الوجود، وهي الأفكار نفسها التي كررها بقية المسؤولين الروس، وهو موقف امتدحه الأمريكيون[1].

واتخذت روسيا موقفاً وسطياً في كافة الأبعاد، فهي لم تقاطع الحكومة الفلسطينية دبلوماسيّاً من ناحية، وأعلنت عن تقديم عشرة ملايين دولار مساعدة، ولكنها التزمت بشروط اللجنة الرباعيّة من ناحية ثانية، كما أبقت من جهة أخرى قائمة هيئة وزارة الأمن الفيدراليّ الروسيّة الخاصّة بالمنظمّات الإرهابية من الإشارة إلى حركة حماس باعتبارها منظّمة إرهابية، بل ودعت روسيا على لسان وزير خارجيتها (لافروف)إلى دمج هاتين الحركتين في عملية السلام في المنطقة من ناحية ثالثة، ولكنّها أكدت على لسان مبعوثها إلى الشرق الأوسط (كالوجين) في (شباط /2006م) على أن تلتزم حماس

[1] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي لسنة 2006**، 218.

بقرارات اللجنة الرباعيّة بالاعتراف بإسرائيل، ورفض الإرهاب، والالتزام بكافة الاتفاقيات من ناحية رابعة[1].

دعمت السياسة الروسيّة لقاءات حركتي فتح وحماس في السعودية، وأيدت اتفاق مكة، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وقد عبَّر المُتحدّث الرسمي الروسيّ ميخائيل كالينينعن ذلك، لكنّ الموقف الروسيّ اتسم من ناحية أُخرى بمحاولة تفسير النزاع الفلسطينيّ الداخليّ بأنه ناجم عن تدخُل عناصر خارجية، وعلى الرغم من أنّ الحكومة الروسيّة لم تحدّد هذه الجهات، إلا أنّ السياق العامّ يوحي بأنه مُوجّه نحو ما عُرِف بخطّة دايتون، التي رأت حركة حماس أنها السّبب الحقيقيّ وراء انفجار الأزمات المتلاحقة في الجبهة الداخلية الفلسطينية[2].

وفي أعقاب انفجار أزمة الصّلاحيات والشّرعيّة في حزيران (2007م) أكدت روسيا موقفها من أهميّة الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية، فدعت حكومة الطوارئ التي شكلت في رام الله برئاسة (سلام فياض)إلى الحوار مع حركة حماس، كما دعت روسيا كُلاً من إسرائيل واللجنة الرباعيّة إلى رفع الحصار عن غزة، واستمرّت في رفض تصنيف حركة حماس حركة إرهابية، وهي مواقف تقليدية للسياسة الروسيّة، لكن الحكومة الروسيّة مارست الضّغط على حماس من خلال تخفيض مستوى الاتصال معها[3].

من الواضح أنّ لموسكو دوراً كبيراً في عملية المصالحة، وإنهاء الانقسام، وأصبح من الواضح أنها سوف تكون واحدة من الأطراف الضامنة للاتفاق (أي المصالحة)؛ وذلك باعتبارها قوةً دوليةً، ويبدو دخول روسيا في المصالحة الفلسطينية بحسب ما رأى بعض المحللين السياسيين، يأتي في وقت

---

[1] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي لسنة 2006**، 218.
[2] صالح، محسن، **التقرير الاستراتيجي لسنة 2007**، 255-256.
[3] **نفسه**، 257.

تظهر فيه حالة من التشجيع لإنهاء الانقسام، بعد استئناف مصر لدورها تجاه المصالحة الفلسطينية، وبعد أنّ أصبحت روسيا كذلك عنصراً رئيسياً بالمنطقة[1].

وأعلنت روسيا بأنها راغبة بالتدخّل والتوسّط بين حركتي فتح وحماس، بهدف إزالة العقبات أمام طريق المصالحة الفلسطينية، واتضح ذلك من خلال دعوتهم لرئيس المكتب السياسيّ لحركة حماس(إسماعيل هنية)، ورحب وزير الخارجية الفلسطينيّ أيضاً (رياض المالكي) بجهود موسكو في تحقيق المصالحة الوطنية بين فتح وحماس[2]، من خلال زيارة موسكو ولقاء المسؤولين الروس، فرحبت حركة حماس بالاقتراح الذي قدمته موسكو لعقد لقاء بين حركتي فتح وحماس؛ وذلك من أجل تحقيق المصالحة وإنهاء حالة الانقسام[3].

وذكر وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) أنّ موسكو رغم جميع الصّعوبات ستظلّ تعمل بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية في حلّ القضيّة الفلسطينيّة، بما فيها الولايات المتّحدة وإسرائيل، وأضاف أيضاً أن موسكو تعمل بالتنسيق مع بعض الدول العربية التي هي على علاقة وثيقة مع حركتي فتح وحماس، من أجل إقناعهما بالعودة إلى اتفاق المصالحة لتشكيل إدارة موحّدة في رام الله، وتنظيم انتخاباتٍ برلمانيةٍ ورئاسيةٍ[4].

فالذي دفع موسكو إلى التعامل مع حماس، والوقوف ضدّ الانقسام أنّ تعمل جاهدةً على إنهائه، هو انفراد حركة حماس من بين فصائل المقاومة الفلسطينية بالالتزام شبه الكامل للتعامل بأساليب غير عسكرية مع إسرائيل، الأمر الذي دفع (بوتين) للقول: "إنّ حركة حماس لا يمكن وضعها بأنها منظّمة إرهابيةٌ "[5].

---

[1] www.felesteen.ps.>web>article؛ انظر أيضاً: حبيب، هاني، **روسيا والمصالحة الوطنية الفلسطينية**،23/12/2018 www.sama.news.ps/ar

[2] **روسيا: مستعدون لإنهاء الانقسام الفلسطيني**، 21/12/2018، https://ramallah.news

[3] المدهون، سامح، **ما مآرب روسيا من تدخلها في ملف المصالحة الفلسطينية**، منشور على الموقع الإلكتروني: www.eremnews.com

[4] **وساطة روسية للتوصل إلى اتفاق ينهي الانقسام الفلسطيني**،https:// Ramallah.News

[5] الحمزاوي، نمسة، **أثر الانقسام الفلسطيني**، 156.

ويمكن القول أن روسيا تعاملت مع حماس بشكلٍ سلسٍ وودّيٍ من أجل إنهاء حالة الانقسام؛ وذلك لأنّ روسيا كانت تؤيد العملية الانتخابية، وأنها كانت منصفة لاختيار الشعب الفلسطينيّ؛ لأنّ ذلك بنظرها من أسس الديمقراطية التي يجب أن تتبع في جميع الدول، وأنّ هذا الاختيار من حقّ الشّعب، ووجب التعامل معه على الرغم من معارضة إسرائيل والولايات المتحدة لهذا الاختيار، ووصفهم لحركة حماس بأنها إرهابية لا يجب التعامل معها.

ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبيّ

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، عقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اجتماعا في بروكسل في (30 يناير2006م)، لمناقشة الموقف حيال حركة حماس المدرجة على اللائحة الأوروبية للمنظمات الإرهابية، وأكد الاجتماع موقف الاتحاد الأوروبي الثابت بأنّ حركة حماس عليها أنّ تنبذ العنف وتعترفَ بإسرائيل، وتلتزمَ بالسلام في الشرق الأوسط إذا كانت راغبةً في التعامل مع الاتحاد الأوروبيّ، وإلا فعلى حركة حماس أنّ تواجه حصاراً سياسياً واقتصادياً[1].

وقال مسؤول الإعلام في مكتب الاتحاد الأوروبي بالقدس (شادي عثمان):" إنه خلال المرحلة الأخيرة بادر الاتحاد الأوروبيّ، وحاول العمل مع المجتمع الدوليّ والسلطة لحل العديد من المشاكل والعراقيل، وإيجاد حلول للمشاكل الأساسية، وآخر هذه المبادرات ما تم في مؤتمرٍ خاصٍ للمانحين الدوليين في بروكسل بهدف رصد أموال لبناء محطة تحليةٍ مركزيةٍ لقطاع غزة، وتم جمع ما يقارب من (80%) من الأموال المطلوبة لإنشاء المحطة وهو ما يقارب (600) مليون دولار، وأوضح أيضاً أنّ الاتحاد الأوروبي صرح في أكثر من مناسبة عن قلقه من تدهور الأوضاع في قطاع غزة، وأكد أنّ الحلّ المطلوب لقطاع غزة هو حلٌّ جذريٌّ يقوم على أساس سياسيٍّ واقتصاديٍّ واجتماعيٍّ ينهي الحصار المفروض على القطاع، ويعيد الوحدة الفلسطينية بين الضفة والقطاع، وينهي حالة الانقسام

[1] الحمزاوي، نمسة، **أثر الانقسام الفلسطيني**، 136-137.

الخطيرة التي أدت إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وحجم العائلات التي تعتمد على المعونات الدولية إلى أكثر من (50%) من سكان القطاع[1].

وأكدت المفوضية الأوروبية للعلاقات الخارجية (بينيتا فيريرو–والدنير):" أنّ المفوضيّة ستتعاون مع الحكومة الفلسطينية المقبلة أيا ما كانت، إذا كانت مصممة على التوصل إلى أهدافها بطريقةٍ سلميةٍ"، وأضافت:" الأمر لا يتعلق بأحزابٍ سياسيّةٍ بل بحقوق الإنسان ودولة القانون والمبادئ الديمقراطيّة"[2].

رابعاً: موقف الأمم المتحدة

أكد الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون)على أنه من الضّروري أن تجري المصالحة الفلسطينية، وأن تكون بشكل يعزز السّلام والأمن، وترك العنف والتعصّب، وكان الأمين العام مرحباً بالجهود التي قدمت من أجل تحقيق المصالحة والوحدة الفلسطينية بما في ذلك الجهود التي قدمتها الدولة المصرية من أجل تحقيق ذلك[3].

وبالنسبة إلى الموقف الذي اتخذته الأمم المتّحدة من الانقسام والدور الذي قدمّته في مساعي المصالحة أنها كانت تطالب حركة حماس بأنّ تلتزم بشروط الرباعيّة الدولية، والانضمام إلى مسيرة التسوية، وكذلك كانت تدعو الفلسطينيين بالعودة إلى الوحدة الوطنية[4].

يتضح بأنه على الرغم من ترحيب الأمم المتحدة بالمصالحة ومحاولتها لتقريب وجهات النظر، وإنهاء الانقسام إلا أنها بقيت تفرض الشّروط على حركة حماس، وتحثّها على الالتزام بها وتحاورها لترك العنف والتمسّك بشروط الرباعيّة، وأنّ تلتزم بالتسوية والعملية السّلمية مع إسرائيل هذا ما زالت

---

[1] ://www. Samanews.pshttps

[2] الحمزاوي، نمسة، **أثر الانقسام الفلسطيني**، 137.

[3] **أخبار الأمم المتحدة**: https:// news.un. org/ar/story/2011/5/141642

[4] أبو عودة، عمران، **قضية المصالحة في الخطاب السياسيّ الفصائلي**، 65.

حركة حماس ترفضه حتى الآن، وترفض أيضاً التنازل عن عملية المقاومة، ما أفضى إلى تعزيز الانقسام وتكريسه.

كذلك وعلى الرغم من كلّ هذه المواقف الإقليمية، والعربيةِ، والدوليةِ، التي تبدو في ظاهرها رافضة لحالة الانقسام، والأحداث التي تلته، إلا أنها بالخفاء قد تؤيد بقاءه؛ وذلك بحسب ما يتوافق مع مصالح كل دولة، فيما يبدو الانقسام وكأنه فلسطينيّ–فلسطينيّ إلا أنه في الحقيقة ثمة أيدٍ خفية كانت تؤججه، وربما أيضاً توجهه وأن لكلّ دولة من الدول أطماعها التي تسعى لتحقيقها، وكذلك الحال بالنسبة لفتح وحماس، فكلّ فصيل يتماشى مع مصلحته، ولو كان غير ذلك لسعى كل فصيل للتضحية من أجل مصلحة الشعب وحقوقه كما أن كل دولة عربيةٍ أو أجنبية، كانت تسعى ولو بالخفاء إلى إبقاء الانقسام؛ لأنّ في ذلك ما يحقق مصالحها، مع أنها على يقين تامّ بأنّ في ذلك آثاراً سيئة تنعكس على الشعبّ الفلسطينيّ سواء على المستوى السياسيّ أو الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ.

الخاتمة

تعرّض النظام السياسي الفلسطيني إلى عدّة أزمات بعد وفاة الشهيد ياسر عرفات، حيث ظهرت أزمات الفلتان الأمنيّ، بالإضافة إلى حدوث صراعاتٍ وخلافاتٍ بين الفصائل الفلسطينية، ونتيجة هذا النزاع الحاصل بين الفصائل اتجهت نحو الحوار من أجل التّوصّل إلى حلّ فيما بينهم، فكان الحوار من خلال اتفاق عُرف باتفاق القاهرة عام (2005م) تضمّن الاتفاق العديد من البنود كان من أهمّها تحديد الإجراءات والضوابط التي تتعلّق بالانتخابات التشريعية الثانية وضرورة استكمال الإصلاحات الشّاملة في المجالات كافة، وأوضحت حماس أنّ قرارها لخوض الانتخابات لا يستند على مبادئ أوسلو الذي انتهى عملياً بعد محادثات كامب ديفيد الثانية، واندلاع انتفاضة الأقصى (2000م)، وبالتالي فإنّ قرارها يستند إلى اتفاق القاهرة؛ لأنه المرجعيّة السّياسيّة التي تحكم السّلوك السّياسيّ للقوى الفلسطينية في المرحلة المقبلة.

حدث الانقسام عام (2007م)،وهذا الانقسام لم يطرأ بشكل مفاجئ، وإنما له جذور تعود إلى بدايات الانتفاضة الأولى (1987م)، وتأسيس حركة حماس (1987م)، باعتبارها حركةً إسلاميةً كانت في نظر حركة فتح أنها بديلة لها ولمنظّمة التحرير الفلسطينية، وكان هناك أيضاً العديد من المقدمات التي هيّأت الأجواء والظروف التي كانت سبباً رئيسياً لحدوث الانقسام كالخلافات والانشقاقات داخل فصائل المنظّمة، ومن أسباب الانقسام أيضاً: أنّ لكلّ فصيل الأيديولوجية الخاصّة به، فركزت حركة فتح منذ تأسيسها على فكرة تحرير فلسطين، وركزت أيضاً على الهوية الوطنية، واستقلالية القرار الفلسطينيّ واستبعاد الأيديولوجيات من هوية الحركة، أما بالنسبة لأيديولوجية حماس، فهي أنّ الإسلام منهجها وإليه تحتكم في كلّ تصّرفاتها، وتشترط على حركة فتح أن تتبنّى هذا المنهج، كما تطالبها بالتراجع عن التنازلات السّياسّية التي قدمتها لإسرائيل.

وتلا الانقسام أحداث كثيرة منها، الفلتان الأمنيّ والقتل والاعتداء على المقرات، وعلى الأشخاص وانتشار الفساد والفوضى، بالإضافة إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية والسّياسيّة على حدّ سواء، هذا بالإضافة إلى فرض حماس سيطرتها بالكامل على قطاع غزة، وأجرت عمليّة تطهيرٍ سياسيٍّ كاملٍ، فتمّ أيضاً الاعتقال واحتجاز المئات منَ الأشخاص، بالإضافة إلى ظهور مسيرات ومظاهراتٍ مسلّحة قادها (محمد دحلان)، ونشوب الكثير من المناكفات والمشاغبات السّياسّية، وعدم مشاركة حركة فتح في الحكومة، ووضعت شروطاً على حركة حماس وغيرها الكثير من الأحداث التي أسهمت في تردّي الأوضاع في فلسطين، وإحداث التخبّط والارتباك في البيت الفلسطينيّ وفي نهاية المطاف باتت حماس تحكم سيطرتها الكاملة على قطاع غزة، ولكن مقابل ذلك خسرت الاعتراف الإقليميّ والدوليّ؛ وذلك بسبب فرض سيطرتها على القطاع، مما أدى إلى فرض الحصار على القطاع، عربياً وإقليمياً ودولياً، إضافةً إلى أنها عانت كثيراً من الإغلاق التامّ عليها.

ونتيجة الأحداث المتتالية لحالة الانقسام كان لا بدّ من وجود محاولةٍ جادةٍ وصادقةٍ لإنهاء حالة الاقتتال والعمل على وحدة الصّفّ الفلسطينيّ، وتمّ ذلك من خلال المبادرة اليمنية لإنهاء حالة الانقسام، والتي أبرمت في (2007م)فقد نصّت على العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه في غزة قبل تاريخ (13/6/2007)، والتقيد بما التزمت به منظّمة التحرير الفلسطينية وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية، بالإضافة إلى استئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة عام (2005م) واتفاق مكة عام (2007م) على أساس أنّ الشّعب الفلسطينيّ كلّ لا يتجزأ، وأنّ السلطة الفلسطينية تتكوّن من سلطة الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب، والسلطة التنفيذية ممثلة بحكومةِ وحدةٍ وطنيةٍ، والالتزام بالشّرعية الفلسطينية بكلّ مكوناتها وغيرها من البنود التي وردت في هذه الاتفاقية.

وكان للانقسام العديد من الآثار السلبية على الحالة الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ والسياسيّةِ، فالانقسام خدم إسرائيل بالدرجة الأولى من حيثُ مقدرتها على تشتيت الشّعب الفلسطينيّ، ومن خلال تقسيم فلسطين وضياع الحقوق الفلسطينية وحقّ العودة وحقّ اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وضياع ما تبقّى من القضيّة الفلسطينية.

وانعكست حالة الانقسام على دور المجلس التشريعي رغم بقائه رابطاً سياسياً واحداً في الضفة الغربية والقطاع، وتعطيل سنّ القوانين والتشريعات، ممّا ألحق ضرراً كبيراً في البنية السياسيةِ للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأفقد النظام السياسيّ الفلسطينيّ الاستقرار السياسيّ، وأثر أيضاً على الوضع داخل السجون، فإدارة المعتقلات تربط وضع المعتقلات بالوضع الفلسطينيّ فإذا كان الشعب قوياً ومتماسكاً، فإنّ هذه الإدارة لن تتجرأ على الهجوم على الأسرى ولا أن تسلبهم حقوقهم المكتسبة، أما إذا كان على العكس وكان الشارع الفلسطيني ممزقاً، فإن هذه الإدارة سوف تستغلّ الوضع وتصبّ غضبها على المعتقلين.

وبسبب هذا الوضع ثمة مواقف متعددةٌ سواء فلسطينية أو دولية أو إقليمية أو عربية، منها ما يدين الانقسام، ومنها من كان يؤيد هذا الانقسام لمصالح سياسيةٍ واقتصاديةٍ تعود بالفائدة عليهم، فعلى سبيل المثال إسرائيل وأمريكا كانتا مع استمرار الانقسام؛ لأنّ في ذلك تحقيقاً لغاياتهما وأهدافهما، أما بالنسبة لبعض الدول العربية كمصر، فكانت ضدّ هذا الانقسام، وذلك أيضاً بسبب مصالح استراتيجية وجغرافيةٍ خاصةٍ بها؛ إذ إنّ استمرار هذا الانقسام سوف يؤدّي إلى هجرة الكثير من أبناء غزة نحو مصر، وهذا حتماً سوف يقود إلى انفجارٍ سكانيّ في مصر، وازدياد الفوضى والفلتان الأمنيّ بها، فحاولت أن تقوم بدور الوسيط بين الفصيلين، وقدمت أكثر من ورقة للتوفيق بينهما، أما فيما يتعلق بالفصائل الفلسطينية نفسها كالجبهتين (الشّعبية والديمقراطية) وغيرهما فقد أدانوا هذا الانقسام مع عدم تحميل أيّ طرف من أطراف الانقسام المسؤولية.

من الواضح أن لكل فصيل من الفصائل الفلسطينية هدف تريد من خلاله الوصول إلى منصب أو مكانة رفيعة في المجتمع، فالفصائل التي كانت تندرج تحت منظمة التحرير والسلطة كانت تريد بقاء فتح على حساب حركة حماس المنتخبة من قبل الشعب، وذلك خوفا على مناصبها ومكاسبها التي تجنيها من استمرار فتح على الساحة الفلسطينية، وكذلك الحال بالنسبة للفصائل المؤيدة لحركة حماس، فالذي توضح من خلال هذه الدراسة أن الصراع كان صراعاً من اجل السلطة، ومن أجل المناصب الرفيعة ليس إلا، وما كان على الدول العربية إلى أن تلعب دور الوسيط من أجل الإصلاح، وذلك أيضاً من أجل الحفاظ على المصالح المشتركة القائمة بينها وبين فتح وحماس وبين إسرائيل، إلى أن تدهورت الأوضاع بشكل ملحوظ في فلسطين، وحتى الآن وما الدعوة إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أعلن عنها الرئيس محمود عباس أثناء انعقاد الدورة الأخيرة للأمم المتحدة، إلا محاولة أخيرة للخروج من مأزق الانقسام، والاحتكام إلى الشعب ليقول كلمته في اختيار الجهة التي تنهي الانقسام، وتعيد للنظام السياسي الفلسطيني نشاطه، وتضع القضية الفلسطينية على سلم اهتمام العالم.

الملاحق

وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني

فيما يلي نص وثيقة الوفاق الوطني التي توصل إليها قادة الأسرى الفلسطينيين في معتقلات الاحتلال في شهر مايو/أيار 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"

انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية، ونظراً للمخاطر المحدقة بشعبنا، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية، وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم شعبنا، وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة، هذا المشروع والمخطط الذي تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة تأسيساً على إقامة واستكمال الجدار العنصري وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، والاستيلاء على الأغوار، وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة.

ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ووفاء لشهداء شعبنا العظيم، وعذابات أسراه، وأنات جرحاه، وانطلاقاً من أننا ما زلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني ديمقراطي، مما يفرض إستراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع.

ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستناداً إلى إعلان القاهرة، والحاجة الملحة للوحدة والتلاحم، فإننا نتقدم بهذه الوثيقة "وثيقة الوفاق الوطني" لشعبنا العظيم الصامد المرابط، وإلى الرئيس محمود عباس أبو مازن، وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية، ومجلس الوزراء، وإلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضائه، ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وأعضائه، وإلى كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقيادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي، آملين اعتبار هذه الوثيقة كلاً متكاملاً وأن تلقى دعم ومساندة وموافقة الجميع، وتسهم بشكل أساسي في التوصل إلى وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني:

1- إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى من أجل تحرير أرضه، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وضمان حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين، مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية.

2- الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في مارس/آذار 2005 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية، وفق أسس ديمقراطية، ولتكريس حقيقة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في مختلف الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية. وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية عام 2006 بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية وتجمعات شعبنا في كل مكان وكافة القطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات على أساس نسبي في التمثيل والحضور والفاعلية النضالية والسياسية والاجتماعية والجماهيرية، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً وطنياً جامعاً للفلسطينيين في الوطن والمنافي، ومرجعية سياسية عليا.

3- حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار المقاومة بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 67 إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال

بمختلف أشكاله ووجوده وسيادته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

4- وضع خطة فلسطينية لتحرك السياسي الشامل، وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة، من أجل استحضار وتعزيز رحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية، ودعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال، ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا، ولمواجهة الحصار الظالم علينا.

5- حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة، هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه، وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام الدستور المؤقت للسلطة والقوانين المعمول بها، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب لإرادة الشعب الفلسطيني، بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحها المجلس التشريعي الثقة. وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة، والعمل المشترك وعقد الاجتماعات الدورية بينهما، لتسوية أية خلافات بالحوار الأخوي استنادا إلى الدستور المؤقت، والمصلحة الوطنية العليا، وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية وخاصة الجهاز القضائي، واحترام القضاء بكافة مستوياته وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون.

6- تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة كافة الكتل البرلمانية، وبخاصة حركتي "فتح" و"حماس" والقوى السياسية الراغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، ومواجهة التحديات بحكومة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى، وكذلك بالدعم العربي والدولي، وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح ومحاربة الفقر والبطالة، وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة، وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي، وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال، وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين.

7- إن إدارة المفاوضات هي من صلاحية "م. ت. ف" ورئيس السلطة الوطنية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام، حيث ما أمكن.

8- تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس يجب أن تقوم به وبكافة الوسائل القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و"م. ت. ف" والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة والتشريعي وكافة التشكيلات المقاومة.

9- ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين، والدفاع عن حقوقهم، والعمل على عقد مؤتمر شعبي تمثيلي للاجئين ينبثق عن هيئات متابعة وظيفته التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ القرار 194 القاضي بحق العودة للاجئين وتعويضهم.

10- العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، وتوحيد وتنسيق العمل والفعل للمقاومة، وتشكيل مرجعية سياسية موحدة لها.

11- التمسك بالنهج الديمقراطي، وبإجراء انتخابات عامة ودورية وحرة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي والمجالس المحلية والبلدية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة، والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديمقراطية، واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه، واحترام سيادة القانون والحريات الضرورية والعامة وحرية الصحافة، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز، وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها.

12- رفض وإدانة الحصار الظالم على شعبنا الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل، ودعوة العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني و"م. ت. ف" وسلطته الوطنية، ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية، والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع العربي والعمل العربي المشترك.

13- دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصفوف، ودعم ومساندة "م. ت. ف" والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيساً وحكومة، وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

14- نبذ كل مظاهر الفرقة والانقسام وما يقود إلى الفتنة، وإدانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية، وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني، والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات، والتعبير عن الرأي بكافة الوسائل بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج السلمي، وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح، ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة.

15- إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه السياسية في قطاع غزة في وضعه الجديد في معركة الحرية والعودة والاستقلال وتحرير الضفة والقدس وبما يجعل من القطاع الصامد رافعة وقوة حقيقية لصمود ومقاومة لشعبنا في الضفة والقدس، وإن المصلحة الوطنية تقضي بإعادة تقييم الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال.

16- ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري بما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين في مواجهة العدوان والاحتلال، وحفظ الأمن والنظام العام، وتنفيذ القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني، وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني، وضرورة وتنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.

17- دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها، والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون.

18- العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصري سياسياً ومحلياً، ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتهما.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح "

النائب مروان البرغوثي

أمين سر حركة "فتح"

حركة الجهاد الإسلامي

الشيخ بسام السعدي

حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني

القاهرة 2011-05-04

انطلاقا من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي تقتضي اعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ووفاء لدماء لشهدائنا الابرار، واجلالا لمعاناة اسرانا البواسل، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن اجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ويقينا بان منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجب ان تهدرها اية خلافات او صراعات.

وارتباطا بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عقد في القاهرة ابتداءً من 26-9-2009 بمشاركة مصرية فاعلة ومقدرة، وما تلي ذلك من جلسات حوار متعددة ومكثفة اتسمت بالشفافية والمصارحة، والتعمق في مناقشة كافة قضايا العمل الوطني بعقل مفتوح وارادة سياسية، ورغبة حقيقة في انهاء الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي اضفى سلبياته على كافة ارجاء الوطن الفلسطيني.

وتاكيدا للتوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون اعادة وحدة الوطن والشعب، فقد اتفقت كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية على انهاء حالة الانقسام الفلسطيني الى غير رجعة، وحددت كافة المبادئ والاسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك، وتوافقت على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام، واصبحت هذه الحلول هي النبراس الذي شكل القاعدة الرئيسية لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة، على ان يتم الانطلاق منها الى آفاق التنفيذ لتنصهر فيها كل الخلافات، وتتآلف معها كل الارادات، ويتحرك الجميع يدا بيد لبناء الوطن الفلسطيني.

ومن اجل انجاح اتفاقية الوفاق الوطني في المرحلة القادمة التي ستعقب عملية التوقيع، فقد وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات هذه المرحلة وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ متطلباتها، والتفاعل بايجابية مع استحقاقاتها، على ان تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية الاشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

وفي النهاية يثمن المجتمعون الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية ، وللجهد الدؤوب الذي ادى الى توقيع اتفاقية الوفاق الوطني بما يتيح اعادة حقيقية لترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يتقدم المجتمعون بكل الشكر والتقدير للدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية ، وستظل فلسطين ترى ان الدول العربية هي عمقها الحقيقي .

وقد اتفق المجتمعون على ان هذه الاتفاقية تتطلب ان تتحول النوايا الحسنة الى برنامج عمل قابل للتنفيذ ، ويعاهدون الله، ويتعهدون امام شعبهم في الوطن والشتات، ان يقوموا بتنفيذ كل ما تضمنته الاتفاقية وبذل كل الجهد لانجاحها، من اجل مصلحة الشعب الفلسطيني في اطار من المسؤولية والالتزام.

اولا: منظمة التحرير الفلسطينية

تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق اسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل وفقا لاتفاق القاهرة مارس 2005 ، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو 2006 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل اليها وفق اسس ديموقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في اماكن تواجده كافة، بما يتلائم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤليتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والانسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والاقليمية كافة .

ان المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد(طبقا للتوقيتات المحددة) بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والاحزاب الوطنية والاسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما امكن ووفقا لمبدأ التمثيل النسبي بالتوافق حيث يتعذر اجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة مارس 2005 والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية اطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً واطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

ولاية المجلس الوطني "4" سنوات بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي وتجري انتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل وبقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها اجراء انتخابات.

تشكل اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب اعلان القاهرة مارس 2005) لجنة متخصصة لاعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعه اليها لاعتماده.

تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب اعلان القاهرة 2005) باستكمال تشكيلها وعقد اول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ الاتفاق .

تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية ، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ويضمن عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسؤوليات.

ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب اعلان القاهرة 2005 باستكمال تشكيلها وعقد اول اجتماع لها كاطار قيادي مؤقت وتكون مهامها كالتالي :-

- وضع الاسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق .

- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعقد اجتماعها الاول في القاهرة لبحث آليات عملها.

ثانيا: الانتخابات

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة يوم الاثنين الموافق 28-6-2010 ويلتزم الجميع بذلك.

تجري انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على اساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما امكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على اساس النظام المختلط.

تتم الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي :

- 75% (قوائم) .
- 25% (دوائر).
- نسبة الحسم 2% .
- الوطن ستة عشر دائرة انتخابية (احدى عشر دائرة في الضفة الغربية ، وخمس دوائر في قطاع غزة).

تجري الانتخابات تحت اشراف عربي ودولي ، مع امكانية اتخاذ كافة التدابير لضمان اجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جو من الحرية والنزاهة والشفافية في الضفة والقطاع.

<u>التوافق على المبادئ العامة التالية:-</u>

- تهيئة الاجواء اللازمة لتسهيل وانجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية .
- تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس.
- توفير الضمانات اللازمة لاجراء وانجاح الانتخابات في مواعيدها.

توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار لضمان اجاء الانتخابات دوريا بنزاهة وشفافية في مواعيدها.

الية الرقابة على الانتخابات

- التأكيد على ما ورد في المادة (113) من قانون الانتخابات بشأن مراقبة وتغطية الانتاخابات.
- تعزيز الرقابة على الانتخابات بتوسيع المشاركة المحليو والعربية والدولية.
- في حالة انشاء نظام الكتروني يتم توفير آليات الرقابة الالكترونية على ان يكون التدقيق الورقي هو المعيار المعتبر في هذا الشأن.

تشكيل محكمة قضايا الانتخابات

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضايا الانتخابات من رئيس وثمانية قضاة بتنسيب من مجلس القضاء الاعلى، ويعلن عنها بمرسوم رئاسي بعد استكمال الاجراءات لتشكيله(مجلس القضاء الاعلى) بالتشاور والتوافق الوطني وفق القانون وبما لا يمس استقلالية السلطة القضائية.

تشكيل لجنة الانتخابات

عملاً بما جاء في قانون الانتخابات يقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

ثالثا: الامن

مبادئ عامة

مقدمة

ان شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني ، لذا فان عمل الاجهزة الامنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب ان يحقق امن الوطن والمواطن من خلال المبادئ التالية:

- صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الامنية حسب المهام المنوطة بها وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية .
- مرجعية الاجهزة الامنية طبقا لقانون الخدمة في قوى الامن الفلسطينية وان تكون تلك الاجهزة مهنية وغير فصائلية.
- تحديد معايير واسس اعادة بناء وهيكلة وتوحيد الاجهزة الامنية.
- جميع الاجهزة الامنية تخضع للمسائلة والمحاسبة امام المجلس التشريعي.
- كل ما لدى الاجهزة الامنية من معلومات واسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، واي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون.
- كافة المقيمين على اراضي السلطة، من مواطنين واجانب هم اصحاب حق في توفر الامن والآمان، دون اعتبار للجنس او اللون او الدين.
- اي معلومات او تخابر او اعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.
- تحريم الاعتقال السياسي.
- احترام الاجهزة الامنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن.
- العلاقة الخارجية للشؤون الامنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية .
- ابعاد المؤسسة الامنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة واعتبارها ضمان لامن واستقرار الوطن والمواطن.

معايير واسس اعادة بناء وهيكلة الاجهزة الامنية

- التأكيد على ما نص عليه قانون الخدمة لقوى الامن والموافقة على جميع المحظورات الواردة في القانون (من المواد من 90-94).
- اعتماد المعايير المهنية والوطنية في الانتساب للاجهزة الامنية .

- الاسراع في انجاز القوانين واللوائح الخاصة بالاجهزة الامنية بما ينظم عمل هذه الاجهزة، وعدم التدخل في الاختصاصات.
- تحديد وتنظيم التسلسل الاداري في صدور الاوامر في المؤسسة الامنية بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة .
- يحظر اقامة اي تشكيلات عسكرية خارج اطار الهيكل المقرر لكل جهاز.
- تناسب عدد الافراد لكل جهاز مع المهام الموكلة له.
- التزام جميع الاجهزة بالقوانين السارية المعمول بها في مناطق السلطة، واحترام مبادئ حقوق الانسان وكرامة المواطنين، والتعاون التام بين الاجهزة ذات العلاقة (القضاء- النيابة العامة- مؤسسات المجتمع المدني- الوزارات المختلفة) وتمكين الهيئات الوطنية ومراكز مؤسسات حقوق الانسان من ممارسة عملها للتأكد من الحفاظ على حقوق الانسان.
- تخضع الاجهزة الامنية وقادتها وعناصرها للمسائلة والرقابة من قبل الهيئات والجهات المسؤولة المخولة ووفق القانون والنظام.
- تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهمات الوظيفية وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها.
- المحافظة المطلقة على اسرار الدولة والمؤسسة.
- تباشر الأجهزة الأمنية عملها وفقاً للقانون وبعيداً عن التدخلات، ووفق الصلاحيات المخولة لها في القانون، ومع ضرورة تعزيز القانون والتشريعات بما يخدم ذلك.
- ضرورة الاهتمام بالتدريب المحلي والخارجي نظراً لما للتدريب من اهمية قصوى في صقل المهارات واكتساب الخبرات نحو التطوير المهني.
- تستجيب المعايير الموضوعة لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية في حدودهم السياسية.
- تتناسب الموازنة المقررة مع حجم المهام المنوطة بالأجهزة الامنية، وتخضع جميع أوجه الصرف لمبدأ الرقابة والشفافية.
- الالتزام بالمدد المحددة لقادة الأجهزة وفق القانون.

اللجنة الامنية العليا والاستيعاب

- تشكيل لجنة امنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوما بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت اشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والاشراف على تنفيذها.
- يتم اعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

- التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (استيعاب- إحالة للتقاعد- نقل إلى وظائف مدنية- .....)
- تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة ألاف) عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية الوفاق الوطني مباشرة، على أن يزداد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يتم التوافق عليها.
- يتم ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي.

الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة المدنية في قوى الأمن الفلسطينية لسنة 2005 لتكون على النحو التالي:

- قوات الأمن لوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني.
- قوى الأمن الداخلي (الشرطة- الدفاع المدني- الأمن الوقائي)
- المخابرات العامة.

(وأي قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون ضمن القوى الثلاثة)

مهام الأجهزة الأمنية

الأمن الوطني

التعريف

الأمن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، وفقا لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

مهام قوات الأمن الوطني

- حماية سيادة البلاد وتأمين سلامة أراضيها والمشاركة في تعميرها والمساعدة في مواجهة الكوارث الداخلية، وذلك وفقا للحالات التي يجوز فيها الاستعانة بقوات الأمن الوطني في المهام غير العسكرية.
- تنفيذ الإحكام القضائية والأوامر الصادرة عن السلطة ذات الاختصاص فيما يتعلق بقوى الأمن وفق النظام والقانون العسكري.
- حماية الوطن من أي اعتداء خارجي.
- مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية في مناطق انتشارها، وتشترك في التصدي لحالات الطوارئ المحددة دستوريا.
- التمثيل العسكري في السفارات الوطنية في الخارج.

قوات الأمن الداخلي

التعريف

الأمن الداخلي هو هيئة أمنية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة أعمالها وتنظيم شؤونها.

مهام قوى الأمن الداخلي

- حفظ النظام العام والحفاظ على الآداب والأخلاق الفاضلة.
- حماية امن المواطن وحقوقه وحرياتها والمؤسسات العامة والخاصة.
- تنفيذ واحترام القانون.
- القيام بأعمال الدفاع المدني والإنقاذ وإطفاء الحرائق.
- مكافحة كافة أعمال وصور التجسس داخل الوطن.
- المحافظة على الجبهة الداخلية من أي اختراقات أو تهديدات خارجية.
- تنفيذ الأحكام القضائية أو أي قرارات قانونية صادرة عن السلطة ذات الاختصاص وفق ما ينص عليه القانون.

تتألف قوى الأمن الداخلي من الأجهزة التالية:

الشرطة

مهام جهاز الشرطة

- المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأغراض والأموال والآداب العامة.
- منع الجرائم، والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
- إدارة مراكز الإصلاح وحراستها.
- تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية، ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.
- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.
- حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون.

الأمن الداخلي\الأمن الوقائي

مهام جهاز الأمن الداخلي\الأمن الوقائي

- مكافحة الأعمال التجسسية داخل أراضي السلطة.
- متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة والعمل على منع وقوعها.
- الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها.
- توفير المعلومات للقيادة السياسية للاسترشاد بها في التخطيط واتخاذ القرارات.

الدفاع المدني

مهام جهاز الدفاع المدني (قانون الدفاع المدني الفلسطيني)

الأمن والحماية

التوافق على المهام التالية له:

- حماية الشخصيات الرسمية والقيادات الحكومية خلال تحركاتهم الداخلية وأثناء السفر للخارج.
- توفير الحماية للوفود الأجنبية.
- تامين أماكن اللقاءات والاجتماعات الرسمية.
- متابعة امن وفحص المركبات التابعة للجهاز والشخصيات.
- حماية موكب الشخصيات وتحركاتهم داخل الوطن.
- توفير الحماية للشخصيات والزوار في معابر الوطن وتسهيل مهمة السفر.
- توفير الأماكن الآمنة لإيواء الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.
- وضع خطط الطوارئ لتنقل واتصالات الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.

المخابرات العامة

تعريف المخابرات العامة

المخابرات العامة هيئة أمنية نظامية مستقلة تتبع الرئيس الفلسطيني، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاته برئاسته وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة.

مهام جهاز المخابرات وفق قانون المخابرات العامة الفلسطينية

- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطر واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقا لأحكام القانون.
- الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شانها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وآمنه واستقلاله ومقدراته.
- التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك، أو أي من مجالات الأمن الداخلي، شريطة المعاملة بالمثل.

عقيدة قوى الأمن

- تنطلق عقيدة الأجهزة الأمنية وفق ما نص عليه القانون الأساسي (المادة 84) مع إضافة جملة "وحماية حقوقه المشروعة".

مرجعية قوى الأمن

- تكون مرجعية قوى الأمن وفقا لم تم الاتفاق عليه في مهام الأجهزة الأمنية.

مجلس الأمن القومي

- يُرجع للمجلس التشريعي لإصدار قانون لمجلس الأمن القومي الفلسطيني.

آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة الأمنية

- تشكيل لجنة للاتصال وتوفير الاحتياجات المحددة.
- يقوم كل جهاز بتحديد احتياجاته وتقدم للجنة.

- استقدال الوفود الأمنية الزائرة بغرض تقديم المساعدة للأجهزة الأمنية على أن يكون محكوما بضوابط المهمة وفق جدول زمني محدد.

رابعا: المصالحة الوطنية

الاتفاق على الأهداف التالية:

- نشر ثقافة التسامح، والمحبة، والمصالحة، والشراكة السياسية، والعيش المشترك .
- حل جميع الانتهاكات التي نجمت عن القتال والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية.
- وضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً.
- وضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة.
- تأمين الموازنات اللازمة لدعم إنجاح مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني بموال عربياً.
- الإشراف على المصالحة الاجتماعية.
- تشكيل لجان فرعية في كافة المحافظات.

آليات ووسائل المصالحة

- الوقف الفوري لكل أشكال التحريض المتبادل والانتهاكات بمختلف أنواعها ومراقبة تنفيذ ذلك.
- عقد لقاءات جماهيرية موسعة لكل كل قطاعات المجتمع (المدارس، جامعات، تجمعات شعبية) وتنظيم حملات إعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالحة والتسامح في المجتمع، وإشراك كافة المنابر الإعلامية بما في ذلك المساجد من اجل تحقيق هذا الهدف.
- إشراك كل من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلين ولجان الإصلاح، في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصلح العام.

- الاستماع إلى جميع ضحايا العنف الداخلي والفلتان الأمني، وتحديد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمتضررين وذويهم.
- تحديد أسس التعويض المادي للمتضررين.
- بحث سبل تفعيل دور القانون في المحاسبة، والتوصيات بذلك لجهات الاختصاص.
- الزيارات الميدانية وإجراء الاستقصاءات اللازمة.
- المتابعة مع الجهات المعنية ومطالبتها بالحزم في مواقفها لوقف عملية اخذ القانون باليد والمحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك.
- العمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم.
- إصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي، ووضع آلية متابعة ذلك.
- القيام بجولات عربية لتسهيل مهام لجنة المصالحة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تشكيل لجنة المصالحة من الآتي:

- رئيس اللجنة (بالتوافق)
- نائب رئيس
- أمين سر
- أمين صندوق
- الأعضاء

تشكيل وحدة استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وهي:

- وحدة التعبئة والإعلام
- وحدة الشكاوي والمظالم
- وحدة العلاقات العامة
- وحدة حصر الأضرار
- وحدة التوجيه لقضائية (القضاء النظامي- القضاء الشرعي- القضاء العشائري)

اعتبار أن الأفراد الذي لحق بهم أذى بمختلف أنواعه أثناء مرحلة المواجهات الداخلية ضحايا العنف، وان تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية، وينطبق على الجرحى ما ينطبق على الضحايا.

وبناء على ذلك فان الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه بسبب أعمال جنائية فردية، يتحمل الجاني مسؤولية ذلك وتتخذ بحقه الإجراءات القضائية الملائمة، أما الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه على خلفية الصراع السياسي يتحمل التنظيم المتسبب بالأذى مسئوليته، دون تحميل المسؤولية للأفراد، وتجرى معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية من الجميع، وبما يحقق العدالة للمتضررين.

لكل مواطن حق ثابت أو منقول سلب منه ويشكل ملكية له، يجب أن يتقدم إلى لجنة الشكاوي والمظالم لإعادة حقوقه كاملة.

آليات لجنة المصالحة

تعمل لجنة المصالحة من خلال الآليات التالية:

- تجتمع اللجنة عقب توقيع اتفاقية الوفاق الوطني لتوزيع المهام بين أعضائها حسب الهيكلية المتفق عليها.
- الحصول على مقر مركزي مناسب في مدينة غزة.
- البدء فوراً بتشكيل لجان فرعية في المحافظات داخل الضفة وغزة، لمساعدة اللجنة العليا في تنفيذ مهامها.
- تحديد الكادر الوظيفي الضروري لتشكيل وحدات العمل المتفق عليه.
- الإسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح يمثل انطلاقة لعملها، واعلان العمل لميثاق الشرف.
- تشرع اللجنة فور تشكيلها بممارسة مهامها.
- الاعلان عبر كافة الوسائل الاعلامية عن بدء اعمال اللجنة، والاعلان عن اماكن مقراتها، آلية عملها وتنفيذها.

- وضع موازنة ضرورية لانجاح اعمالها، وتسعى لتامين هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الاختصاص.
- ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات والاضرار وسبل علاجها.

ميثاق الشرف الخاص بالمصالحات الوطنية

تم الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية (الملحق "أ")

خامسا: اللجنة المشتركة

لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني

تشكيل اللجنة

تتشكل اللجنة من (16 عضوا) من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين تسمى كل من فتح وحماس (8 اعضاء) ويصدر السيد الرئيس "محمود عباس" مرسوما رئاسيا بتشكيلها بعد التوافق على اعضائها.

مرجعية اللجنة

الرئيس الفلسطيني محمود عباس "ابو مازن" هو مرجعية اللجنة بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

الاطار القانوني للجنة

تكون اللجنة اطار تنسيقي ليست لديها اية التزامات او استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، وينتهي عملها في اعقاب اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

مهام اللجنة

تتولى اللجنة المشتركة تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني المقرر تطبيقها في الوطن من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة، بما في ذلك الآتي:

- تهيئة الاجواء لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.
- الاشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليات اعادة الاعمار في قطاع غزة.

توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة والقطاع

يتم توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنسيق مع جهات الاختصاص معتمدةً في ذلك على مبدأ الشراكة والتوافق الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية، انسجاماً وتنفيذاً لنتائج ومقررات اتفاقية الوفاق الوطني، وخاصةً معايير ونتائج عمل اللجنة الادارية القانونية.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية

إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أُغلقت أوُ صودرت لما كانت عليه، قبل 14 حزيران عام 2007 في الضفة الغربية وقطاع غزة فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، والعمل على اعادة ممتلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة ذلك.

تسوية اوضاع الجمعيات والمؤسسات الاهلية وفقا للقوانين المعمول بها قبل 14 حزيران 2007.

معالجة وتسوية اوضاع الموظفين المنتدبين للعمل بالجمعيات والمؤسسات الاهلية حسب القانون.

لا يجوز مصادرة اموال الجمعيات او المؤسسات الا بقرار قضائي.

معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام

ان معالجة القضايا المدنية التي نتجت عن الانقسام (بعد 14 حزيران 2007) بحل مشاكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام واستعادة وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية، والحفاظ على استقلال القضاء، وعودة العمل في هذه المؤسسات وفقا للقانون الاساسي والقوانين ذات الصلة والتوافق الوطني، وحل الآثار التي ترتبت على القرارات التي صدرت بعد هذا التاريخ، ركيزة أساسية لإنهاء الانقسام ولتحقيق الوحدة الوطنية وتثبيتها.

تشمل هذه القضايا تعيينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات والادارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات الصلة.

تشكيل لجنة ادارية قانونية تجمع بين خبراء اداريين وخبراء قانويين متخصصين يقومون بدراسة القضايا المذكورة اعلاه واقتراح سبل معالجتها، وتقدم اللجنة نتائج اعمالها للجهات التنفيذية المختصة –في موعد اقصاه اربعة اشهر من بدء تشكيلها– التي تقوم بتنفيذها على اساس القانون الاساسي والقوانين ذات الصلة.

تقوم هذه اللجنة بعملها وفقا للاسس والمبادئ التالية:

- الالتزام بالقانون الاساسي المعدل للعام 2005، وبالقوانين والانظمة واللوائح ذات الصلة المقرة قبل 14 حزيران 2007.
- تحقيق العدالة والانصاف دون التمييز بين المواطنيين وعدم الاجحاف بحقوق الافراد الذين تضرروا نتيجة للانقسام.
- التاكيد على مبدأ الشراكة لابناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات السلطة وعلى اساس الكفاءة والموائمة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.
- مراعاة الامكانيات والمواد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة العامة، وعلى الهياكل الادارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية وسياسات التوظيف المقرة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

تشكيل لجنة قانونية مختصة بصلاحيات تتشكل من مجموعة قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة تفصل في المظالم والشكاوى والتظلمات التي يرفعها الأفراد والمؤسسات والهيئات للاعتراض على اي قرارات صدرت بحقهم، دون الاجحاف بحق الأفراد والمؤسسات والهيئات في اللجوء الى القضاء حسب القانون.

تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الاساسي وفق القانون الذي ينظم عملها، وتصوب أوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الاساسي.

عودة جميع المواطنين المدنيين بالضفة وقطاع غزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل 14-6-2007 الى وظائفهم، بما في ذلك المفصولين والمتغيبين على خلفية الانقسام مع الحفاظ على كامل حقوقهم وسحب والغاء قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصي بها اللجنة الادارية القانونية المشكلة وخلال المدة المقررة لعملها.

الالتزام بعدم القيام باية تعديلات او تعيينات جديدة لحين انتهاء عمل اللجنة الادارية القانونية المشكلة بموجب هذه الاتفاقية.

سادسا: المعتقلون

في اطار التوافق على ضرورة حل مشكلة المعتقلين من كل الفصائل الفلسطينية ، وتأكيدا لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي او دون اجراءات قضائية، فقد تم الاتفاق على حل هذه المشكلة من خلال الآليات المحددة التالية:

- تقوم كل من حركتي فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقا لأخر موقف، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها بعد التحقق منها (تثبيت الأعداد والأسماء) قبل توقيع اتفاقية الوفاق الوطني.
- يقوم كل طرف بالافراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كافة الفصائل فور توقيع الاتفاقية.
- في اعقاب عملية الافراج عن المعتقلين، يقوم كل طرف بتسليم مصر قائمة تتضمن اسماء اولئك المعتقلين المتعذر الافراج عنهم وحيثيات عدم الافراج عنهم، ورفع تقارير بالموقف لقيادتي فتح وحماس.
- بعد توقيع الاتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لاغلاق ملف الاعتقالات نهائياً.

ميثاق الشرف للمصالحة الوطنية الفلسطينية

جسد الشعب الفلسطيني عبر تاريخه الطويل شخصيته الوطنية من خلال ما قدمه من قوافل الشهداء والجرحى والمعتقلين دفاعاً عن ارضه وقضيته ومقدساته، فشعبنا الذي استحق كل تقدير يعيش الآن ظروفاً بالغة الصعوبة.

وتقديراً منا لتلك الظروف ،وايماناً بضرورة وجود جبهة داخلية متماسكة نسعى من خلالها لتحقيق اهداف شعبنا، والدفاع عن حقوقه وتحرير ارضنا واستعادة حقوقنا، ونظراً للآثار السلبية التي اوجدتها حالة الانقسام، فاننا في لجنة المصالحة الوطنية المنبثقة عن مؤتمر الحوار الفلسطيني اتفقنا على العمل والالتزام ببنود ميثاق الشرف هذا.

وتاكيداً على رغبتنا في انهاء حالة الانقسام وعلاج تداعيته، ولحماية جبهتنا الداخلية ومنعاً لتكرار الأحداث المؤسفة يتضمن ميثاق الشرف المبادئ التالية:

- التأكيد على حرمة الاقتتال الداخلي والبعد عن الصدام المسلح مهما كانت الأسباب ومهما بلغت حدة الخلافات.
- التأكيد على المبدأ العام الذي اصطلح الفلسطينيون عليه طوال الوقت، وهو ان الحوار يجب ان يظل الوسيلة الوحيدة للتخاطب بينهم، وحل الخلافات التي تنشأ بينهم.
- تحريم الاعتقال ووقف المطاردات والملاحقات على خلفية الانتماء السياسي.
- لا يجوز اعتقال اي فرد دون وجود اوامر قضائية او اذن من النيابة.
- منع اللجوء للتعذيب في حالة الاعتقال وضرورة احترام حقوق المعتقل وعدم اهانته.
- تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه وتوفير كافة الوسائل القانونية له.
- تحريم كل اشكال الاعتداء على الارادة والممتلكات.

- رفع الغطاء التنظيمي والعائلي والعشائري على كل فرد يتجاوز القانون والاعراض.
- احترام استقلالية القضاء وقرارته وعدم التدخل فيه وابعاده عن اي تجاذبات سياسية وحزبية.
- ضرورة احترام القوانين المعمول بها، والتأكيد على ان الجميع متساوون امام القانون.
- صون الحريات العامة والخاصة للأفراد والجماعات.
- التاكيد على حرية الصحافة والتعبير عن الرأي.
- التاكيد على منع اي شكل من اشكال التحريض الاعلامي والمجتمعي.
- التاكيد على الشراكة السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.
- حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتصدي للاحتلال والعدوان.
- الحفاظ على المقاومة وسلاحها في مواجهة المحتل وعدم الزج به في الصراعات العائلية والعشائرية والفصائلية.
- ضمان حق العمل للجميع على اساس الكفاءة والمهنية.
- رفض سياسة الفصل والاقصاء الوظيفي وقطع الرواتب بسبب الانتماء السياسي.

اننا اذ نقدم هذه الوثيقة هدية لشعبنا فاننا ندعو الله سبحانه وتعالى ان يوفق شعبنا وقياداته للحفاظ على وحدته والدفاع عن حقوقه.

التحية لشهدائنا الابرار

الحرية لاسرانا الابطال

الشفاء العاجل لجرحانا

لجنة المصالحة الوطنية المنبثقة

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والمؤلفات باللغة العربية :

1. ابراش، ابراهيم، **المشروع الوطني الفلسطيني (من استراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام)**، دار الجندي للنشر والتوزيع، (د. م)، (د. ت).
2. ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله- فلسطين،(2007م).
3. الاشعل، عبدالله، **مخاطر الشقاق على القضية الفلسطينية**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، (2010م).
4. **حركة المقاومة الإسلامية- حماس، الكتاب الأبيض عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار**، (د.م)، (2007م).
5. الحمزاوي، نمسة، **أثر الانقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية الفلسطينية**، القاهرة، (2016م).
6. الخلايلة، أحمد؛ الشناق، أحمد، وآخرون، **حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،(2008 م).
7. أبو دية، أحمد، **الأزمة السياسية في فلسطين (تقارير جلسات السياسات العامة)** ، (د.م)، (د.ط)، (2006م).
8. أبو رمان، محمد، **السياسة الأردنية وتحدي حماس استكشاف المناطق الرمادية ومقاربة "فجوة المصالح المشتركة"**، الأردن، (2009م).
9. الريماوي، ظافر، **القضية الفلسطينية بين الانقسام والمصالحة، الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين**، رام الله -فلسطين، (2011 م).

10. سعد، وائل أحمد، الحصار، **دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،(د.م)، (د.ت).

11. الشعيبي، محمد فيصل، الآثار المترتبة على الانقسام الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي (مشروع تعزيز مشاركة النساء في بناء السلم الأهلي)، رام الله–فلسطين، (2017م).

12. الشهابي، عمر؛ الدوسري، محمد وآخرون، **الثابت والمتحول(2015 م): الخليج والآخر**، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، (2015م).

13. صالح، محسن محمد، **التقرير الاستراتيجي (2006م)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت–لبنان، (2007 م).

14. صالح، محسن محمد، **التقرير الاستراتيجي (2007م)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان،(2008م).

15. صالح، محسن محمد، **التقرير الاستراتيجي (2008م)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت–لبنان، (2009م).

16. عبد الحميد، رائد، **الانتخابات في فلسطين والاعتبارات القانونيّة والسياسية**، فلسطين للأبحاث والمعلومات، (1995م).

17. عثمان، عثمان، وقاسم، عبد الستار وآخرون، **دراسات فلسطينية**، جامعة النجاح الوطنية، قسم العلوم السياسية، نابلس – فلسطين، (2011م).

18. عياد، سعيد إبراهيم، **صراع العقل السياسي الفلسطيني الصدمة والمحنة، انكسار النظام... البحث عن الحكم**، مركز حيفا للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، بيت لحم، نيسان، (2012م).

19.عياش، حسن محمد، **المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (1996–2006م)**، فلسطين، غزة،(2010م).

20. عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية (2006-2007م)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان، (2008م).

21. عيسى، مجدي، **المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية**، جامعة بير زيت،(2007 م).

22. فيصل، نعمان، **الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية**، دراسة مقارنة، (د. ت).

23. محمد، عبد العليم، **القضية الفلسطينية في مفترق طرق**، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، (2009م).

24. أبو مطر، محمد، **إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية**، مركز دراسات الوحدة العربية، (2012 م).

الكتب والمؤلفات باللغة الانجليزية :

1. Larrabee, F., & Nader, A. (2013). **Israel and the Palestinian Issue. In Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East.**
2. Zanotti, J. (2018). **The Palestinians: Background and US Relations. Congressional Research Service.**
3. Brown, N. J. (2010). The Hamas-Fatah Conflict: **Shallow but Wide.** Fletcher F. World Aff.
4. Pettengill, J., & Ahmed, H. (2011). **Regional Actors and the Fatah-Hamas Unity Deal.**

الرسائل العلمية:

1) الأغا، محمد عودة، **العلاقات القطرية –الإيرانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية (2006-2013م)**، جامعة الأزهر، غزة،(2015م).

2) بشير، عمر يوسف، **تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية (2000- 2011م)**، غزة- فلسطين، (2013م).

3) البزم، إبراهيم، **أثر النظم الانتخابية التشريعية** في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني (1996-2012)، جامعة الأزهر –غزة، (2014 م).

4) داود، محمد، **الصراع السياسي الفلسطيني وأثره على حرية الصحافة في الضفة وقطاع غزة (2006-2008م)**، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين، (2011م).

5) الدجني، حسام، **فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في(2006م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني**، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، (2010م).

6) أبو ركبة، طلال، **التحولات السياسية في فلسطين وتداعياتها على قيم التسامح في المجتمع الفلسطيني (1994- 2014م)**،جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، (2016م).

7) أبو سعدة، أحمد، **السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين**، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، (2012م).

8) السعودي، سعيد، **دور جامعة الدول العربية في إدارة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي (2002-2016م)**، جامعة الأقصى – فلسطين، (2017م).

9) الشرطي، طارق، **تركيا وسياستها الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة (2000- 2010م)**، جامعة بير زيت،(2011م).

10) أبو صلاح، إياد، **إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية**، نابلس – فلسطين،(2015م) .

11)عامر، باسل احمد ذياب، **أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين(1993– 2013م)**، جامعة النجاح، نابلس–فلسطين، (2014 م).

12) أبو عرب، خليل، **أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، جامعة النجاح، نابلس–فلسطين، (2008م).**

13)عليان، ماجد، **إدارة حركة حماس لعلاقاتها السياسية الإقليمية والدولية(2006–2011م)**، جامعة الأزهر، غزة، (2013 م).

14)عمير، ميسون، **النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية** (نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجاً)،جامعة النجاح، نابلس–فلسطين، (2012م).

15)أبو عودة، عمران، **قضية المصالحة في الخطاب السياسيّ الفصائلي (2007–2015م)**،جامعة الأزهر–غزة، (2016م).

16)عودة، كفاح، **أحداث حزيران(2007 م) في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجياً وتكتيكياً**، جامعة النجاح، نابلس– فلسطين، (2009 م).

17)القصاص، طه خالد، **الأداء السياسيّ للسلطة الفلسطينية في ظلّ الانقسام (2007–2016م)**، جامعة الأزهر، غزة، (2017م).

18)**ليندنشتراوس، غاليا؛ قدير، سفيان، العلاقات بين تركيا وحماس اعتبارات استراتيجية وتقارب أيديولوجي**، ترجمة : مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، (2014م).

19)ناصر، عمر رشاد سليم، **حركة فتح الإشكاليات والتحديات**، جامعة النجاح، نابلس–فلسطين، (2015م).

20)بني عودة، سامر رشيد، **تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية (2007– 2016م)**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، (2017م).

21)العلام، ماريانا، **أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على الأهداف الوطنية الفلسطينية (2006–2014)**، القدس–فلسطين، (2015م).

22)مرزوق، علاء، **الانقسام الفلسطيني وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية في محافظات قطاع غزة–دراسة ميدانية تحليلية (2007–2012)**، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين، (2015م).

23) أبو مطلق، رائد محمود، **العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية (2002–2010م)**، جامعة الأقصى، (2011م).

24)نصار، رامي منسي، **الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي**، جامعة الأقصى، غزة – فلسطين،(2016م).

المقالات والمجلات:

1) ابراش، ابراهيم، **تداعيات الاتفاق بين ايران والغرب على القضية الفلسطينية**، مسارات، لجنة السياسات،(16/ آب/ 2015م).

2) ــــــــــــ، **مفهوم الانقسام الفلسطيني**،(م 10/6/2009).

3) أوراق باحث، **سباق إيران على الأعلوية الإقليمية المضامين الاستراتيجية بالنسبة إلى الشرق الأوسط**، إصدارات تعنى بالقضية الفلسطينية والصراع مع المشروع الصهيوني.

4) بدر، اشرف، **مقال بعنوان: انهاء الانقسام الفلسطيني بين الفشل والامل، القضية الفلسطينية بقعة ضوء في واقع غريب مظلم**، (2016م).

5) **برنامج ماذا حدث، وثائقي من انتاج قناة الحوار**،(15/6/2007).

6) جقمان، جورج، **النظام السياسي والأثر الذي تركه وفاة عرفات**، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت– لبنان، (ربيع 2005م)، العدد 62.

7) سعد، وائل، **قراء نقدية في تجربة السلطة الوطنية (أزمة المشروع الوطني الفلسطيني)، مركز الزيتونة للدراسات** والاستشارات، بيروت، (د.ت).

8) شقير، شفيق، **الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، (د.ت).

9) أبو شنب، حمزة، المصري، حكمت وآخرون، **آفاق العلاقة بين حماس ومصر**، (17/سبتمبر/2017م).

10)عمرو، نبيل، **الانقسام الشعبي**، جريدة الحدث الفلسطيني، (26 اذار 2019م)، العدد 116.

11)كيالي، ماجد، **قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها: (2006– 2007م)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف(2007م)، العدد 72.

12)لجنة الانتخابات المركزية "فلسطين"، **دليل الانتخابات الرئاسة الفلسطينية**، (2005م).

13)مجلة الدراسات الفلسطينية، **تشكيلة حكومة الطوارئ الفلسطينية برئاسة سلام فياض**، المجلد:18، العدد:71، رام الله، (2007م).

14)مركز دراسات الشرق الأوسط، **حماس تستلم السلطة من فتح (قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الثانية (25/ يناير/ 2006م)**،(2006م).

15)مفوضية الإعلام، **المصالحة الوطنية الفلسطينية**، (د.م)، (د.ت).

16)أبو النمل، حسين، مقال بعنوان: **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها (2007-2006م)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، (د. ت).

17)النفار، سليم، **المصالحة بين المطلوب والمرغوب**، مجلة سياسات، فصيلة تصدر في معهد السياسات العامة، العدد: (17 – 18) رام الله، (2011م).

18)هلال، جميل، **في الذكرى الستين للنكبة: الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد: 73، شتاء (2008م).

الصحف:

1. جريدة الأيام،17/3/2005، العدد 3287.
2. جريدة الأيام، 14/6/2007، العدد 4097.
3. جريدة الأيام، 14/6/2007، العدد 4097.
4. جريدة الأيام، 15/6/2007، العدد 4098.
5. جريدة الأيام،20/6/2007، العدد 4103.
6. جريدة الأيام،21/6/2007، العدد 4104 .
7. جريدة الأيام،25/6/2007، العدد 4108.
8. جريدة الأيام، 28/6/2007، العدد:17.
9. الحياة الجديدة، 14/6/2007، العدد 4181.
10. جريدة الحياة، 15/6/2007، العدد 4182.
11. جريدة الحياة الجديدة، 16/6/2007،العدد 4183.
12. الحياة الجديدة 21/3/2006، العدد 8376.

13. جريدة الحدث، 26/3/2019، العدد 116.

14. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، وثائق المصالحة الفلسطينية، 17/3/ 2006م.

15. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، وثائق المصالحة الفلسطينية.

المقابلات:

1. مقابلة مع الدكتور: **ناصر اللحام**(رئيس تحرير وكالة معاً)، بيت لحم، الساعة : الثانية عشرة مساءً، 2019/3/12.

2. مقابلة مع الدكتور: **نزار رمضان**(عضو مجلس تشريعي منتخب عن حركة حماس)، الخليل، الساعة الحادية عشر صباحاً، 2019/3/3.

3. مقابلة مع: **توفيق الطيراوي**(عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)، أريحا، الساعة : الواحدة مساءً، 8/4/2019.

4. مقابلة مع: **عبد العليم دعنا** (القيادي في الجبهة الشعبية)، الخليل، الساعة : الثالثة مساءً، 19/3/2019.

5. مقابلة مع الدكتور: **نبيل عمرو**(مستشار الرئيس عرفات ووزير إعلام سابقا)، رام الله، الساعة: العاشرة صباحاً، 2019/2/26.

المواقع الإلكترونية:

1. **وساطة روسية للتوصل إلى اتفاق ينهي الانقسام الفلسطيني،**

https://www.Ramallah.News

2. هادي، أحمد، مقال بعنوان: **جهود سعودية بمشاركة جيمي كارتر لتحقيق المصالحة الفلسطينية،**

www.alkhaleejonline.net

3. **موقف الجبهة الشعبية من المصالحة**، https;//www.alzaytouna.net

4. **الموسمية والانقسام اخطر ما يواجه الأسرى**،https://paltimes.net,21/4/2015

5. **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، https://www.palestine-studies

6. **منظمة التحرير الفلسطينية**، دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة، 2013/2/25

www.dci.http://www.plo.ps/category/145/1/

7. **زقوت، ناهض**،https://www.watan.ps

8. المصري، عزيز، **قراءة في مسار المصالحة الفلسطينية**، 30/اكتوبر/2017،

https://barq-rs.com

9. **مركز المعلومات الوطني**، http://www.wafainfo.ps

10.المدهون، سامح، مقال بعنوان: **ما مآرب روسيا من تدخلها في ملف المصالحة الفلسطينية**،

منشور على الموقع الإلكتروني: www.eremnews.com

11.محمود، دينا، مقال بعنوان: **قطر وحماس تتشاركان في تصفية القضية الفلسطينية**،

https://www.alittihad

12.**المحاصصة الثنائية عقبة أمام استعادة الوحدة الوطنية**، دنيا الوطن،23/11/2011,

https://www.alwatan voice.com

13.المجدلاوي، **حماس وفتح تتبادلان الذرائع للانقلاب على مساعي إنهاء الانقسام**،

https;//24news.ps/post/763

14.**قيادي بـ" الديمقراطية" حماس انقلبت على منظومة العلاقات الفلسطينية**،

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/03/07/1223419.html

15.**قيادة الجبهة الديمقراطية تدعو حماس للتراجع عن انقلابها،**

www.wafa.ps/ar-page,2007/7/22

16.احمديان، حسن، خيارات حماس في العلاقة مع ايران

https://www.aljazeera.net

17.**قطر تمن على الفلسطينيين بملياراتها وانقسامهم،** https://www.qposts ،

31/12/2018

18.**فياض: إيران تكرس الانقسام الفلسطيني،** http://www.aljazeera.net,25/8/2012

19.**فتح تعتزم اطلاق مبادرة لإنهاء الانقسام، الشرق الأوسط،** www.alawsat.com

20.عيسى، عبد، **مقال بعنوان: الدور السعودي في المصالحة الفلسطينية،**

blogs.aljazeera.net،2017م /11 /26

21.العمور، ثابت، **أثر المتغير القيادي على السياسة الخارجية،**

paltoday.tv.post.tv.post7/4/2018

22.**علاقة الجهاد الإسلامي مع الحركات الإسلامية الإخوان المسلمين وحماس نموذجاً،** الثلاثاء،

adnanabu amer.com/post,2018/1/16

23.**العرب يعربون عن غضبهم من الانقسام الفلسطينيّ،**http://www.alhaya.ps

24.عبد الرؤوف، داوود، **قطر وإيران ... خراب يُغذي الانقسام،**

https:// al-ain.com/article ،28/11/2018

25.صالح، محسن محمد، www.alzaytouna.net

26.زبون، كفاح، **إيران والقضية الفلسطينية الوعود المعسولة،**

10/ أكتوبر/ 2016م ،https://alawsat.com

27.روسيا: **مستعدون لإنهاء الانقسام الفلسطيني،**

2018/12/21، https://ramallah.news،

28.**دراسة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25/ كانون الثاني/ 2006م**،www.mesc.com.jo

29.خضور، ناصر، **تطور الفكر السياسي لحركة حماس**، https://www.masarat.ps

30.خالد، محمد، **قطر وإيران تغذيان الانقسام والصراع الداخلي**، القاهرة،

21/ فبراير/ 2019م، https://www.albayan.ae/one

31.حوار: **نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي- زياد نخالة- يتحدث عن الوضع الفلسطيني يجب أن نفعل كل ما بوسعنا لدعم الأسرى وانتصارهم على السجان،**

4/6/2017، https://jehad.ps

32.حمدان، أسامة، **مقابلة مكتوبة بعنوان: العلاقات الدولية لحركة حماس**، المنشورة على الموقع الإلكتروني : 2015/8/5، https://www.alzaytouna

33.**حزب الشعب يدعو لحملة شعبية لإنهاء الانقسام،**

14/2/2013، www.alwatan voice.com

34.**حزب الشعب يدعو إلى تحرك عاجل من أجل إنهاء الانقسام،**

2008/12/6، www.wafa.ps/ar-page

35.**حزب الشعب وجبهة النضال يدعوان لإنهاء الانقسام،**

https://alresalah.ps/post16/2/2010

36. **حزب الشعب الفلسطيني يحذر من استغلال الانقسام،**

1/9/2010، maan news.net/content

37.**الجهاد الإسلامي تعلن موقفها من المشاركة في الانتخابات**،https://khbrpress.ps

38.**جنرال إسرائيلي: بقاء الانقسام الفلسطيني مصلحة لنا**،

https://www.aljazeera.net17/6/2017

39.جريدة الدستور،2007/6/19، www.addustour.com

40. **الجبهة الشعبية تتهم حركة حماس باستهدافها وتحذرها من الانقسام**،

2007/9/15، www.miftawww.miftah.org%2Farabic%2C2007%

41.**الجامعة العربية لا نفكر بقوات عربية لإنهاء الانقسام بين فتح وحماس**، فلسطين اليوم،

www.paltoday.ps

42.**بلاغ سياسي صادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية**،

https://palsawa.com2019/1/7

43.البخاري، عبد الجليل، **الموقف السعودي بين اتفاق مكة وأحداث غزة**،

6/3/2008،https://www.aljazeera.net

44.**إنهاء الانقسام استحقاق ولا مبرر لتعطيل وحدة الجهد الوطني**،

www.ppp.ps21/10/2017

45.**ضياء الكحلوت، الانقسام يفاقم معاناة الأسرى- اعتصام تضامني مع الأسرى تجسيداً للوحدة الوطنية في غزة**،

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews18/4/2010

46. إسماعيل هنية للملك – **الانقسام خلف ظهورنا**، https://www.khaberni.com

47. **أخبار الأمم المتحدة**: https:// news.un. org/ar/story/2011/5/141642

48. **نتنياهو: لن أسلم غزة لعباس والانقسام مصلحة إسرائيلية،**

https://www.arab48.com/5/4/2019

49.أبو عامر، عدنان، **مقال بعنوان: إسرائيل لن تخوض حرباً ضدّ حماس لإعادة عباس إلى غزة،** https://www.al-monitor.com14/4/2019

50.أبو شعبان، حاتم، **مقال بعنوان: اليوم الاسود في تاريخ الشعب الفلسطيني،** عضو المجلس الوطني، الفلسطيني، غزة، https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/06/14/.html

51.أبو بكر، فادي، **الانقسام الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية،**

www.Wattan.tv/ar/news7/9/2015

52.حماس تستلم السلطة من فتح قراءة احصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني /يناير 2006،

http://www.mesc.com.jo/OurVision/vision_mesc/vote/vote1.pdf

53. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14861

54. http://palestine.paldf.net/news/2016/11/28 ، لماذا لم تشارك حماس بانتخابات 1996م بينما شاركت في انتخابات عام 2006م.

55. https://www.google.com/search?q=www.raya.ps%2Fnews%2C2014%

56. http://www.mesc.com.jo/Studies/Studies_3.html

57. et&oq=www.alkhalegonline.net&aqs=chrome..69i58j69i57j5.1805j0j7& sourceid=chrome&ie=UTF-8

58. نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة يتحدث عن الوضع الفلسطيني يجب أن نفعل كل ما بوسعنا لدعم الأسرى وانتصارهم على السجان الاحد ، 4/يونيو/2017 https://jehad.ps/post/54/

59. https://24news.ps/post/763/ الخميس ،20 اكتوبر 2016

60. https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/03/07/1223419.html

61.www.wafa.ps%2Far-page%2C2007%2F7%2F22&aqs=chrome..69i57.9778j0j4&sourceid=chrome&ie

62.إنهاء الانقسام استحقاق ولا مبرر لتعطيل وحدة الجهد الوطني،

www.ppp.ps%2F21%2F10%2F2017&oq

63.صالح، محسن، حكومة سلام فياض، https://www.alzaytouna.net/2010/11/20

64.حكومة الطوارئ تؤدي اليمين القانونية وحماس تعتبرها حكومة غير شرعية، https://www.arab48.com،17/6/2007

65.حكومة الطوارئ، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/2011.html

66.الصوراني، غازي، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=182510&r=0

67.الصوراني، غازي، الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة، http://hadfnews.ps/post

68.المبادرة الوطنية الفلسطينية تدين احداث رفح وتطالب بصون الدم الفلسطيني،2007/6/10، http://www.wafa.ps/ar_page

69.البرغوثي: البديل للمفاوضات المتعثرة هو توسيع المقاومة الشعبية، https://samanews.ps/ar/post/175789/،25/10/2013

70.البرغوثي، مصطفى، الشراكة الوطنية والديمقراطية هي الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة، https://www.wattan.tv/ar/news/267901.html،29/10/2018

71.البرغوثي: إنهاء الانقسام يجب أن يسبق إجراء الانتخابات، http://maannews.net/Content.aspx?id=359673/13/2/2011

72.أهل غزة يدفعون ثمن الانقسام والصراع على السلطة، https://www.watania.net/news/106637

73.النجار، محمد، الأردن يلمح الدور ايراني في أحداث غزة الأخيرة، https://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/6/20

74.موسى، عمرو، الجامعة العربية ستفرض عقوبات ضد الأطراف الفلسطينية،
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php5/10/9/2008
75.موسى، عمرو، يشدد على ضرورة تخطي مرحلة انقسام الشعب الفلسطيني،
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails/10/7/2007.
76.وصول عمرو موسى الى غزة، https://alresalah.ps/post/15126/2010
77.عمرو، موسى:لا توجد أي تطورات إيجابية في ملف المصالحة،
www.amad.ps/ar/printPost/112290/25/2/2016
78.علي، ابو حبله، زيارة بوش،
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/118465.html
79.خيارات حماس في العلاقة مع ايران،
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions
80.إيران الوعود المعسولة، https://aawsat.com/home/article/
81.القوة-التنفيذية-الفلسطينية،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures
82.دولة فلسطين/ منظمة التحرير الفلسطينية، http://www.plo.ps/category/112/1/%
83. www.rawabetcenter.com/archives، دوافع الذهاب للانتخابات، 2019

المؤسسات العلمية

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني -فتح، **المصالحة الوطنية الفلسطينية محطات ووثائق**، مفوضية الإعلام والثقافة، د. ن، د. ت.
- جامعة بير زيت، **أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدا سيادة القانون في قطاع غزة "معالجات قانونية مختارة**، جامعة بير زيت، معهد الحقوق، 2014م.
- فتح، **حركة التحرير الوطني الفلسطيني**، مفوضية الإعلام والثقافة،(د.م)، (د.ت).

- فتح، **مفوضية الإعلام والثقافة**، المصالحة الوطنية الفلسطينية محطات ووثائق،(د.م)، (د.ت).
- فلسطين اليوم، **متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني.**